

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد خيضر بسكرة  
كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية  
قسم الأدب العربي

الجملة الشرطية في  
كتابي " الإيمان  
والعلم "  
من صحيح البخاري

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم اللسان العربي  
إعداد الطالب:

الأستاذ:

أبوبكر زروقي

د/ بلقاسم دفة

أعضاء لجنة المناقشة

السنة الجامعية: 1427/1428هـ  
2006 / 2007م.

## تمهيد- مفهوم الشرط ومصطلحاته:

الشرط لغة حدوث الشيء لحدوث غيره، جاء في "لسان العرب" في مادة [شَرَطَ] ما يلي: «الشَّرْطُ مُعْرُوفٌ، وَكَذَلِكَ الشَّرِيطَةُ، وَالْجَمْعُ شُرُوطٌ وَشَرَائِطُ، وَالشَّرْطُ إِلْزَامُ الشَّيْءِ وَالتَّزَامُهُ فِي الْبَيْعِ وَنَحْوِهِ، وَالْجَمْعُ شُرُوطٌ (...)»، وَقَدْ شَرَطَ لَهُ وَعَلَيْهِ كَذَا يَشْرِطُ، وَيَشْرِطُ شَرْطًا وَاشْتَرَطَ عَلَيْهِ. وَالشَّرِيطَةُ: كَالشَّرْطِ، وَقَدْ شَارَطَهُ وَشَرَطَ لَهُ فِي ضَيْعَتِهِ يَشْرِطُ وَيَشْرِطُ، وَشَرَطَ لِلْأَجِيرِ يَشْرِطُ شَرْطًا»<sup>(1)</sup>.

حاصل قول ابن منظور أن "الشرط" يقع لإلزام الشيء والتزامه عموماً، ويصدق هذا على الاصطلاح النحوي لكلمة "الشرط"؛ إذ يدل على إلزام حدوث الحدث أو التزامه، لحدوث حدث آخر؛ مثل قولنا: (إِنْ تَجْتَهَدُ تَنْجَحْ)، فيلزم حدوث الاجتهاد لحدوث النجاح.

إن المتتبع لأسلوب الشرط في الدراسات النحوية يلحظ-بصورة جليّة- تعدد المصطلحات الخاصة بمكونات هذا الأسلوب، قديماً وحديثاً، فمن المصطلحات الخاصة بأداة الشرط:

حرف الجزاء<sup>(2)</sup>، حرف المجازاة<sup>(3)</sup>، حرف الشرط<sup>(4)</sup>، اسم الشرط، كَلِمُ المجازاة، كلمة الشرط.

ومن المصطلحات الخاصة بالركن المعلق عليه:

الفعل الأول<sup>(5)</sup>، الشرط، شرط الجزاء، فعل الشرط، جملة الشرط، عبارة الشرط<sup>(6)</sup>.  
ومن المصطلحات الخاصة بالركن المعلق:

(1) لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط1، 1997م، 420/3.

(2) الكتاب، سيبويه، 60-59/3.

(3) الكتاب، 136/1.

(4) اللامات، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دمشق، دط-1969م، ص159-160.

(5) الكتاب، 132/1.

(6) في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، بيروت-لبنان، ط1-1963م، ص284.

جواب الجزء<sup>(1)</sup>، الجزء<sup>(2)</sup>، جزء الشرط، الجواب<sup>(3)</sup>، جواب الشرط، جواب  
وجزاء، جملة الجواب، جملة جواب الشرط، عبارة الجواب.

ولابد لنا -إزاء هذا التعدد- أن نستعمل مصطلحات دقيقة لا يشوبها الخلط.

أما فكرة التعليق والطريقة الخاصة للتعبير عنها في العربية؛ فهي ما تسمى "أسلوب  
الشرط" وهو يقابل أسلوب التوكيد الذي يعبر عن فكرة التوكيد، وأسلوب النفي الذي  
يعبر عن فكرة النفي، وأسلوب الطلب الذي يعبر عن فكرة الطلب في العربية.

أما التركيب المعبر عن فكرة التعليق بتمامها فهو ما يسمى "الجملة الشرطية"،  
نحو: (إن تعمل خيراً تُجزَّ به)، وغالبا ما تقوم الجملة الشرطية على أركان ثلاثة<sup>(4)</sup>:

1. أداة تؤدي وظيفة الربط والتعليق؛ يُصطلح عليها "أداة الشرط".
2. ركن معلق عليه يسمى "عبارة الشرط"، وهي في المثال السابق (تعمل خيرا).
3. ركن معلق نصطلح عليه "عبارة الجواب"، وهي في المثال السابق (تُجزَّ به).

أولاً- الجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ وَعَنَاصِرُهَا:

أ- أدواتُ الشَّرْطِ:

(1) الكتاب، 63/3.

(2) معاني القرآن، الفراء، عالم الكتب، ط2، 1980م، 61/3.

(3) الجني الداني، ابن القاسم المرادي، تحقيق: طه حسين، بغداد، دط-1976م، ص364.

(4) ينظر: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، سناء حميد البياتي، دار وائل للنشر، الأردن، ط1،

2003، ص353.

قبل الحديث عن أدوات الشرط ضمن عناصر الجملة الشرطية، لابد من عقد مقارنة بين مصطلحي "الحرف" و"الأداة" لما لهاذين المصطلحين من أهمية كبيرة في الدرس النحوي، ذلك أنّ ثمة خلطاً كبيراً يقع عند كثير من الباحثين بين المصطلحين. جاء مصطلح الأداة عند سيويه مساوياً لمصطلح الحرف في قوله: «وَلِلْقَسَمِ وَالْمُقْسَمِ بِهِ أَدَوَاتٌ فِي حُرُوفِ الْجَزْرِ، وَأَكْثَرُهَا الْوَاوُ، ثُمَّ الْبَاءُ»<sup>(1)</sup>؛ حيث جعل الواو والباء من حروف الجزر.

كما ورد عند المبرّد حيث أطلقه على أدوات الشرط وهمزة الاستفهام و"الإ" في الاستثناء، وواو العطف<sup>(2)</sup>، كما جاء المصطلح عند ابن هشام أيضاً<sup>(3)</sup>.

وقد اتسع مفهوم الأداة ليشمل حروف المعاني وغيرها، هذا الاتساع الذي بدأه الفراء حين أطلقه على الحرف "أن"، وعلى الظرف "إذ"<sup>(4)</sup>، وتبعه فيه المبرّد، نجده أيضاً- عند ابن هشام فيما أطلق عليه مصطلح (المفردات)، وقال: إنّه يعني بها "الحروف"، وما تضمن معناها من الأسماء والظروف<sup>(5)</sup>، وهو ما جاء عند السيوطي صراحة؛ حيث قال: «وَأَعْنِي بِالْأَدَوَاتِ الْحُرُوفَ وَمَا شَاكَلَهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ وَالظُّرُوفِ»<sup>(6)</sup>، وبذلك يتسع مفهوم الأداة عندهم ليشمل الحروف وما يشابهها من أسماء وأفعال وظروف.

وإذا كان الحرف عند النحاة هو المقابل للاسم والفعل، فإنّ الأداة تشمل الحرف وغيره؛ لأنّ الاسم قد يتضمن معنى حرف الاستفهام، أو الشرط أو غيرهما<sup>(7)</sup>.

(1) الكتاب، 496/3.

(2) المقتضب، 46/4

(3) مغني اللبيب، 14/1.

(4) معاني القرآن، الفراء، 58/1 .

(5) مغني اللبيب، 13/1.

(6) الإتيان في علوم القرآن، السيوطي، مطبعة البابي الحلبي، ط3، 1951م، 190/1.

(7) ينظر: الخصائص، 82/3.

وقد توسّع المحدثون في مفهوم الأداة، حتىّ شملت -عند بعضهم- النّواسخ الفعلية (كان وأخواتها، وكاد وأخواتها) <sup>(1)</sup>.

ولتركيب المجازاة أدوات، فمنها ما يدخل ضمن الظروف: أين، متى، أنى، حيثما، ومنها ما يدخل في الأسماء: من، ما، أي، مهما، ومنها ما يدخل ضمن الحروف: إن، إذما <sup>(2)</sup>.

ويرى المبرد أن الأداة "إن" هي الأحق بالجزاء، كما أن الألف أحق بالاستفهام، و"إلا" أحق بالاستثناء، و"الواو" أحق بالعطف. فحرف المجازاة في الأصل هو "إن"، وهذه كلها دواخل عليها لاجتماعها في المعنى.

وأدوات الشرط عند تمام حسان تنقسم قسمين: أدوات بسيطة، وأدوات مركبة من المبهمات و"ما" الشرطية <sup>(3)</sup>.

#### الأدوات



وبيان كيفية التركيب كما يلي:

مهما = ما ما. أيما = أيّ + ما. متى ما = متى (ظرف) + ما.

أينما = أين (للمكان) + ما. حيثما = حيث (للمكان) + ما. إذما = إذ (للزمان) + ما <sup>(1)</sup>.

(1) ينظر: دراسات في الأدوات النحويّة، مصطفى التّحاس، شركة الرّيعان للنشر والتوزيع، الكويت، ط2، 1986، ص24.

(2) ينظر: المقتضب، المبرد، 46/2.

(3) ينظر: الخلاصة النحوية، تمام حسان، عالم الكتب، ط2، 2005م، ص133.

وأدوات الشرط هي التي تجزم مضارعين معا، أو ما يحل محل أحدهما، وهي إحدى عشرة أداة تسمى (الأدوات الشرطية الجازمة)، وهي: (إن، إذما) و(من، ما، مهما، متى، أيان، أين، أنى، حيثما، أيُّ) وكلها أسماء، ما عدا (إن وإذما) فهما حرفان<sup>(2)</sup>؛ «أَمَّا "إِنْ" فَبِالِإِجْمَاعِ، وَأَمَّا "إِذْمَا" فَعِنْدَ سَبَبِيَّتِهِ وَالْجُمُوهُورِ، وَذَهَبَ الْمِرْدُ وَابْنُ السَّرَّاجِ وَالْفَارِسِيُّ إِلَى أَنَّهَا اسْمٌ»<sup>(3)</sup>، وفي بيانها وبيان الأسماء والحروف منها يقول ابن مالك:

وَاجْزَمُ بِإِنْ، وَمَنْ، وَمَا وَمَهْمَا      أَيُّ، مَتَى، أَيَّانَ، أَيْنَ، إِذْمَا

وَخَيْثُمَا، أُنَى، وَحَرْفٌ "إِذْمَا"      "كَانَ" وَبَاقِي الْأَدْوَاتِ أَسْمَاءُ<sup>(4)</sup>

وتتفق أدوات الشرط كلها في أمور أشهرها<sup>(5)</sup>:

- أن كل أداة منها لا تدخل على اسم، وإنما تحتاج إما إلى فعلين مضارعين تجزم لفظهما مباشرة إن كانا معربين، ومحلهما إن كانا مبنيين، وإما إلى فعلين ماضيين، يحلان محل المضارعين، وتجزمهما الأداة محلاً، وإما إلى فعلين مختلفين، تجزم لفظ المضارع منهما وتجزم محل الماضي، وإما إلى جملة اسمية، تحل محل المضارع الثاني، وتجزمها الأداة محلاً، ولا يمكن أن يحل محل الأول شيء؛ لأن الأول لا بد أن يكون فعلاً مضارعاً أو ماضياً.

- أدوات الشرط الجازمة لا تدخل على الأسماء، وإنما تحتاج إلى مضارعين أو إلى ما يحل محلّهما، أو محل أحدهما، كما عرفنا، فإذا وقع بعدها اسم والغالب أن تكون الأداة هي "إن" أو "إذا" - وجب تقدير فعل مناسب يفصل بينهما، بحيث تكون الأداة

(1) المرجع السابق، ص 133.

(2) النحو الوافي، 4/421.

(3) شرح شذور الذهب، ص 443.

(4) شرح ابن عقيل، 4/26.

(5) النحو الوافي، 4/421، وما بعدها.

داخلة على الفعل المقدر، لا على الاسم الظاهر، ومن الأمثلة قولنا: (إن امرؤ أثنى عليك بما فعلت فقد كافأك)، ومنه قول الشاعر:

إِذَا أَنْتَ أَكْرَمْتَ الْكَرِيمَ مَلَكَتُهُ      وَإِنْ أَنْتَ أَكْرَمْتَ اللَّئِيمَ تَمَرَّدَا<sup>(1)</sup>

والتقدير: إن أثنى امرؤ أثنى عليك... وكذلك: إذا أكرمت أكرمت... وإن أكرمت أكرمت. وإذا لم تعرف لم تعرف. والأصل في هذا التقدير وأشباهه أن الفعل قد حُذف وحده بعد أداة الشرط وبقي فاعله.

- لأداة الشرط الصدارة في جملتها؛ فلا يصحّ أن يسبقها شيء من جملة الشرط، ولا من جملة الجواب، إلا في صورة واحدة سيجيء ذكرها في الفصل التطبيقي - وكذلك لا يجوز أن تكون أداة الشرط معمولة لعامل قبلها، إلا إذا كانت الأداة الشرطية اسمًا، والعامل السابق عليها حرف جرّ، أو مضافًا؛ نحو: (إلى من تذهب أذهب)، و(عند من تجلسن أجلسن).

- لا يصحّ حذف أداة الشرط في الرأي الأرجح<sup>(2)</sup>، لأنها ركن أساس.

- لا تدخل "إن" الشرطية ولا غيرها من الأدوات الشرطية - على "لا الناهية" فإذا دخلت عليها أداة منها تغير معنى "لا الناهية" وحكمها؛ فتصير حرف نفي بدل النهي، وتصير مهملة، بعد أن كانت جازمة.

كما تختلف الأدوات الشرطية الجازمة في أمور<sup>(3)</sup>:

(1) المجاني الحديثة عن مجاني الأب شيخو، فؤاد أفرم البستاني، المطبعة الكاثوليكية، بيروت - لبنان، 237/3.

(2) النحو الوافي، 426/4.

(3) ينظر: المرجع السابق، 426/4، وما بعدها.

فالأمر التي تختلف فيها متعددة النواحي؛ منها الاختلاف في ناحية الاسم والحرفية، وفي ناحية اتصالها بـ"ما" الزائدة وعدم اتصالها، وفي ناحية معناها، ومن حيث إعرابها.

**1- ففي ناحية الاسم والحرفية:** منها الأسماء باتفاق؛ وهي: (من، متى، أين، أيان، أنى، حيثما).

ومنها اسم على الأرجح؛ وهو "مهما" بدليل عودة الدليل عليه مذكرا<sup>(1)</sup>، والضمير لا يعود إلا على اسم، مثل قوله تعالى في قوم موسى: { وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لُتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ }<sup>(2)</sup>، إذ عاد ضمير "الهاء" في (به) على (مهما).

ومنها الحرف باتفاق؛ وهو "إن"، ومنها الحرف على الأرجح وهو "إذما" التي اعتبرها البعض ظرف زمان بمعنى "متى" مثل قولنا: إذما تستمع القرآن تهدأ نفسك، والمعنى: متى تسمع...<sup>(3)</sup>.

وذهب المبرد أن أدوات المجازاة على ثلاثة أقسام: ظروف، وأسماء، وحروف، أما الظروف: ف(أين، متى، أنى، حيثما)، ومن الأسماء: (من، ما، أي، مهما)، ومن الحروف التي جاءت لمعنى: (إن، إذما)<sup>(4)</sup>.

**2- وفي ناحية اتصالها بـ"ما" الزائدة،** منها ما لا يجزم إلا بعد اتصاله بـ"ما" الزائدة؛ وهو: (حيث، إذ)، فلا بد أن يقال فيهما: "حيثما" و"إذما" حتى تكونا عاملتين؛ لأنهما ظرفان مضافان إلى الأفعال؛ فلا تُمنع الإضافة إلا بعد دخول "ما" عليهما، لتكون هاتان الأداتان جازمتين، وقد جاء في "المقتضب": «لَا يَكُونُ الْجَزَاءُ فِي

(1) النحو الوافي، 4/427.

(2) سورة الأعراف، الآية/ 132.

(3) النحو الوافي، 4/427.

(4) ينظر: المقتضب، 2/46.



"إِذْ"، وَلَا فِي "حَيْثُ" بِغَيْرِ "مَا" لِأَنَّهُمَا ظَرْفَانِ يُضَافَانِ إِلَى الْأَفْعَالِ، وَإِذَا زِدْتَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا "مَا" مُنِعَتَا الْإِضَافَةَ فَعَمِلَتَا»<sup>(1)</sup>.

أما الفراء ففي تفسيره لقوله تعالى: {وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يُعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأَوْوُوا إِلَى الْكَهْفِ يَنْشُرْ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيُهَيِّئْ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ مَرْفَقًا} <sup>(2)</sup>. قال: "فأوووا إلى الكهف" جواب لـ"إذ" في قوله: "وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يُعْبُدُونَ"، كما تقول: إذ فعلت ما فعلت فتب. ومن ذلك قوله تعالى: {فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ} <sup>(3)</sup>، وقوله تعالى: {وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِنْكُ قَدِيمٌ} <sup>(4)</sup>، كما وردت (إذ) أداة شرط وهي مجردة من "ما" في قول النابغة الذبياني: فَاذُّ وُقَيْتُ بِإِذْنِ اللَّهِ وَقُفَعْتُهُ فَاَنْجِي فِزَارَ إِلَى الْأَطْوَادِ فَالْلُوبِ <sup>(5)</sup>

ومنها ما يمتنع اتصاله بها عند استخدامه أداة شرط جازمة، وهو: (من، ما، مهما، ألى) <sup>(6)</sup>.

### 3- معاني أدوات الشرطِ (الاختلاف في المعنى):

تختلف أدوات الشرط في معانيها مع اتفاقها جميعا في تعليق وقوع الجواب على وقوع الشرط <sup>(7)</sup>، وفيما يلي معاني أدوات الشرط:

(1) المقتضب، 47/2.

(2) سورة الكهف، الآية/16.

(3) سورة المجادلة، الآية/13.

(4) سورة الأحقاف، الآية/11.

(5) ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: كرم البستاني، دار صادر، بيروت، دط-دت، ص15.

(6) ينظر: النحو الوافي، 427/4.

(7) ينظر: المرجع نفسه، 427/4.

## [إِنْ]:

هي أم الباب وأكثر الأدوات استخداما، تستعمل في المعاني التي يحتمل وقوعها، والمشكوك في حصولها والموهومة والنادرة<sup>(1)</sup>، والمستحيلة وسائر الافتراضات الأخرى، فهي لتعليق أمر بغيره عموما، وهذه المعاني هي:

- المعاني التي يحتمل وقوعها: مثل قوله تعالى: {فَإِنْ قَاتَلْتُمُ  
فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ}<sup>(2)</sup>، ومثل قوله تعالى:  
{فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ  
زَوْجاً غَيْرَهُ}<sup>(3)</sup>. وقوله تعالى: {وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُباً  
فَاطَّهَّرُوا}<sup>(4)</sup>؛ ففي الآية الأولى من المحتمل وقوع الشرط، وهو "القتال"، كما  
يحتمل في العادة- وقوع التطبيق في الآية الثانية، ناهيك على احتمال حدوث  
الجنابة في الآية الثالثة.

- المعاني المشكوك في حصولها: مثل قوله تعالى: {وَلَكِنْ انظُرْ إِلَى  
الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي}<sup>(5)</sup>، فاستقرار  
الجبَل مكانه قد يحصل، وقد لا يحصل؛ وذلك على الشك.

- المعاني المفترضة التي لا وقوع لها في المشاهدة<sup>(6)</sup>: نحو قوله تعالى:  
{قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّيْلَ سَرْمَداً  
إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ

(1) ينظر: الإتيان في علوم القرآن، 1/139.

(2) سورة البقرة، الآية/191.

(3) سورة البقرة، الآية/230.

(4) سورة المائدة، الآية/06.

(5) سورة الأعراف، الآية/143.

(6) معاني النحو، السامرائي، دار الفكر، ط1، 2000، 69/4.

بِضِيَاءٍ أَفَلَا تَسْمَعُونَ<sup>(1)</sup>، فجعل الله الليل سرمداً إلى يوم القيامة لا وقوع له في الواقع، بل هو مفترض لأن الله جلّ وعلا يبيّن للناس بذلك قدرته أن يقول للشيء: كُنْ، فيكون. ويوافق هذا قوله تعالى: {وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَّرْكُومٌ<sup>(2)</sup>}.  
 - المعاني المستحيلة: نحو قوله تعالى: {قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ<sup>(3)</sup>، فمن المستحيل أن يكون لله عزّ وجلّ ولد<sup>(4)</sup>، وقوله تعالى: {يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ إِنَّ اسْتِطْعَمْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانفُذُوا<sup>(5)</sup>}.  
 وجاء في "شرح ابن يعيش": «وَلَا تُسْتَعْمَلُ "إِنْ" إِلَّا فِي الْمَعَانِي الْمُحْتَمَلَةِ المشكوك في كونها، ولذلك قُبِحَ: (إِنْ احْمَرَّ البُسْرُ كَانَ كَذَا) وَقَوْلُنَا: (إِنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ آتِكَ) إِلَّا فِي الْيَوْمِ الْمُغَيَّبِ»<sup>(6)</sup>.

لكنّ بعض الباحثين عقبوا على هذه المعاني، واعتبروا أنّ النحاة حملوا "إن" دلالات ليست من شأنها؛ وذلك بزعمهم أنّ "إن" تكون للمحتمل والمشكوك فيه؛ لأنّها لا تدخل على متيقّن<sup>(7)</sup>، «وَالْحَقُّ أَنَّ النَّظْمَ وَحْدَهُ يُرَجِّحُ مَعْنَى الْيَقِينِ أَوْ الظَّنِّ أَوْ الاستِحَالَةِ فِي الْجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ»<sup>(8)</sup>.

(1) سورة القصص، الآية/ 71.

(2) سورة الطور، الآية/ 44.

(3) سورة الزخرف، الآية/ 81.

(4) معاني النحو، 4/ 69.

(5) سورة الرحمن، الآية/ 33.

(6) شرح المفصل، ابن يعيش، 9/ 04.

(7) ينظر: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، سناء حميد البياتي، ص 355.

(8) المرجع نفسه، ص 355.

### [إِذَا]:

الأصل في "إذا" أن تكون للمقطوع بحصوله، وللكتير الوقع<sup>(1)</sup>، فمن المقطوع بحصوله قوله تعالى: [كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ]<sup>(2)</sup>، فإن كل واحد منا سيحضره الموت، وقوله: [فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَاهُمْ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ]<sup>(3)</sup>، فالجمع حادث يوم القيامة لا ريب في ذلك، وأما ما يقع كثيرا فنحو قوله تعالى: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِرِذَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ]<sup>(4)</sup>، إذ إن المدائنة كثيرا ما تقع بين الناس.

### [إِذْمَا]:

هي (إذ) و(ما) رُكبتا، فأصبحتا أداة شرط، يقال: "إِذْمَا تَقُمُ أَقُمُ"، و"إِذْ" وحدها ظرف زمان يفيد الماضي غالبا، وأما "إذما" فهي حرف عند الأكثرين<sup>(5)</sup> يفيد الشرط، وغيّرتَه (ما) من الماضي إلى الاستقبال، نقول: "إِذْمَا تَأْتِنِي آتِكَ".

### [أَنَّى]:

هي ظرف للمكان يفيد العموم<sup>(1)</sup>، نحو: (أَنَّى تَذْهَبُ أَذْهَبُ) فقد دلّت على عموم مكان الذهاب، ويبدو أنها أكثر عموما من "أين" لمكان المدّة فيها، «فَإِنَّ إِطْلَاقَ

(1) ينظر: معاني النحو، 71/4.

(2) سورة البقرة، الآية/180.

(3) سورة آل عمران، الآية/25.

(4) سورة البقرة، الآية/282.

(5) ينظر: معاني النحو، 79/4.

الْأَلْفِ قَدْ يَدُلُّ عَلَى سَعَةِ الْمَكَانِ فِيهَا»<sup>(2)</sup>، فمدُّ الألف في "أني" يطلق المكان إطلاقاً بعيداً.

[أَيَّانَ]:

ظرف زمان، يُستعمل فيما يراد تفخيم أمره وتعظيمه<sup>(3)</sup>، مثل قولنا: "أَيَّانَ تَقُمُ الْقِيَامَةُ يُحَاسِبُ النَّاسُ"، لأنه مما يعظّم أمره، فلا يقال: (جِئْتُكَ أَيَّانَ ذَهَبْتَ)، لأنه ليس مما يعظّم، ومن أمثلة استعمالها قولنا: (أَيَّانَ يُجْرِرُ الْأَقْصَى يَفْرَحُ الْمُسْلِمُونَ).

[أَيْنَ]:

ظرف مكان مُبْهِم<sup>(4)</sup>، نحو: (أَيْنَ تَذْهَبُ أَذْهَبُ) فمكان الذهاب مُبْهِم، وإذا اقترنت بها "ما" زادتها إبهاماً وعموماً، قال تعالى: [أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ]<sup>(5)</sup>، فقد زاد إبهام مكان الناس حين موتهم بدخول (ما) على (أين).

[أَيُّ]:

هي أكثرهن إبهاماً<sup>(6)</sup>، إذ هي بحسب ما تضاف إليه، نقول: (أَيُّ رَجُلٍ تُكْرِمُ أُكْرِمُ) و(أَيُّ كِتَابٍ تَأْخُذُ آخُذُ)، و(أَيُّ مَذْهَبٍ تَقُلُّ بِهِ أَقْلُ بِهِ). وقد تُقْرَنُ بـ(ما) فتزيدها إبهاماً؛ قال تعالى: [أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى]<sup>(7)</sup>.

[حَيْثُمَا]:

(1) ينظر: المرجع نفسه، 81/4.

(2) ينظر: فاضل السامرائي، المرجع نفسه، 81/4.

(3) ينظر: شرح المفصل، 106/4.

(4) ينظر: معاني النحو، 82/4.

(5) سورة النساء، الآية/78.

(6) ينظر: معاني النحو، 82/4.

(7) سورة الإسراء، الآية/110.

اسم مكان مبهم<sup>(1)</sup>، قال المبرد: «و"حَيْثُ" اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ الْمَكَانِ الْمَبْهُمِ يُفَسِّرُهُ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ... فَلَمَّا وَصَلَتْهَا بِ"مَا" امْتَنَعَتْ مِنَ الْإِضَافَةِ، فَصَارَتْ كَرِذَا إِذَا وَصَلَتْهَا بِ"مَا"»<sup>(2)</sup>، وتلزمها (ما) إذا استعملت للشرط، مثل قوله تعالى: [وَحَيْثُمَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ] <sup>(3)</sup>.  
[كَيْفَمَا]:

تكون لبيان الحال<sup>(4)</sup>، نحو: (كَيْفَمَا تَصْنَعُ أَصْنَعُ) و(كَيْفَ تَفْعَلُ أَفْعَلُ)، ولا تلزمها "ما" في الشرط وفاقا لابن هشام؛ حيث استدل على أنها ترد في الشرط دون "ما" بقوله تعالى: [يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ] <sup>(5)</sup>، واستعمالها في الشرط قليل.  
[مَا]:

هي كناية عن غير العاقل، وترد في الجملة الشرطية لتؤدي وظيفة الربط والتعليق، كقوله تعالى: [مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا] <sup>(6)</sup>، هي أعم من "مَنْ" فإنها مطلقة و"مَنْ" مقيدة لأنها مختصة بالعاقل، وأمّا "مَا" فهي لغير العاقل، نحو: (مَا تَصْنَعُ أَصْنَعُ) قال تعالى: [وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوا] <sup>(7)</sup>.  
[مَتَى]:

(1) ينظر: معاني النحو، 83/4.

(2) المقتضب، 54/2.

(3) سورة البقرة، الآية/144.

(4) ينظر: معاني النحو، 85/4.

(5) سورة المائدة، الآية/64.

(6) سورة البقرة، الآية/106.

(7) سورة آل عمران، الآية/115.

هي ظرف زمان، نقول: (مَتَى تَأْتِي آتِكَ)، ويفرق النحاة بين "إذا" و"متى"،  
فيقولون: إن "إذا" للوقت المحدد، و"متى" للوقت المبهم<sup>(1)</sup>.

وهذا التفريق ناتج عن قولهم: إن "إذا" مضافة إلى شرطها، فهي معينة، و"متى"  
غير مضافة، فهي إذن مبهمة.

**[مَنْ]:**

تكون شرطاً للعاقل<sup>(2)</sup>، قال تعالى: [فَمَنْ حَاجَّ الْبَيْتَ أَوْ  
اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا]<sup>(3)</sup>.

**[مَهُمَا]:**

قيل هي بمعنى "ما" وقيل أعم منها<sup>(4)</sup>، وأصلها "ما" ثم ألحقت بها "ما" أخرى  
على وزن "كيفما" و"أينما".

**[لَوْ]:**

هي من أدوات الشرط<sup>(5)</sup>، وتأتي لمعان أشهرها:

- امتناعية: نحو قوله تعالى: [وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ  
لَأَنْفَضُوهُ مِنْ حَوْلِكَ]<sup>(6)</sup>، وتسمى حرف امتناع لامتناع، ومعناه امتناع  
وقوع الجزاء لامتناع الشرط، نحو (لو زرتني لأكرمتك) فامتنع الإكرام لامتناع الزيارة.

- شرطية غير امتناعية: نحو قوله تعالى: [وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا  
وَهُمْ مُعْرِضُونَ]<sup>(7)</sup>، إذ لا يصح أن يقال: امتنع التولي لامتناع الإسماع، بل هم

(1) ينظر: معاني النحو، 86/4.

(2) ينظر: المرجع السابق، 87/4.

(3) سورة البقرة، الآية/158.

(4) ينظر: معاني النحو، 88/4.

(5) ينظر: المرجع نفسه، 88/4.

(6) سورة آل عمران، الآية/159.

(7) سورة الأنفال، الآية/23.

متولون على كل حال أسمعهم أم لم يسمعهم، ومثل قوله تعالى: [وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ] (1).

- للتمي: نحو قوله تعالى: [قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ] (2).

#### 4. إعراب أدوات الشرط (3):

تختلف أدوات الشرط من حيث إعرابها خلافا لحروف الجرّ مثلا، فما دلّ من أدوات الشرط على زمان أو مكان كـ"متى" و"أين" فهو منصوب محلاً على أنه مفعول به لفعل الشرط.

أما (من، ما، مهما) فإن كان فعل الشرط يطلب مفعولا به، فهي منصوبة محلاً على أنها مفعول به له؛ نحو: (مَا تُحْصَلُ فِي الصَّغَرِ يَنْفَعُكَ فِي الْكِبَرِ)، ونحو: (مَنْ تُجَاوِزْ فَأَحْسِنْ إِلَيْهِ) ومثل: (مهما تفعل تُسأل عنه)، وإن كان لازما أو متعديا - استوفى مفعوله - فهي مرفوعة محلاً على أنها مبتدأ، وجملة الشرط خبره، نحو: (ما يجيء به القدر، فلا مفرّ منه) ومثل: (مَنْ يَجِدْ يَجِدْ) ونحو: (مَهْمَا يَنْزِلُ بِكَ مِنْ خَطْبٍ فَاحْتَمِلْهُ) ونحو: (مَا تَفْعَلُهُ تَلْقَهُ) ومثل: "مَنْ تَلَقَّه فَسَلِّمْ عَلَيْهِ" ونحو: "مَهْمَا تَفْعَلُوهُ بَجِدُوهُ".

و"كَيْفَمَا" تكون في موضع نصبٍ على الحال من فاعل الشرط، نحو: "كَيْفَمَا تَكُنْ يَكُنْ أَبْنَاؤُكَ".

و"أَيُّ" تكون بحسب ما تضاف إليه، فإن أضيفت إلى زمان أو مكان، كانت مفعولا فيه، نحو: (أَيُّ يَوْمٍ تَذْهَبُ أَذْهَبُ) و(أَيُّ بَلَدٍ تَسْكُنُ أَسْكُنُ)، وإن أضيفت إلى

(1) سورة النساء، الآية/83.

(2) سورة هود، الآية/80.

(3) ينظر: جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1- 2004، 308/2.



مصدر كانت **مفعولا مطلقا**، نحو: (أَيَّ إِكْرَامٍ تُكْرِمُ أَكْرِمَ)، وإن أضيفت إلى غير الظرف والمصدر، فحكمها حكم (من وما ومهما) فتكون مفعولا به في نحو: (أَيَّ كِتَابٍ تَقْرَأُ تَسْتَفِدُّ) ومبتدأ في نحو: (أَيُّ رَجُلٍ يَجِدُ يَسُدُّ)، ومثل: (أَيُّ رَجُلٍ يَخْدِمُ أُمَّتَهُ تَخْدِمُهُ). وكل أدوات الشرط مبنية إلا "أَيًّا" فهي معربة بالحركات الثلاث، ملازمة للإضافة إلى المفرد، كما رأينا.

### ب- جملة الشرط وجملة جواب الشرط.

يتفق النحاة على أن العلاقة بين المسند والمسند إليه قائمة على الإسناد، سواء أكانت الجملة فعلية أم اسمية، قال الزمخشري: «وَالكَلَامُ هُوَ الْمَرْكَبُ مِنْ كَلِمَتَيْنِ أُسْنِدَتْ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْأُخْرَى»<sup>(1)</sup>، وقال إبراهيم السامرائي: «إِنَّ الْجُمْلَةَ كَيْفَمَا كَانَتْ اسْمِيَّةً أَوْ فِعْلِيَّةً قَضِيَّةً إِسْنَادِيَّةً»<sup>(2)</sup>.

غير أن التركيب الشرطي نظرا لطبيعة عناصره التي تؤلفه، فإن العلاقة بين ركنيه لا تقوم على الإسناد؛ ذلك أن أداة الشرط هي التي تؤلف الربط بين ركنيه وتجعل بينهما تلازما لم يفهم قبل دخولها<sup>(3)</sup>، فتقوم بتحويل بنية الجملة التامة إلى بنية ناقصة تحتاج لغيرها ليتيم معناها، قال ابن جني: «فَعَلَى هَذَا يَكُونُ قَوْلُنَا: قَامَ زَيْدٌ كَلَامًا، فَإِنْ قُلْتَ شَارِطًا: إِنْ قَامَ زَيْدٌ؛ فَرِدَتْ عَلَيْهِ إِنْ رَجَعَ بِالزِّيَادَةِ إِلَى التَّقْصَانِ فَصَارَ قَوْلًا لَا كَلَامًا، أَلَّا تَرَاهُ نَاقِصًا وَمُنْتَظَرًا لِلتَّمَامِ بِجَوَابِ الشَّرْطِ»<sup>(4)</sup>.

ويؤكد ابن يعيش هذه الحاجة والتعلق بين ركني التركيب الشرطي مشبها إياها بحاجة المبتدأ إلى الخبر، «فَكَمَا أَنَّ الْمُبْتَدَأَ لَا يَسْتَقِلُّ إِلَّا بِذِكْرِ الْخَبَرِ، كَذَلِكَ الشَّرْطُ لَا

(1) شرح المفصل، 18/1.

(2) الفعل وزمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، مطبعة العاني، بغداد، دط، 1966م، ص201.

(3) ينظر: بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية، دار الكتاب العربي، بيروت، (دط-دت)، 43/1.

(4) الخصائص، 19/1.

يَسْتَقِلُّ إِلَّا بِذِكْرِ الْجَوَابِ»<sup>(1)</sup>، غير أن هناك فرقا بين العلاقة الموجودة بين المبتدأ والخبر من جهة، والشرط والجزاء من جهة أخرى، وإنما يأتي تشبيه الشرط بالمبتدأ والجواب بالخبر، من باب التمثيل لا القياس، «فَشَبَّهُوا الْجَوَابَ بِخَيْرِ الْإِبْتِدَاءِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِثْلَهُ فِي كُلِّ حَالَةٍ، كَمَا يُشَبَّهُونَ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِثْلَهُ وَلَا قَرِيْبًا مِنْهُ»<sup>(2)</sup>. ووجه المماثلة بين المبتدأ والخبر من جهة والشرط وجوابه من جهة أخرى قائمة على الاقتضاء والحاجة، وقد عبّر عنها سيويه بقوله: «عَدَمُ الاسْتِغْنَاءِ»<sup>(3)</sup>، فالمبتدأ يقتضي خيرا لإتمام معناه، والشرط يقتضي جوابا لتحقيق الفائدة.

وقد حاول ابن الحاجب توضيح هذه العلاقة من منظور منطقيّ، فجعلها قائمة على السببية التي تحدثها أدوات الشرط، «وَكَلِمُ الْمُجَازَاةِ مَا يَدْخُلُ عَلَى شَيْئَيْنِ فَيَجْعَلُ الْأَوَّلَ سَبَبًا لِلثَّانِي، كَقَوْلِكَ: إِنْ تُكْرِمَنِي أُكْرِمَكَ، وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ شَرْطًا وَالثَّانِي جَزَاءً»<sup>(4)</sup>، غير أن تحقق هذه العلاقة بطريق السببية لا يتمّ دوما بين ركني التركيب الشرطي، إذ إنّ وجود الشرط لا يسبّب بالضرورة -وفي كل حال- وجود جواب معيّن، قال محمود أحمد نحلة: «لَا تُحَقِّقُ الْعَلَاقَةُ الْمُنْطِقِيَّةُ بَيْنَ الشَّرْطِ وَالْجَوَابِ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ، فَلَا يُعْقَلُ بَيْنَ الْجُزْأَيْنِ إِِنْ ارْتَبَاطٌ مُنَاسِبٌ»<sup>(5)</sup>.

وهذا ما أكده عباس حسن وهو يشرح طبيعة هذه العلاقة بمثالين مختلفين، «لَا يَتَحَقَّقُ الْمَشْرُوطُ إِلَّا بَعْدَ تَحَقُّقِ شَرْطِهِ سَوَاءَ أَكَانَ الشَّرْطُ سَبَبًا فِي وُجُودِ الْجَوَابِ وَالْجَزَاءِ، نَحْوُ: (إِنْ تَطَلَّعَ الشَّمْسُ يَخْتَلِفُ اللَّيْلُ)، أَمْ غَيْرَ مُسَبَّبٍ نَحْوُ: (إِنْ كَانَ النَّهَارُ مَوْجُودًا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً)، فَوْجُودُ النَّهَارِ لَيْسَ سَبَبًا فِي طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَإِنَّمَا هُوَ مَلْزُومٌ

(1) شرح المفصل، 89/1.

(2) بدائع الفوائد، 51/1.

(3) الكتاب، 94-93/3.

(4) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ابن الحاجب، دار الطباعة العامرة، دط-دت، 106/1.

(5) مدخل إلى دراسة الجملة العربية، محمود أحمد نحلة، ص164.

وَالْجَوَابُ لِأَرْزَمٍ لَهُ، وَهَذَا يَقُولُونَ: إِنَّ الشَّرْطَ مَلْزُومٌ دَائِمًا وَالْجَزَاءُ لِأَرْزَمٍ سَوَاءٌ أَكَانَ الشَّرْطُ سَبَبًا أَوْ غَيْرَ سَبَبٍ»<sup>(1)</sup>. كما «تَنَبَّهَ نَحَاةُ الْعَرَبِيَّةِ إِلَى هَذِهِ الظَّاهِرَةِ وَعَدُّوَهَا مِنْ قَبِيلِ الْجُمْلِ الَّتِي حُذِفَ مِنْهَا الْجَوَابُ وَذُكِرَ دَلِيلُهُ»<sup>(2)</sup>، وهذا ما ذكره ابن هشام وهو يوجه قوله تعالى: [مَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ]<sup>(3)</sup>، قال: «التَّحْقِيقُ أَنَّ مِنْ حَذْفِ الْجَوَابِ مِثْلَ: (مَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ..) لِأَنَّ الْجَوَابَ غَيْرَ مُسَبَّبٍ عَنِ الشَّرْطِ؛ فَأَجَلَ اللَّهِ آتٍ سَوَاءٌ أُوْجِدَ الرَّجَاءُ أَمْ لَمْ يُوجَدْ، وَإِنَّمَا الْأَصْلُ: (فَلْيَبَادِرُوا الْعَمَلَ) فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ..»<sup>(4)</sup>. فالعلاقة بين طرفي التركيب الشرطي، إنما يحكمها القيد الشرطي سواء أكان الشرط سببا في وجود الجزاء، أم لم يكن سببا في وجوده، وهو ما يفهم من كلام "ابن قيم الجوزية"، عند ذكره أدوات الشرط الرابطة بين جملي الشرط والجواب، حيث قال: «الرَّوَابِطُ بَيْنَ جُمْلَتَيْنِ هِيَ الْأَدَوَاتُ الَّتِي بَجَعْلٍ بَيْنَهُمَا تَلَازِمًا لَمْ يُفْهَمَ قَبْلَ دُخُولِهَا...»<sup>(5)</sup>.

وينبغي أن نتميز أيضا بين نوعين من الشرط؛ الشرط اللفظي الذي يعتمد أداة الشرط بلفظها، وبين الشرط الذي لا يعتمد الأداة مع وجود علاقة الشرطية في الكلام، وهو ما يوضحه البطليوسي بقوله: «وَأَعْنِي بِالشَّرْطِ اللَّفْظِيِّ مَا ظَهَرَ فِيهِ أَدَوَاتُ الشَّرْطِ، وَبِالشَّرْطِ الْمَعْنَوِيِّ مَا لَمْ تَظْهَرْ فِيهِ أَدَاةٌ مِنْ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ، وَكَانَ الشَّرْطُ فِيهِ مَوْجُودًا مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى»<sup>(6)</sup>. وقد اعتبر النحاة العلاقة الموجودة بين طرفي هذا النوع من الشرط

(1) النحو الوافي، عباس حسن، 4/422.

(2) مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص164.

(3) سورة العنكبوت، الآية/05.

(4) مغني اللبيب، 2/745-746.

(5) بدائع الفوائد، 1/43-44.

(6) إصلاح الخلل الواقع في الجمل، الزجاجي، تحقيق: حمزة عبد الله النشيري، دار المريخ، الرياض، ط1-1979م، ص255.

ب"شبه الشرطية" ومثلوا لها بقولهم: (أَحْسِنُ إِلَى النَّاسِ يُحْسِنُوا إِلَيْكَ)، (لا تُهْمَلُ تَفُؤُزُ)، (هَلْ تُسَافِرُ غَدًا أَسَافِرُ مَعَكَ..)<sup>(1)</sup>. وقد تكون صورة هذا الشرط المعنوي من طريق آخر؛ وذلك بدخول الفاء في الركن الثاني من العبارة، إذا كان المسند إليه اسما موصولا أو نكرة موصوفة، قال ابن جنِّي: «وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمَعَارِفَ الْمُوصُولَةَ وَالنَّكِرَاتِ الْمُوصُوفَةَ إِذَا تَضَمَّنَتْ صَلَاتُهَا وَصِفَاتُهَا مَعْنَى الشَّرْطِ دَخَلَتِ الْفَاءُ فِي أَخْبَارِهَا، وَذَلِكَ نَحْوَ قَوْلِكَ: الَّذِي يُكْرِمُنِي فَلَهُ دِرْهَمٌ، فَلَمَّا كَانَ الْإِكْرَامُ سَبَبَ وُجُودِ الدَّرْهَمِ دَخَلَتِ الْفَاءُ فِي أَخْبَارِهَا...، وَتَقُولُ فِي النَّكِرَةِ: كُلُّ رَجُلٍ يَزُورُنِي فَلَهُ دِينَارٌ؛ فَالْفَاءُ هِيَ الَّتِي أُوجِبَتْ اسْتِحْقَاقَ الدِّينَارِ بِالزِّيَارَةِ»<sup>(2)</sup>. فيفهم من هذا النص أن التركيب ليس شرطا صحيحا، وإنما تضمّن معنى الشرط؛ وهو ما تدلّ عليه عبارة: (تضمّنت صلاتها وصفاتها معنى الشرط).

والعلاقة بين الشرط والجواب عند أصحاب نظرية النظم تقوم على تعليق عبارتين تحتوي كل عبارة على مسند ومسند إليه، غالبا ما تكون الأولى سببا للثانية، أو مرتبطة بها على معنى من المعاني، وتؤدي وظيفة التعليق أدوات تقوم بربط العبارتين ربطا وثيقا يحول دون استقلال إحداها عن الأخرى، وهذا ما يميز الجملة الشرطية عن غيرها من الجمل، «وَمِنْ هُنَا تَتَّضِحُ رُؤْيُ أَصْحَابِ نَظَرِيَّةِ النَّظْمِ عِنْدَمَا جَاءَ اللَّبْسُ حِينَ عَدَّ بَعْضُ النُّحَاةِ عِبَارَةَ الشَّرْطِ أَوْ عِبَارَةَ الْجَوَابِ (جُمْلَةً)، ظَنًّا مِنْهُمْ أَنَّ الْجُمْلَةَ هِيَ مَا تَأَلَّفَتْ مِنْ مُسْنَدٍ وَمُسْنَدٍ إِلَيْهِ فَقَطُّ»<sup>(3)</sup>.

إن المسند والمسند إليه -عند أصحاب النظم- ركنان هامان في الجملة، لأن الإسناد هو الأصل في بنائها، ولكن حدّ الجملة يقف عند التعبير عن فكرة تامة؛ وهذا

(1) الجملة العربية-دراسة لغوية نحوية-، ص 157.

(2) سرّ صناعة الإعراب، ابن جنِّي، تحقيق لجنة من الأساتذة: مصطفى السقا، محمد الرفراف، إبراهيم

مصطفى، عبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط 1-1954م، 260/1.

(3) قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص 351.

لا يتحقق بإحدى عبارتي الجملة الشرطية لأنها بعبارتيها كليهما «وَحَدَّةٌ كَلَامِيَّةٌ يُعَبَّرُ بِهَا عَنْ وَحَدَةٍ مِنَ الْأَفْكَارِ، لِأَنَّكَ إِذَا اقْتَصَرْتَ عَلَى وَاحِدَةٍ مِنْهَا أَخَلَلْتَ بِالْإِفْصَاحِ عَمَّا يَجُولُ فِي ذَهْنِكَ، وَقَصَرْتَ عَنْ نَقْلِ مَا يَجُولُ فِيهِ إِلَى ذَهْنِ السَّامِعِ»<sup>(1)</sup>.

من خلال لحظ العلاقة بين الشرط والجواب تتضح حاجة أسلوب الشرط إلى الفعل؛ فمن المتفق عليه أن الشرط يتطلب سياقاً فعلياً؛ وتفسير ذلك يكمن في دلالة الفعل على "الحدث الحدوث"، وهذه الدلالة هي التي تناسب فكرة التعليق<sup>(2)</sup>، فتعليق أمر ما على أمر آخر، إنما هو تعليق حدوث حدث على الأمر الآخر؛ ففي قولنا: (إِنْ تَجْتَهِدُ تَنْجَحُ) حدثان: الاجتهاد والنجاح، ويتوقف "حدث" أحدهما على (حدث) الآخر، «وَأَمَّا كَانَ الْحُدُوثُ هُوَ مَحْوَرُ التَّعْلِيْقِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ يَقَعَ وَيُمَكِّنُ الْأَقْرَبَ يَقَعَ»<sup>(3)</sup>. وعليه فإن "حدث الحدوث" هو المقصود من الفعل في أسلوب الشرط، والاتجاه الزمني يرتبط بالفعل من خلال النظم ووفق متطلباته، والسامع يعرف الاتجاه الزمني من خلال النظم<sup>(4)</sup>.

وأما تقدم الفاعل على الفعل في ركني الجملة الشرطية فكثيرة جداً هي النصوص الشاهدة على ذلك، كقول طرفة:

إِذَا الْقَوْمُ قَالُوا مِنْ فِتْنٍ؟ خِلْتُ أَنِّي عُنَيْتُ فَلَمْ أَكْسَلْ وَلَمْ أَتَبَدَّلْ<sup>(5)</sup>

والسواد الأعظم من النصوص أخضعها النحاة لقواعدهم القائمة على نظرية العامل، يقول مهدي المخزومي: «فَلَيْسَ فِي هَذَا تَقْدِيرٌ وَلَا تَأْوِيلٌ لِأَنَّ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ فِي

(1) في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 286.

(2) ينظر: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص 366.

(3) المرجع نفسه، ص 366.

(4) ولذلك فإن الفعل (درس) مثلاً الذي قيل: إنه فعل ماضٍ، لا يدل على الزمن الماضي وإنما على الزمن المستقبل عندما نقول: (إذا درستَ نجحت)؛ فحدث التمدرس لم يكن في الماضي. ينظر: المرجع نفسه، ص 367.

(5) ديوان طرفة، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، دط، 1982م، ص 29.

هَذِهِ الْأَمْثَلَةُ وَنَحْوَهَا وَقَعَةُ فِي سِيَاقِهَا لِأَنَّ الْجُمْلَةَ فِيهَا فِعْلِيَّةٌ، وَالْمَرْفُوعُ الْمَتَقَدِّمُ فِي كُلِّ مِنْهَا فَاعِلٌ لِلْفِعْلِ الْمَتَأَخَّرِ عَنْهُ لَا لِفِعْلِ مَحذُوفٍ مُفَسَّرٍ بِمَذْكُورٍ»<sup>(1)</sup>.

أما تقديم الفاعل على الفعل في جواب الشرط، نحو: إن تُسافرَ فأنا أسافرُ، فيقتضي ربط عبارة الجواب بالفاء لا لأن الجملة اسمية كما يعتقد البعض<sup>(2)</sup>، فقد تأكد أن تقديم الفاعل على الفعل لن يغيّر نوع الجملة، وإنما ربطت "الفاء" عبارة الجواب وعلقتها على عبارة الشرط، لأن معنى الشرط يتطلّب تعليق حدوث الأفعال، والفعل هو المقصود بالشرط، ومعنى يتطلب التسلسل مباشرة على الكلمة التي يكمن فيها حدوث الحدث أي "الفعل"، فإن تأخرت الكلمة التي يكمن فيها حدوث الحدث، وتقدم عليها فاعل الحدث، جاءت الفاء رابطة لتربط عبارة الجواب بأكملها وتعلقها على عبارة الشرط.

### ثَانِيًا - خَصَائِصُ الْجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ:

ذكرنا فيما سبق أن النحاة قد قسّموا الجملة النحوية قسمين أساسيين، هما: الجمل الاسمية، والجمل الفعلية، كما تبين أن هناك من أدرج الجمل الشرطية والظرفية ضمن أقسام الجملة النحوية، وبما أن للجملة الشرطية حيزا بين الجمل في هذه الدراسة، يحاول هذا البحث لحظها بما يكشف مكانها بين الجمل النحوية، مع تبيان عناصرها وأدواتها ومعانيها، وما يتعلق بتركيبها من تقديم وتأخير وزيادة ونقصان وغير ذلك.

(1) في النحو العربي قواعد تطبيق، مهدي المخزومي، مصر، ط1، 1966م، ص124.

(2) ينظر: قواعد النحو العربي، ص368.

يذكر ابن هشام الأنصاري أن من الذين توسعوا في تقسيم الجملة النحوية أبا علي الفارسي؛ حيث زاد الجملة الشرطية، ناهيك عن الجملة الاسمية والفعلية، «فَالشَّرْطِيَّةُ مَا بُدِئَتْ بِأَدَاةِ شَرْطٍ، مِثْلُ: إِنْ تَجْتَهَدُ تَنْجَحُ»<sup>(1)</sup>، مشيراً بذلك إلى أن ابتداءها بأداة الشرط يخرجها عن حيز الاسمية والفعلية، ويجعلها قسيماً جديداً للجملة النحوية.

لقد خضعت دراسة الجملة الشرطية للطريقة نفسها التي درست بها الجملة عامة؛ فلم تُفَرِّدْ لها أبواب، أو بحوث مثل بقية البحوث، كما أشار أحد الباحثين بقوله: «إِنَّ الْجُمْلَةَ الشَّرْطِيَّةَ لَمْ يَكُنْ لَهَا بَابٌ مُسْتَقِلٌّ فِي كُتُبِ النَّحْوِ عَلَى نَحْوِ الْأَبْوَابِ التَّقْلِيدِيَّةِ، مِثْلِ الْإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ، وَالْمَمْنُوعِ مِنَ الصَّرْفِ وَالْمُبْتَدَأِ وَالْحَبَرِ»<sup>(2)</sup>. فكانت دراسة الجملة الشرطية عند نحاة العربية تقتصر على «ذِكْرِهِمْ لَهَا فِي سِيَاقِ عَرَضِهِمْ لِمَوْضُوعَاتٍ إِعْرَابِيَّةٍ وَتَرْكِيْبِيَّةٍ وَدَلَالِيَّةٍ»<sup>(3)</sup>. ولا شك أن هذه الدراسة لم تميز التركيب الشرطي، بما في ذلك تلك الذي عرضها ابن هشام، «فَأَوَّلُ مَا يَقِفُ عَلَيْهِ النَّاطِرُ فِي كُتُبِ النَّحْوِ هُوَ انْعِدَامُ الدِّرَاسَةِ التَّأْلِيفِيَّةِ عَنِ قَضِيَّةِ "الشَّرْطِ"، فَحَتَّى الْقِسْمُ الَّذِي يُخَصِّصُهُ لَهَا ابْنُ هِشَامٍ فَإِنَّهُ لَا يَسْتَوْفِي دِرَاسَةَ الْمَوْضُوعِ، فَضْلاً عَمَّا تَنَاطَرَتْ مِنْ مَعْلُومَاتٍ عَنِ الشَّرْطِ فِي مَطَّانٍ كِتَابِهِ»<sup>(4)</sup>. فطريقة دراسة الجملة الشرطية كان لها أثرٌ واضح في تحديد خصائصها ومحلها من الجملة

(1) مغني اللبيب، 430/2.

(2) الجملة الشرطية عند النحاة العرب، رسالة ماجستير، إبراهيم الشمسان، جامعة القاهرة، 1979م، ص10.

(3) المرجع نفسه، ص10.

(4) الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية، عبد السلام المسدي، محمد الهادي الطرابلسي، ليبيا- تونس، الدار العربية للكتاب، دط، 1985م، ص15.

عامة، لاسيما وأن معيار التمييز بين الجمل قائم على أساس لفظي؛ الفعل والاسم، إذ الشائع -عند النحاة- أنّ الجملة نوعان: اسمية وفعلية<sup>(1)</sup>.

ولكي نعرف خصائص الجملة الشرطية كما نظر إليها النحاة، لا بد من الوقوف عند أهم آرائهم وأقوالهم؛ فسيبويه حين ذكر مصطلح الجزاء في مواطن عدة من "الكتاب"، لم يُشِرْ به إلى الشرط صراحة، وإن أراد به -مما ذكر- الركن الأول من التركيب الشرطي، ويتبيّن هذا -وهو يناقش علاقة الفعل بالأداة- في كلّ من الجزاء والاستفهام، قال: «الفِعْلُ لَيْسَ فِي الْجَزَاءِ بِصِلَةٍ لِمَا قَبْلَهُ كَمَا أَنَّهُ فِي حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ لَيْسَ صِلَةً لِمَا قَبْلَهُ، وَإِذَا قُلْتَ: حَيْثُمَا تَكُنْ أَكُنْ فَلَيْسَ بِصِلَةٍ لِمَا قَبْلَهُ، كَمَا أَنَّ ذَلِكَ فِي الاسْتِفْهَامِ لَيْسَ بِوَصْلٍ لِمَا قَبْلَهُ، وَتَقُولُ: مَنْ يَضْرِبُكَ؟ فِي الاسْتِفْهَامِ، وَفِي الْجَزَاءِ: مَنْ يَضْرِبُكَ أَضْرِبُهُ فَالْفِعْلُ فِيهِمَا غَيْرُ وَصْلَةٍ»<sup>(2)</sup>، يُفهم من هذا النص أن المراد بالفعل الركن الأول من التركيب الشرطي الذي يلي الأداة مباشرة، فلا يكون صلة للأداة الشرطية، شبيها تماما بالفعل الذي يلي أداة الاستفهام إذ لا يكون هو الآخر صلة لها، وبناءً على هذا فإن الأداة في الشرط تقابل الأداة في الاستفهام، والفعل في الشرط يقابل الفعل في الاستفهام. فعبارة (حيثما تكن) تقابل عبارة (أين تكون؟)؛ فمصطلح الجزاء يعني: (أداة + فعل الشرط) ودلالته تنصرف إلى الركن الأول من التركيب الشرطي، غير أن سيبويه في نصّه هذا ضرب مثلا بعبارة توحى بدلالة الجزاء على التركيب الشرطي بكامله في قوله: «وَفِي الْجَزَاءِ "مَنْ يَضْرِبُكَ أَضْرِبُهُ"» ويقوي هذا التوضيح ما ذكره سيبويه نفسه: «وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ جَوَابُ الْجَزَاءِ إِلَّا بِالْفِعْلِ أَوْ بِالْفَاءِ»<sup>(3)</sup>، ذلك أن «إِضَافَةَ جَوَابٍ إِلَى الْجَزَاءِ فِي مُصْطَلَحِ جَوَابِ الْجَزَاءِ تُبَيِّنُ أَنَّ مُصْطَلَحَ الْجَزَاءِ لَيْسَ مُنْصَرَفًا فِي دَلَالَتِهِ إِلَى

(1) ينظر: الجملة العربية -دراسة لغوية نحوية- محمد إبراهيم عبادة، دار المعارف، الاسكندرية، 1988م، ص05.

(2) الكتاب، 3/59.

(3) الكتاب، 3/63.



تَرْكِيْبِ الْجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ كُلِّهَا؛ أَيِّ إِلَى الْأَدَاةِ وَالْجُمْلَتَيْنِ مَعًا، وَأَنَّ جَوَابَ الْجَزَاءِ يُقَابِلُ الْجَزَاءَ»<sup>(1)</sup>.

ويتبين لنا مما سبق أن سيويه نظر إلى التركيب الشرطي على أنه جملتان لا جملة واحدة، وقد أشبههما بالاستفهام، فكما أن الاستفهام بحاجة إلى تتمّة معناه (جواب) فكذلك (الجزاء) يحتاج إلى ما يتمّ معناه، وهو ما اصطلح عليه سيويه بـ(جواب الجزاء). وهذا الشبه يكون قد دفع سيويه إلى استعارة مصطلح الجواب من الاستفهام واستخدامه في الدلالة على الركن الثاني من التركيب الشرطي<sup>(2)</sup>.

وهذه النظرة نفسها نجدها عند الفراء؛ فالركن الأول أساس التركيب الشرطي، قال: «كُلُّ اسْتِفْهَامٍ دَخَلَ عَلَى جَزَاءٍ فَمَعْنَاهُ أَنْ يَكُونَ فِي جَوَابِهِ خَبْرٌ يَقُومُ بِنَفْسِهِ، وَالْجَزَاءُ شَرْطٌ لِذَلِكَ الْخَبَرِ، فَهُوَ عَلَى هَذَا وَإِنَّمَا جَزَمْتُهُ، وَمَعْنَاهُ الرَّفْعُ لِمَجِيئِهِ بَعْدَ الْجَزَاءِ»<sup>(3)</sup>. فالمراد بالجزاء هنا الركن الأول من التركيب الشرطي، ويقال له الخبر هو جزاء الجزاء، ويتّسع استخدام مصطلح (الجزاء) عند الفراء ليشمل عناصر أخرى من التركيب الشرطي، والركن الثاني منه.

يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ الْفَرَاءِ أَنَّ الْجُمْلَةَ الشَّرْطِيَّةَ لَيْسَتْ جُمْلَةً وَاحِدَةً، بَلْ هِيَ جُمْلَتَانِ تَضْمَانِ رَكْنَيْنِ هُمَا: الْجَزَاءُ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ.

ولم تتغير هذه النظرة إلى التركيب الشرطي -القائم على اعتباره جملتين- عند الأخفش، وهو ما يمكن إدراكه من خلال تتبع استخدامه لمصطلح المجازاة<sup>(4)</sup>. وقد يقرن الأخفش بينه وبين مصطلح الجواب الذي يقابله في التركيب الشرطي، كما يظهر من توجيهه عبارة "فينتقم" في قوله تعالى: {وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ

(1) الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص56.

(2) المرجع نفسه، ص57.

(3) معاني القرآن، الفراء، 1/236.

(4) الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص65.

وَاللَّهِ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ {<sup>(1)</sup>؛ «فَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا رَفْعًا لِأَنَّهُ الْجَوَابُ الَّذِي لَا يُسْتَعْنَى عَنْهُ، وَالْفَاءُ إِذَا كَانَتْ جَوَابَ الْمَجَازَاةِ كَانَتْ مَا بَعْدَهَا أَبَدًا مُبْتَدَأً، وَتِلْكَ فَاءُ الْاِبْتِدَاءِ لَا فَاءَ الْعَطْفِ»<sup>(2)</sup>. فاستخدام مصطلح "جواب المجازاة" بإضافة الركن الأول الذي هو المجازاة إلى الركن الثاني الذي هو الجواب، يؤكد أن الجملة الشرطية جملتان لا جملة واحدة.

ولعل ابن السراج من السابقين إلى الحديث عن التركيب الشرطي بشكل واضح، وذلك باستخدام مصطلح "جُمْلَةٌ" بدل المصطلحات التي ذكرها من تقدمه؛ وجاء حديثه عن الجملة الشرطية بعدما ذكر وظيفة الحرف: «وَأَمَّا رِبْطُهُ -أي الحرف- جُمْلَةٌ بِجُمْلَةٍ: فَنَحْوُ قَوْلِهِ: إِنْ يَيْقُمُ زَيْدٌ يَقْعُدُ عَمْرُو، وَكَانَ أَصْلُ الْكَلَامِ: "يَقُومُ زَيْدٌ وَيَقْعُدُ عَمْرُو"، فَ"يَقُومُ زَيْدٌ" لَيْسَ مُتَّصِلًا بِ"يَقْعُدُ عَمْرُو" وَلَا مِنْهُ فِي شَيْءٍ، فَلَمَّا دَخَلَتْ "إِنْ" جَعَلَتْ إِحْدَى الْجُمْلَتَيْنِ شَرْطًا وَالْأُخْرَى جَوَابًا»<sup>(3)</sup>. فالركن الشرطي -عند ابن السراج- جملة مثل لها بقوله: "إِنْ يَيْقُمُ زَيْدٌ"، والركن الجوابي جملة أخرى مثل لها بقوله: "يَقْعُدُ عَمْرُو" ولا توجد أية علاقة بينهما، ثم قامت الأداة "إِنْ" بعملية الربط بينهما، فصار التركيب الشرطي بعدها جملتين تحتاجان إلى بعضهما، فكان «لَا بُدَّ لِلشَّرْطِ مِنْ جَوَابٍ وَإِلَّا لَمْ يَتِمَّ الْكَلَامُ»<sup>(4)</sup>. فهناك إذا تكامل بين طرفي التركيب الشرطي كالتكامل الموجود بين المبتدئ والخبر، «وَهُوَ نَظِيرُ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي لَا بُدَّ لَهُ مِنْ خَبَرٍ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: "زَيْدٌ" لَمْ

(1) سورة المائدة، الآية/95.

(2) معاني القرآن، الأخفش، تحقيق: عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1985م، 226/1.

(3) الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1988م، 43/1.

(4) المصدر السابق، 158/2.

يَكُنْ كَلَامًا يُقَالُ فِيهِ صَدَقَ وَلَا كَذَبَ، فَإِذَا قُلْتَ: "مُنْطَلِقٌ" تَمَّ الْكَلَامُ، فَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: "إِنْ تَأْتِنِي" لَمْ يَكُنْ كَلَامًا حَتَّى تَقُولَ: "آتِكَ" وَمَا أَشْبَهُهُ»<sup>(1)</sup>.

لقد تدعّمت هذه النظرة إلى خصائص الجملة الشرطية بمن جاء بعد ابن السراج؛ فهذا ابن جني يرى «أَنَّ بَعْضَ الْجُمَلِ قَدْ تَحْتَاجُ إِلَى جُمْلَةٍ ثَانِيَةٍ اِحْتِيَاجَ الْمَفْرَدِ إِلَى الْمَفْرَدِ، وَذَلِكَ فِي الشَّرْطِ وَجَزَائِهِ»<sup>(2)</sup>. وتتأكد -أيضا- عند عبد القاهر الجرجاني في "دلائل الإعجاز"، قال: «وَكَذَلِكَ السَّبِيلُ فِي كُلِّ حَرْفٍ رَأَيْتُهُ يَدْخُلُ عَلَى جُمْلَةٍ كَ "إِنْ" وَأَخَوَاتِهَا، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (إِنَّ زَيْدًا أَسَدٌ)، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: "لَوْ" وَ"لَوْلَا" وَجَدْتَهُمَا يَقْتَضِيَانِ جُمْلَتَيْنِ تَكُونُ الثَّانِيَةُ جَوَابًا لِلأُولَى»<sup>(3)</sup>.

وقد حاول الزمخشري أن يعطي للجملة الشرطية محلا بين الجملة العربية عامة، وهذا بتقسيمه الجملة أربعة أقسام: فعلية واسمية وظرفية وشرطية، غير أن ابن يعيش ردّ هذا التقسيم واعتبر الجملة الشرطية مما يدخل ضمن الجملة الفعلية، قال: «وَأَعْلَمُ أَنَّهُ قَسَمَ الْجُمْلَةَ أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ: فِعْلِيَّةٌ وَاسْمِيَّةٌ وَشَرْطِيَّةٌ وَظَرْفِيَّةٌ... وَهِيَ قِسْمَةٌ لَفْظِيَّةٌ، وَهِيَ - فِي الْحَقِيقَةِ - ضَرْبَانِ فِعْلِيَّةٌ وَاسْمِيَّةٌ؛ لِأَنَّ الشَّرْطِيَّةَ فِي التَّحْقِيقِ مُرَكَّبَةٌ مِنْ جُمْلَتَيْنِ فِعْلِيَّتَيْنِ، الشَّرْطُ فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَالْجَزَاءُ فِعْلٌ وَفَاعِلٌ»<sup>(4)</sup>، وبدخول حرف الشرط على هاتين الجملتين الفعليتين تصيران كالجمله الواحدة، كما يدخل حرف الشرط على جملتين فعليتين، فيربط إحداهما بالأخرى فتصيران كالجمله الواحدة<sup>(5)</sup>، ومن ثمة فالتركيب الشرطي لا يتحقق -أبدا- بالركن الأول وحده، «لَوْ قُلْتَ: "إِنْ تَأْتِنِي" وَسَكَتَ، لَا يَكُونُ كَلَامًا

(1) المصدر نفسه، 2/158.

(2) الخصائص، 3/178.

(3) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، دط-1991م، ص12.

(4) شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، دط-دت، 1/88.

(5) ينظر: المصدر نفسه، 1/95.

حَتَّى بِالْجُمْلَةِ الْأُخْرَى فَهُوَ نَظِيرُ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي لَا بُدَّ لَهُ مِنَ الْخَبَرِ وَلَا يُفِيدُ أَحَدَهُمَا إِلَّا مَعَ الْآخَرِ»<sup>(1)</sup>.

وبهذا تكون نظرة ابن يعيش أكثر يقينا بتكامل طرفي الجملة الشرطية، وهو ما كشف عنه محمد الهادي الطرابلسي وعبد السلام المسدي، حيث قالوا: «وَلَعَلَّ ابْنَ يَعِيشَ قَدْ قَارَبَ الْإِحْسَاسَ الْوَاضِحَ بِتَكَامُلِ التَّرْكِيبِ الشَّرْطِيِّ نَحْوِيًّا، فَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِدْرَاكِ الْوَاضِحِ بِأَنَّ الشَّرْطَ كُلُّهُ لَا يَتَجَزَّأُ إِلَّا شَيْءٌ يَسِيرٌ»<sup>(2)</sup>.

وأما ابن هشام - وإن عُدَّ أول من توسع في دراسة الجملة عامة - فإن نظره إلى خصائص التركيب الشرطي لا تختلف عن نظرة سابقيه إذا ما استثنينا تلك التفرعات المتعلقة بمحلّ الركن الثاني للتركيب الشرطي من الإعراب، «فَقَدْ عَرَضَ الْجُمْلَةَ الشَّرْطِيَّةَ عَلَى النَّحْوِ الَّذِي سَبَقَهُ الْقُدَمَاءُ إِلَيْهِ، وَقَدْ شَطَرَ جُمْلَةَ الشَّرْطِ شَطْرَيْنِ، وَأَفَاضَ فِي الْحَدِيثِ عَنْ جُمْلَةِ الْجَوَابِ، فَعَرَضَ لَهَا أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ، عَرَضَ لَهَا حِينَ اسْتَعْرَضَ الْجُمْلَةَ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، وَعَرَضَ لَهَا حِينَ اسْتَعْرَضَ الْجُمْلَةَ الَّتِي لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَهِيَ عِنْدَهُ مِنَ الطَّائِفَةِ الْأُولَى»<sup>(3)</sup>.

إن الجملة الشرطية - في نظر ابن هشام - جملة فعلية؛ لأن أدوات الشرط لا تدخل إلا على الأفعال<sup>(4)</sup>، والحقيقة أنها قد تكون فعلية، وقد تكون اسمية، وليست أبداً قسماً قائماً بذاته، فقولنا: (من يراجع دروسه فهو ناجح) جملة اسمية لأن المسند إليه مقدم على المسند، والجملة الاسمية هي المبدوءة باسم بدءاً أصيلاً. وقوله تعالى: {فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ} <sup>(5)</sup> جملة فعلية؛ لأنها مُصَدَّرَةٌ بفعل بعد حرف ولا

(1) المصدر نفسه، 156/8.

(2) - الشرط في القرآن، ص 21.

(3) في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 57.

(4) ينظر: مغني اللبيب، 446/2.

(5) سورة البقرة، الآية/191.

اعتداد بالحروف في تقسيم الجملة، لأن الحرف ليس من عناصر الإسناد كما هو معلوم اضطرارا عند النحاة<sup>(1)</sup>.

واعتبارهم الجملة الشرطية فعلية مهما كانت صورها جعلهم يتأولونها في صورها المختلفة، ومهما يكن فإن الجملة الشرطية ليست قسما من الأقسام، لأن الشرط معنى من المعاني، التي تدخل على الجملة كالنفي والاستفهام والتأكيد والتمني وغيرها<sup>(2)</sup>، وقد تلحظ إنشائها في تركيبها مع الدلالات الإنشائية المذكورة<sup>(3)</sup>.

وإذا سلمنا بأن الشرط قسم مستقل بذاته، كان لزاما علينا أن نقرّ بوجود جملة مؤكدة ومنفية واستفهامية، ضمن أقسام الجملة، إلى جانب الاسمية والفعلية، مما يعقد الدرس النحوي<sup>(4)</sup>.

يتضح من النصوص السابقة أن النحاة القدامى قد أدركوا وجود تكامل بين ركني التركيب الشرطي، وأدى هذا الإدراك إلى الاعتقاد «أَنَّ جُمْلَةَ الشَّرْطِ بِجُزْأَيْهَا الْمُتَصَوِّرَيْنِ مِنَ النَّاحِيَةِ الإِعْرَابِيَّةِ أَنَّهُمَا جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ تُعَبَّرُ عَنْ فِكْرَةٍ وَاحِدَةٍ تَامَّةٍ»<sup>(5)</sup>.

وليست جملة الشرط جملتين إلا بالتدبر في تركيبها تدبرا عقليا، وهو ما بيّنه مهدي المخزومي بقوله: «لَيْسَتْ جُمْلَةُ الشَّرْطِ جُمْلَتَيْنِ إِلاَّ بِالنَّظَرِ العَقْلِيِّ وَالتَّحْلِيلِ المنطِقِيِّ، أَمَّا

(1) ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، عبد اللطيف محمد حماسة، دار غريب، القاهرة، دط، دت، ص30.

(2) ينظر: الجملة في شعر يوسف وغليسي -دراسة نحوية أسلوبية-، مذكرة ماجستير، فوزية دندوقة، جامعة بسكرة، 2003-2004م، ص21.

(3) ينظر: الجملة الإنشائية في ديوان محمد العيد آل خليفة- دراسة نحوية، بلقاسم دفة، رسالة ماجستير في اللغة، جامعة باتنة، 1995م، ص249.

(4) ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة، ص25.

(5) التعبير الزمني عند النحاة العرب، عبد الله بوخلخال، ديوان المطبوعات الجامعية، دط-1987م، 164/2.

بِالنَّظَرِ اللَّغَوِيِّ فَجُمَلَتَا الشَّرْطِ جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ وَتَعْبِيرٌ لَا يَقْبَلُ الْإِنْشِطَارَ لِأَنَّ الْجُزْأَيْنِ الْمُعْقُولَيْنِ فِيهَا إِنَّمَا يُعْبَّرَانِ مَعًا عَنْ فِكْرَةٍ وَاحِدَةٍ»<sup>(1)</sup>.

وقد ذهب "عباس حسن" إلى أن جملة الشرط "الركن الأول" لا تسمى جملة بعد دخول الأداة عليها لأن معناها معلق بالركن الثاني "جملة الجواب" وعليه لا يكون لها كيان مستقل، يقول: «مِمَّا تَجِبُ مُلَاحَظَتُهُ أَنَّ الْجُمْلَةَ الشَّرْطِيَّةَ -دُونَ الْجُمْلَةِ الْجَوَابِيَّةِ- لَا يَصِحُّ تَسْمِيَتُهَا جُمْلَةً إِلَّا عَلَى حَسَبِ أَصْلِهَا السَّابِقِ قَبْلَ دُخُولِ الْأَدَاةِ الشَّرْطِيَّةِ عَلَيْهَا، أَمَا بَعْدَ بَجْيَاءِ أَدَاةِ الشَّرْطِ فَلَا تُسَمَّى جُمْلَةً، إِذْ لَا يَكُونُ فِيهَا حُكْمٌ مُسْتَقِلٌّ بِالسَّلْبِ أَوْ بِالِإِجَابِ تَنْفَرِدُ بِهِ وَيَقْتَصِرُ عَلَيْهَا؛ فَلَيْسَ لَهَا كِيَانٌ مُسْتَقِلٌّ؛ فَهِيَ لِهَذَا لَا تُسَمَّى جُمْلَةً، بَلْ لَا تُسَمَّى كَلَامًا بِحَسَبِ وَضْعِهَا الْجَدِيدِ»<sup>(2)</sup>.

وهناك من يدرج الجملة الشرطية ضمن تقسيم خاص للجملة النحوية العربية ككل، «فَالْجُمْلَةُ الْعَرَبِيَّةُ تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ رَئِيسَيْنِ هُمَا: الْجُمْلَةُ الْخَبَرِيَّةُ وَالْجُمْلَةُ الْإِنْشَائِيَّةُ، وَتَحْتَ كُلِّ مِنْهَا تَفْرِيعَاتٌ»<sup>(3)</sup>، فالجملة الشرطية حسبهم تعتبر قسيما للجملة الإنشائية التي تضم -كذلك- الجملة الطلبية والجملة الإفصاحية<sup>(4)</sup>، وهذه نظرة بلاغية حيث جعلت الجملة الشرطية من نوع الإنشاء.

فالجملة الشرطية جملة إسنادية مركبة، ويمكن أن تأتي خبرية أو إنشائية، وذلك بحسب القرائن. وتلاحظ إنشائيتها في تركيبها مع الدلالات الإنشائية كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعاء والنداء والمدح والذم والتعجب والقسم

(1) في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 57.

(2) النحو الوافي، عباس حسن، 4/444.

(3) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب، ط 4، 2004م، ص 243.

(4) أهم ما تضمه الجملة الإفصاحية: القسم، التعجب، المدح والذم. ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 244.

وغيرها<sup>(1)</sup>، أما تجزئة الجملة الشرطية إلى خبرية أو إنشائية، فهو رأي غير سليم<sup>(2)</sup>، فهي إما خبرية أو إنشائية، فالعبرة بجوابها المتغير، وإن تغير فيرتبط جوابها بالفاء وجوبا<sup>(3)</sup>.

ويطلق مصطلح "الجملة الشرطية" للدلالة على التركيب الشرطي بكل أجزائه من أداة الشرط، وعبارتي الشرط والجواب. والجملة الشرطية جملة مركبة تضمّ وحداتٍ كثيرةً مترابطةً لا يستغني بعضها عن بعض، في نظام محكم يضعها في إطار جملة واحدة مركبة أو معقدة<sup>(4)</sup>.

وقد سعى إبراهيم عبادة في دراسة قدّمها عن الجملة العربية إلى إيجاد تصنيف جديد للجملة الشرطية من خلال رؤية شاملة إلى الجملة عامة، حيث ذكر "الجملة المركبة"<sup>(5)</sup>، واعتبر الشرطية أحد أنواعها، «نُطْلِقُ الْجُمْلَةَ الْمُرَكَّبَةَ عَلَى مَا يُعْرَفُ بِأَسْلُوبِ الشَّرْطِ إِذْ يَتَكَوَّنُ مِنْ مُرَكَّبَيْنِ إِسْنَادِيَيْنِ أَحَدُهُمَا يَعْتَمِدُ عَلَى الْآخَرِ، فَهُمَا مَعًا يُكَوِّنَانِ جُمْلَةً وَاحِدَةً، وَقَدْ سَمَّيْنَا الْمُرَكَّبَ الْأَوَّلَ "صَدْرَ جُمْلَةِ الشَّرْطِ" وَالْمُرَكَّبَ الثَّانِي "عَجَزَ جُمْلَةِ الشَّرْطِ"»<sup>(6)</sup>.

غير أن عبد الستار الجوّاري عدّ التركيب الشرطي جملةً كبرى مكوّنة من جملتين صغيرتين، هما: جملة الشرط وجملة جواب الشرط وأداة رابطة بينهما، «فَكَأَنَّ فِعْلَ الشَّرْطِ وَجَوَابَ الشَّرْطِ جُمْلَتَانِ صَغِيرَتَانِ تُؤَلَّفَانِ -بِدُخُولِ الْأَدَاةِ- جُمْلَةً كُبْرَى»<sup>(7)</sup>. وهذه الجملة

(1) ينظر: الجملة الإنشائية في ديوان محمد العيد آل خليفة، ص 249.

(2) المرجع نفسه، ص 250.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 249-252.

(4) ينظر: التراكيب اللغوية في العربية، هادي نهر، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1987م، ص 205.

(5) «هي المركبة من مركبين إسناديين أحدهما مرتبط بالآخر ومتوقف عليه، ونلاحظ أن أحدهما يكون فكرة مستقلة، والثاني يؤدي فكرة غير كاملة ولا مستقلة، ولا معنى له إلا بالمركب الآخر، والارتباط بين المركبين معتمد على أداة تكون علاقة بين المركبين». ينظر: الجملة العربية -دراسة لغوية نحوية-، ص 155.

(6) الجملة العربية -دراسة لغوية نحوية-، ص 155.

(7) نحو الفعل، أحمد عبد الستار الجوّاري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، دط-1974م، ص 52.

الكبرى ليست إنشائية، وإنما هي خبرية، أما الجملتان الصغيرتان فليستا بخبريتين ولا إنشائيتين، وإنما الفعل الثاني معلق وقوعه على الفعل الأول، قال الجوارى: «وَأُسْلُوبُ الشَّرْطِ أُسْلُوبٌ مُخْتَلِفٌ فِي حَقِيقَتِهِ عَنِ أُسَالِيبِ الْخَبَرِ وَالْإِنْشَاءِ، ذَلِكَ أَنَّ فِعْلَ الشَّرْطِ وَحْدَهُ وَجَوَابَ الشَّرْطِ وَحْدَهُ لَا يُفِيدُ كُلُّ مَنَّهُمَا مَعْنَى مِّنْ مَّعَانِي الْخَبَرِ وَلَا الْإِنْشَاءِ، وَإِنْ كَانَتْ جُمْلَةُ الشَّرْطِ جُمْلَةً خَبَرِيَّةً، وَلَكِنَّهَا مُرَكَّبَةٌ وَكُلُّ جُزْءٍ مِّنْهَا خَارِجٌ عَنِ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا أَوْ أَنْ يَكُونَ إِنْشَاءً»<sup>(1)</sup>.

إن الجملة الشرطية لا ترد على نسق واحد وإنما لها أنماط، حيث تكون متفقة الصدر والعجز فعلية، نحو: إن تذاكر تنجح، ومختلفة الصدر والعجز فعلية واسمية، نحو: إن تذاكر فالنجاح حليفك، ومتفقة الصدر والعجز اسمية، نحو: لو أن المخاصمة حل فأول المخاصمين أنا.

والجملة الشرطية من الأساليب الإنشائية إلا أنه لا يندرج ضمن الأسلوب الإفصاحي، ولا ضمن الأسلوب الطلبي، وإنما يمثل ضرباً خاصاً، خلافاً لمن عدّه خبرياً، وخلافاً لمن عدّه خبرياً حيناً وإنشائياً آخر<sup>(2)</sup>. والشرط أسلوب لغوي يبني بالتحليل على جزأين؛ الأول بمنزلة السبب والثاني بمنزلة المسبب، يتحقق الثاني بتحقيق الأول وينعدم بانعدامه<sup>(3)</sup>.

وقد ذهب صالح السامرائي إلى أن الثاني قد لا يكون مسبباً عن الأول، ولا متوقفاً عليه مستشهداً بقوله تعالى: {فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلَ عَلَيْهِ يَلْهَثُ أَوْ تَتْرُكُهُ يَلْهَثُ}<sup>(4)</sup>، قال: «فَلَهَثُ

(1) المرجع نفسه، ص 50.

(2) ينظر: في التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر، مالك يوسف مطليبي، دار الرشيد، العراق، دت، ص 56.

(3) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 56.

(4) سورة الأعراف، الآية/176.



«فَلَهْتُ الْكَلْبَ لَيْسَ مُتَوَقِّفًا عَلَى الْحَمْلِ عَلَيْهِ أَوْ تَرْكِهِ، إِذْ هُوَ يَلَهْتُ عَلَى كُلِّ حَالٍ»<sup>(1)</sup>.

ولتفادي هذا الإشكال كان حريّا بنا تعريف الشرط: إنّه أسلوب لغويّ متكوّن من جزأين، يتحقّق الثاني بتحقيق الأول، ولا يمتنع ضرورة - بامتناعه، ويجب تأكيد الارتباط بين جملة الشرط وجملة الجواب خلافا لمن قال بإمكانية استقلال الثانية عن الأولى، وهذا قد يجانب الصواب؛ لأن معنى الثانية مرتبط بالأولى، ففي قولك: (إن تعمل خيراً تُجزّ به)، يلحظ أن عبارة (تُجزّ به) غير مستقلة عن الأولى تركيباً ومعنىً.

وذهب جمهور البصريين إلى منع تقديم الجواب أو جزء منه على الشرط، وجعلوا المتقدم دليلاً على الجواب وليس إياه، والجواب محذوفاً، خلافاً للكوفيين والمبرد<sup>(2)</sup>.

والجملة الشرطية عند تمام حسان قسم قائم بذاته من أقسام الجملة الإنشائية، كالجملة الطلبية والجملة الإفصاحية<sup>(3)</sup>، والذي يغلب على الجملة الشرطية في العربية أن تتشكل وفق التركيب الآتي: أداة شرط + عبارة الشرط (فعلها ماض) + عبارة الجواب (فعلها ماض أيضاً)، وهذا هو النمط الشائع في استعمالات العربية، كما يؤكّد ذلك الأسلوب القرآني؛ فقد بُني الشرط في لغة القرآن الكريم على الماضي في الغالب، وعلى المضارع في القليل<sup>(4)</sup>. واستعمال الماضي في الشرط يأتي لغرض تحقيق الأشياء وتثبيتها في النفوس، وإن دلّ على الاستقبال «لَأَنَّ الشَّرْطَ مَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِلَّا مَعَ الاسْتِقْبَالِ»<sup>(5)</sup>. إلا أن بعض الدارسين المحدثين ذهبوا مذهباً آخر، فرتّبوا أنماط الشرط وفق الآتي:

(1) معاني النحو، 53/4.

(2) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1968م، ص 238.

(3) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص 244.

(4) ينظر: معاني القرآن، الفراء، 06/2.

(5) الخصائص، ابن جنّي، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، دت، 331/3.

- أن يكون الفعلان (فعل الشرط وفعل الجواب) مضارعين أصليين مجزومين.  
- أن يكون الفعلان ماضيين.

ومن أخذ بهذا الترتيب عباس حسن<sup>(1)</sup>، إلا أن الواقع اللغوي يؤكد استعمال الماضي في الشرط، لما في الماضي من مناسبة الأشياء المؤكدة الحدوث، فالماضي أولى بكثرة الاستعمال لأنه كالحادث، والمضارع أولى بالقليل لأنه لم يحدث، وفي كلام المستشرق (برجستراسر) BERGSTRESSER ما يتفق مع هذا ويؤكدده، يقول: «غَيْرَ أَنَّ الْعَرَبِيَّةَ أَطْلَقَتِ الْمَاضِيَ عَلَى الْجُمْلَتَيْنِ - يقصد الشرط والجواب - بِإِتِّبَاعِ الثَّانِيَةِ لِلأُولَى، وَالْغَرَضُ مِنْ ذَلِكَ تَقْوِيَةُ عَمَلِ الشَّرْطِ»<sup>(2)</sup>.

ومن حيث الإفادة في الزمن فإن الجملة الشرطية تقتصر على الحال والاستقبال ولا دلالة فيها على الزمن الماضي، وذلك كسائر الجمل الإنشائية عدا الاستفهام، «وَجُمَلُ الْإِنْشَاءِ فَيَمَّا عَدَا الْإِسْتِفْهَامَ قَاصِرَةٌ عَلَى إِفَادَةِ الْحَالِ أَوْ الْإِسْتِقْبَالِ بِحَسَبِ الْقَرَائِنِ، وَلَا دَلَالَةَ فِيهَا عَلَى الْمِضِيِّ، فَالْحَالُ وَالْإِسْتِقْبَالُ هُمَا مَعْنَى... الشَّرْطِ»<sup>(3)</sup>.

ومع أن الزمن الماضي لا يرد في معنى الجملة الشرطية، نجد صيغة "فَعَلٌ" تستعمل باطراد لتدلّ على الحال أو الاستقبال بحسب القرينة، نحو:

إِنْ قَامَ زَيْدٌ الْآنَ قُمْتُ.

إِنْ قَامَ زَيْدٌ غَدًا قُمْتُ.

ومما تقدم نخلص إلى القول: إن التركيب الشرطي أسلوب متميز عن باقي الأساليب، وهو عبارة عن جملة واحدة ذات شقين متلازمين، إذ لا يتم معنى الركن الأول

(1) ينظر: النحو الوافي، 4/439.

(2) التطور النحوي للغة العربية، برجستراسر، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، دط، 1986م، ص133.

(3) اللغة العربية معناها ومبناها، ص250.

إلا بوجود الركن الثاني، وهذا التلازم الموجود بين طرفي التركيب الشرطي أحدثته أداة الشرط بدخولها عليه.

### ثالثاً- الرِّبْطُ فِي الْجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ:

ذكرنا فيما سبق أن أسلوب الشرط يقوم على التعليق، وما يناسب فكرة التعليق هو "الفعل" لدلالته على الحدث والحدوث، وهذه الدلالة هي التي تصلح للتعليق. ففي أسلوب الشرط يُعَلَّقُ حدوث حدث معين على حدوث حدث آخر؛ فإن قلت: (إن زرتني أكرمتك) إنما علّقت حدوث حدث الإكرام على حدوث حدث الزيارة، لذلك اختص الشرط بالأفعال، وسياقه سياق فعلي لأن معنى الشرط يقتضي الحدث والحدوث، وليس للأسماء هذه الدلالة؛ لأنها تدلّ على الثبوت.

نستنتج مما تقدّم أمرين رئيسين في الجملة الشرطية:

1. إن الفعل لكونه يدلّ على الحدث والحدوث فهو الأنسب لتأدية وظيفة الشرط.

2. إن معنى التعليق الذي يقتضي حدوث الحدث (الفعل) يبغى التسلّط عليه مباشرة ليكون احتمال الحدوث متكافئاً بين الحدث المعلق والحدث المعلق عليه.

فإن اقتضى المعنى أن تأتي عبارة الجواب غير محققة تماما لهذين الأمرين، فالتعليق يقتضي ربط عبارة الجواب بعبارة الشرط، ويستعين النظم بالفاء لتؤدي هذه الوظيفة؛ أي وظيفة الربط لأجل التعليق، وذلك في المواضع الآتية:

1. عندما يكون المسند في عبارة الجواب (اسما)، والاسم يدلّ على الثبوت؛ نحو: "إنّ تسع في الخير فالتوفيق حليّفك". فعبارة الجواب في مثل هذه الحالة جاءت مختلفة عمّا ينبغي أن يدلّ على الحدث والحدوث، أي الأنسب فيه للتعليق أن يكون فعلا، لذلك وجب اقتران الجواب بالفاء.

2. عندما يكون الفعل في عبارة الجواب جامدا لا يتّصف بالحدث والحدوث، وصار يُستخدم استخدام الأدوات كما في (عسى) و(نعم) و(بئس)، نحو: "إن تطلب النصيحة فنعم الناصح العالم"، ونحو: "إن تفكّر في الشراب فبئس الشراب الخمر"، وقوله تعالى: [إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ<sup>(1)</sup>؛ فعبارة الجواب جاءت مختلفة عما ينبغي أن تكون عليه، لذلك احتيج للفاء لربط الجواب بعبارة الشرط.

3. عندما يكون الفعل في عبارة الجواب (أمر) لا يدلّ على حدث وحدوث، وإنما يطلب فيه إحداث حدث معين، نحو: اكتب، اذهب، فليس ثمة حدوث في فعل الأمر، وهو بهذا يختلف عمّا ينبغي أن يكون عليه الفعل في التعليق، لذلك لزم الاستعانة بالفاء لربطه بعبارة الشرط، نحو قوله تعالى: [إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا<sup>(2)</sup>].

4. عندما تحمل عبارة الجواب أسلوبا معينا، أي إن المسند "الفعل" في عبارة الجواب دخله معنى من المعاني العامة، كالتوكيد أو النفي أو النهي أو الاستفهام، أو الشرط، والأدوات الموضوعة للمعاني العامة دليلنا على كل أسلوب، مثل (إن، إنما، والنفي،

(1) سورة البقرة، الآية/271.

(2) سورة الحجرات، الآية/06.

وإلا) لأسلوب التوكيد، و(لم، لن، ما، ليس، لا) لأسلوب النفي، و"لا الناهية" لأسلوب النهي، و(هل، وكنايات الاستفهام مثل: كيف، أين..). لأسلوب الاستفهام، و(إن، إذا، ومن الكنايات الأخرى المعبرة عن الشرط) لأسلوب الشرط، فإذا جاءت عبارة الجواب على أحد هذه الأساليب لزم الاستعانة بالفاء لربطها بعبارة الشرط، وفيما يأتي أمثلة على ذلك:

- قال تعالى: [وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ] <sup>(1)</sup>، فلزم الربط بالفاء؛ لأن عبارة الجواب منفية.

- قال تعالى: [وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ] <sup>(2)</sup> <sup>(3)</sup>، عبارة الجواب أسلوب نهي؛ ولذلك ارتبطت بالفاء وجوبا.

- قولنا: (إذا دعوتك فهل تستجيب لدعوتي؟)، يلحظ ربط الجواب بالفاء لأن عبارة الجواب أسلوب استفهام.

- قولنا: (إذا جاءك فلان فإن استطعت إكرامه فافعل)، عبارة الجواب أسلوب شرط فلزم ذلك ربطها بالفاء.

- وقال تعالى: [وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ] <sup>(4)</sup>، ارتبطت عبارة الجواب بالفاء لأنها أسلوب توكيد.

فبالأسلوب كله - بما يحمله من معنى عام - جاء معلقا، أي جاء يمثل عبارة الجواب، لذلك استعان التركيب بالفاء لربط عبارة الجواب بعبارة الشرط، وكانت عبارة

(1) سورة آل عمران، الآية/85.

(2) تعضلوهنّ: أي تمنعهنّ من نكاح أزواجهنّ إذا تراضيا بينهما بالمراجعة، ينظر: تفسير الجلالين، جلال الدين السيوطي وجمال الدين المحلي، دار العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، دط، 1968م، ص49.

(3) سورة البقرة، الآية/232.

(4) سورة البقرة، الآية/282.

الجواب قد اختلفت عما ينبغي أن تكون عليه، عندما جاءت على معنى من المعاني العامة، أي على أسلوب خاص من أساليب الجمل.

5. عندما تتقدم أداة أو كلمة على الفعل، مما يؤدي إلى اختلاف التكافؤ في نسبة احتمال الحدوث بين الحدثين المعلقين، فيلزم عند ذلك الاستعانة بالفاء لربط عبارة الجواب بعبارة الشرط.

والأدوات التي تسبق الفعل في عبارة الجواب التي يختل معها التكافؤ في احتمال حدوث الحدث بين العبارتين هي: قد، السين، سوف. ولكل أداة دلالتها: فـ"قد" تفيد تحقق الحدوث مع بناء "فَعَلَ" (قد فعل)، وتفيد تقليل الحدوث مع بناء "يَفْعَلُ" (قد يفعل)، و"السين" و"سوف" توحيان بتحقيق الحدوث في المستقبل القريب مع "السين" وفي المستقبل البعيد مع "سوف"، كقوله تعالى: [ إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ]<sup>(1)</sup>. ونحو: إذا زرتني فسأكرمك، ونحو: إذا نجح زيد فسوف يكافئه والده.

وهذه الأدوات تحمل معاني في النظم تفيد تحقق حدوث الحدث مما جعل عبارة الجواب تحمل حدثا محققا أو مشعرا بالتحقق، وليس حدثا محتمل التحقق وهي -أي عبارة الجواب- بذلك جاءت مختلفة عما ينبغي أن تكون عليه، فلزم الاستعانة بالفاء لربطها بعبارة الشرط.

أما صيغة (قد يفعل) فإنها تقلل من احتمال حدوث الحدث بما يجعله لا يكافئ نسبة احتمال حدوث الحدث في العبارتين، وكأن حدث عبارة الجواب يقف أمام حدث عبارة الشرط في ميزان ينبغي أن تكون كفتاه متوازنتين من حيث احتمال حدوث الحدث، وإلا استعان التركيب بالفاء لربط عبارة الجواب بعبارة الشرط ويُلحظ دقة الميزان من خلال الأمثلة الآتية:

الجملة	تحليل الربط بين عبارتي (الشرط والجواب)
--------	--

إن يذهب زيدٌ أذهب	كفّتا الميزان متعادلتان في نسبة احتمال حدوث الحدث.
إن يذهب زيدٌ فقد أذهب	كفّتا الميزان غير متعادلتين فاحتمال حدوث الرحيل في عبارة الجواب أقلّ من احتمالته في عبارة الشرط، وهي تختلف عن الحالة الأولى؛ أي المثال الأول من حيث التكافؤ في نسبة احتمال حدوث الحدثين.
إن يرحل زيد فقد رحل أبوه من قبل.	كفّتا الميزان غير متكافئتين أيضا لأن الحدث في عبارة الجواب متحقق، والشرط يقتضي احتمال حدوثٍ متكافئٍ بين الطرفين، ويعلق فيه الطرف الثاني (عبارة الجواب) على الطرف الأول (عبارة الشرط)، وهذه الحالة أيضا تختلف عن الحالة الأولى.
إن يرحل زيد فسأرحل أو فسوف أرحل.	كفّتا الميزان غير متعادلتين أيضا لوجود السين أو سوف، مما يجعل عبارة الجواب تحمل شيئا من معنى التأكيد على حدوث الحدث المعلق وهذه الحالة أيضا تختلف عن الحالة السابقة.

ولم يقتصر الربط في الجملة الشرطية على "الفاء" فقد أدّت (إذا) وظيفة ربط

بعض عبارات الجواب، قال سيبويه: «سَأَلْتُ الحَلِيلَ عَن قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: [وَ إِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ]»<sup>(1)</sup>، فَقَالَ: هَذَا كَلَامٌ مُعَلَّقٌ بِالكَلَامِ الأوَّلِ كَمَا كَانَتِ الفَاءُ مُعَلَّقَةً بِالكَلَامِ الأوَّلِ»<sup>(2)</sup>.

ويرى بعض النحاة أن الشرط يؤدي إلى الجواب فكأنه هجَمَ عليه.. وإذا قيل:

"إن تصبهم سيئة... إذا هم يقنطون" كانت مفاجأة<sup>(3)</sup>، ويتفق قول الرضيّ مع هذا الرأي؛ فهو يرى أن «وُجُودَ الشَّرْطِ مُفَاجِئٌ لِوُجُودِ الجَزَاءِ وَمُتَهَجِّمٌ عَلَيْهِ»<sup>(4)</sup>. وبذلك يتّضح أنَّ الموضع الذي تُستخدم فيه (إذا) للربط موضعٌ يحتمل معنى المفاجأة وليست

(1) سورة الروم، الآية/36.

(2) الكتاب، 63/3-64.

(3) ينظر: سرّ صناعة الإعراب، 256/1.

(4) شرح الكافية، رضي الدين الاسترأبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1979م،

262/2.

(فاء الربط) كذلك، كما أن الربط بـ"إذا" أقل استعمالاً من الربط بـ"الفاء"، لذلك أهمل كثير من النحويين ذكرها.

وقد جاءت (يَوْمَئِذٍ) في بعض الآيات الكريمات رابطة؛ كقوله تعالى: [إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْنَا بُرُودًا فَأَنْذَرْنَاهُمْ الْيَوْمَئِذِ وَالْقَوْمِ] (1)، إذ نجد لفظ "يومئذ" يؤدي معنى المفاجأة زيادة عن الربط، فضلاً عن التأكيد على حدوث الأحداث في عبارات الشرط.

زيادة على ذلك؛ نجد من أدوات الربط (اللَّام)، قال الزمخشري: «وَدُخُولُهَا لِتَأْكِيدِ اِزْتِبَاطِ إِحْدَى الْجُمْلَتَيْنِ بِالْأُخْرَى، وَيَجُوزُ حَذْفُهَا» (2)، وتستعمل عادة مع أداة الشرط "لو" و"لولا"، ومثال الربط باللام قوله تعالى: [وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ] (3)، وقوله تعالى: [وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْنَا لَكُنَّا فِي الْخُسُوفِ] (4).

(1) سورة الزلزلة، الآية/1-4.

(2) المفصل، ص 327.

(3) سورة البقرة، الآية/20.

(4) سورة النساء، الآية/113.



### رابعاً- التعلُّيقُ والإرتباطُ في الجُملةِ الشرطيَّةِ:

علمنا أن معنى الشرط أن يقع الشيء لوقوع غيره، أي أن يتوقف الثاني على الأول<sup>(1)</sup>، فجملة الشرط هي المعلق عليها، وجملة جواب الشرط هي التي يترتب عليها الفعل، «فَوْقُوعُ الْجَوَابِ مُرْتَبِطٌ بِوُقُوعِ الشَّرْطِ، لِأَنَّ الشَّرْطَ سَبَبٌ، وَجَوَابُهُ أَوْ جَزَاؤُهُ مُسَبَّبٌ عَنْهُ»<sup>(2)</sup>، فإذا وقع الأول وقع الثاني، وذلك نحو: (إن دعوت الله استجاب لك) فالاستجابة متوقفة على الدعاء، ونحو قوله تعالى: [فَإِنْ قَاتَلْتُمْ فَاقْتُلُوهُمْ]<sup>(3)</sup>، وقوله: [فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنْ الْهَدْيِ]<sup>(4)</sup>، وقوله: [وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ]<sup>(5)</sup>.

(1) ينظر: البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء العربية، ط1، 1957م، 354/2.

(2) نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، 1978-1979م، ص544.

(3) سورة البقرة، الآية/ 191.

(4) سورة البقرة، الآية/ 196.

(5) سورة البقرة، الآية/ 280.

هذا هو الأصل، وقد يخرج الشرط عن ذلك، فلا يكون الثاني مسبباً عن الأول، ولا متوقفاً عليه، وذلك نحو قوله تعالى: [فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلَ عَلَيْهِ يَلْهَثُ أَوْ تَتْرُكُهُ يَلْهَثُ]<sup>(1)</sup>؛ فلهث الكلب ليس متوقفاً على الحمل عليه أو تركه، فهو يلهث على كل حال، وإنما ذكر صفته فقط، ونحو قوله عز وجل: [فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ]<sup>(2)</sup>، والله لا يحب الكافرين سواء تولوا أم آمنوا، فليس الثاني مشروطاً بالأول ولا مسبباً عنه، ونحو قوله تعالى: [فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُنَّ وَأَنْ يَكْرَهُنَّ وَبَعَثْنَا فِيهِمْ أَخِيًا فَكَرِهُوا وَيَجْعَلُ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا]<sup>(3)</sup>. وقوله: [قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ دِينِي فَلَا أَعْبُدُ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ]<sup>(4)</sup>. فهو لا يعبد غير الله سواء شكوا أم آمنوا، وقوله: [إِنْ تَحْرَمْ عَلَى هَدَاهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ]<sup>(5)</sup>، وقوله جل وعلا: [إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ]<sup>(6)</sup>، فهم لا يسمعون الدعاء سواء دعوهم أم لم يدعواهم، وقوله: [فَإِنْ يَصْبِرُوا فَالنَّارُ مَثْوَى لَهُمْ وَإِنْ يَسْتَعْتِبُوا فَمَا هُمْ مِنَ الْمُعْتَبِينَ]<sup>(7)</sup>؛ فالنار مثواهم صبروا أم لم يصبروا، وقوله: [قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَيَّ قَلْبًا]

(1) سورة الأعراف، الآية/ 176.

(2) سورة آل عمران، الآية/ 32.

(3) سورة النساء، الآية/ 19.

(4) سورة يونس، الآية/ 104.

(5) سورة النحل، الآية/ 37.

(6) سورة فاطر، الآية/ 14.

(7) سورة فصلت، الآية/ 24.

بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ <sup>(1)</sup>، وهو قد أنزله على قلبه سواء عادوه أم والوه، وقوله عز وجل: [وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا] <sup>(2)</sup>، وهو عليم بالأفعال سواء فعلوا خيرا أم شرًا، «فَلَيْسَ الشَّرْطُ عَلَى هَذَا، مِنْ بَابِ السَّبَبِ وَالْمُسَبَّبِ دَوْمًا، وَإِنَّمَا الْأَصْلُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ» <sup>(3)</sup>.

وجاء في (حاشية الصبان): «الجزءُ قِسْمَانِ:

أحدهما- أن يكون مضمونه مسببا عن مضمون الشرط، نحو: "إن جئتني أكرمتك" والثاني- ألا يكون مضمون الجزء مسببا عن مضمون الشرط، وإنما يكون الإخبار به مسببا؛ نحو: (إن تكرمني فقد أكرمتك أمس)، والمعنى: إن اعتدت عليّ بإكرامك إيتائي، فأنا أيضا أعتد عليك بإكرامي إيتاك» <sup>(4)</sup>.

فأسلوب المجازاة لا يكون فيه الجزء متوقفا على الشرط بالضرورة، «وَلَا أَنْ تَكُونَ نِسْبَةُ الشَّرْطِ دَائِمًا إِلَى الْجَزَاءِ نِسْبَةَ السَّبَبِ إِلَى الْمُسَبَّبِ» <sup>(5)</sup>.

ولقد علم اضطرارا أن أهم ما يميّز الجملة الشرطية ارتباط عبارتي الشرط والجواب فيها، ويكون هذا الارتباط على أوجه ثلاثة <sup>(6)</sup>:

1. إِرْتِبَاطٌ سَبَبِيٌّ: وفيه تكون عبارة الجواب مسببة عن عبارة الشرط ولازمة لها، نحو: (إن تَفُزَ تَنَلْ جَائِزَةً)؛ فإن نيلَ الجائزة سببه الفوز، ويتحقق بتحقيقه وينعدم بانعدامه.

(1) سورة البقرة، الآية/ 97.

(2) سورة النساء، الآية/ 127.

(3) معاني النحو، 4/54.

(4) حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، دط-دت، 4/22.

(5) ينظر: البرهان، 2/355.

(6) ينظر: التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر، مالك يوسف مطليبي، ص386.

2. **إِرْتِبَاطٌ تَلَاذُمِيٌّ**: وفيه يقتصر ارتباط عبارة الجواب بعبارة الشرط على التلازم، وتنعدم السببية، ومنه قوله تعالى: [مَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ] (1).

- إن إتيان أجل الله لا يكون مسبباً عن رجاء لقائه، فليس ثمة سببية في هذه الآية الكريمة، والارتباط بين عبارتي الشرط والجواب يقوم على وجه الملازمة، فإن مجيء أجله تعالى ولقائه أمران متلازمان.

3. **إِرْتِبَاطٌ تَقَابُلِيٌّ**: وفيه يكون الربط بين عبارتي الشرط والجواب على سبيل المقابلة بينهما، كقوله تعالى: [وَإِنْ تَجَهَّرَ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى] (2)، فالارتباط بين عبارة الشرط (تَجَهَّرَ بِالْقَوْلِ) وعبارة الجواب (فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى) قائم على وجه المقابلة بين الجهر والسِّر؛ فالجهرُ صفة بشرية تشير إلى ضعف المخلوق إزاء عظمة الخالق وعلمه الممتد إلى خفايا الأشياء.

- ومن الارتباط على وجه المقابلة قولُ رُؤْبَةَ:

يَا رَبُّ إِنَّ أَخْطَأْتُ أَوْ نَسِيتُ فَأَنْتَ لَا تَنْسَى وَلَا تَمُوتُ (3)

إن ارتباط عبارة الجواب (لَا تَنْسَى وَلَا تَمُوتُ) بعبارة الشرط (أَخْطَأْتُ أَوْ نَسِيتُ)

قائم على وجه المقابلة.

- ومنه كذلك قول ضابئي بن الحارث البرجمي:

فَمَنْ يَلِكُ أَمْسَى بِالمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقياراً بِهَا لَغَرِيبٌ (4)

إن الارتباط قائم على وجه المقابلة بين من يقيم في المدينة من أهلها ومن يقيم

غريباً فيها.

(1) سورة العنكبوت، الآية/05.

(2) سورة طه، الآية/07.

(3) الخصائص، 3/185.

(4) الكتاب، 1/75.

..... الفصل الأول- المبحث

الثاني (طبيعة الجملة الشرطية وتركيبها) /

---

## تمهيد:

لا شك أن الخوض في باب الجملة الشرطية يحيل الباحث إلى استقصاء مصطلح "الجملة"؛ هذا الموضوع الذي شغل النحاة والباحثين قديما وحديثا، ولا شك أن الجملة الشرطية تعد نمطا من أنماط الجملة النحوية عامة إن لم نقل قسيما لها، فلا بد من معرفة مصطلح "الجملة" وحدودها عند اللغويين من العرب والغربيين، وهذا يتطلب معرفة حدّ الجملة لغة واصطلاحا، ونظرة اللغويين القدامى والمحدثين إليها، ناهيك عن تبيان نشأتها وأقسامها.

وعليه فإن الحديث عن الجملة النحوية من حيث نشأتها وأقسامها يوجب بسط مجموعة من المصطلحات التي يجدها الباحث في كتب النحو، نحو: الكلام، والكلم، والكلمة وغيرها، وفك العلاقات الموجودة بين هذه المصطلحات ومصطلح "الجملة".

## أولاً- الجُمْلَةُ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا:

أ-: **الجُمْلَةُ لُغَةً:** "الجُمْلُ" الجماعة من الناس (بضم الميم والجيم) ويقال: جَمَلَ الشَّيْءَ: جَمَعَهُ، وقيل: لكل جماعة غير منفصلة جملة، والجُمْلَةُ: واحدة الجَمَلِ، والجُمْلَةُ: جماعة الشَّيْءِ، وأَجْمَلَ الشَّيْءَ: جمعه عن تفرقة، وقيل: أَجْمَلْتُ الشَّيْءَ إِجْمَالًا؛ جمعته من غير تفصيل، وجعل الشَّيْءَ -جَمَلًا: جمعه عن تفرقة، والحسابُ جمعُ أَعْدَادِهِ ورَدُّهُ إِلَى الجُمْلَةِ<sup>(1)</sup>.

الملحوظ أن كلمة "جُمْلُ" جاءت بمعانٍ مختلفة طبقا لضبطها، والجَمَلُ، بالفتح، قال الفراء: هو زوجُ النَّاقَةِ<sup>(2)</sup>. ويأتي الجَمَلُ مجازًا للزوج، وفي حديث عائشة رضي الله عنها: «سَأَلْتُهَا امْرَأَةً: أَأَخَذُ جَمَلِي -تريدُ زَوْجَهَا- أَي: أَجْبُهُ عَنْ إِثْيَانِ النَّسَاءِ غَيْرِي»، فكُنْتُ بِ "الجَمَلِ" عن الزَّوْجِ<sup>(3)</sup>.

(1) لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط1، 1997م، 461/1. مادة [ج، م، ل].

(2) المصدر نفسه، 461/1. مادة [ج، م، ل].

(3) المصدر نفسه، 461/1. مادة [ج، م، ل].

ويقال: جَمَلْتُ الشَّحْمَ وَأَذْبَتَهُ، والجميلُ: الشَّحْمُ المَذَابُ<sup>(1)</sup>. وقد ورد استعمال لفظ "جملة" في القرآن الكريم في شأن نزوله منجّما، على لسان الكافرين بمعنى الشيء المجموع<sup>(2)</sup>؛ وذلك في قوله تعالى: [وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً]<sup>(3)</sup>.

ومعنى الجملة لغةً - في كلِّ ما ورد- لا يخرج عن كونها تدلُّ على جمع الأشياء عن تفرقة، وأنها جماعة كلِّ شيء سواء أكانت أشياء أم كلمات<sup>(4)</sup>.

ب- **الْجُمْلَةُ إِصْطِلَاحًا**: أما الجملة في اصطلاح النحاة فقد اختلفت في تحديدها، يقول الزمخشري: «الكلامُ هُوَ المَرْكَبُ مِنْ كَلِمَتَيْنِ أُسْنِدَتْ إِحْدَاهُمَا إِلَى الأُخْرَى؛ وَذَلِكَ لَا يَأْتِي إِلَّا فِي اسْمَيْنِ نَحْوَ قَوْلِكَ: زَيْدٌ أَخُوكَ، وَبَشَرٌ صَاحِبُكَ، أَوْ فِي اسْمٍ وَفِعْلٍ، نَحْوَ قَوْلِكَ: ضَرَبَ زَيْدٌ وَأَنْطَلَقَ بِكَرٍّ وَتُسَمَّى الْجُمْلَةُ»<sup>(5)</sup>.

أما ابن هشام فقد خالف الزمخشري في تعريفه للجملة؛ حيث فرّق بينها وبين الكلام، قال: «الكلامُ هُوَ القَوْلُ المفِيدُ بالقَصْدِ، والمِرَادُ بالمفِيدِ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهِ، وَالْجُمْلَةُ عِبَارَةٌ عَنِ الفِعْلِ وَفَاعِلِهِ كَقَامَ زَيْدٌ، وَالْمَيْتَدَا وَخَبَرِهِ كَزَيْدٌ قَائِمٌ، وَمَا كَانَ بِمَنْزِلَةِ أَحَدِهِمَا، نَحْوُ: ضَرَبَ اللِّصُّ وَاقَامَ الزَّيْدَانُ أَوْ كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا، وَهَذَا يَظْهَرُ لَكَ أَنَّهُمَا لَيْسَا مُتَرَادِفَيْنِ كَمَا يَتَوَهَّمُهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ وَهُوَ ظَاهِرٌ قَوْلِ صَاحِبِ المِفْصَلِ»<sup>(6)</sup>.

(1) مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، دط-دت، 481/1، مادة [ج، م، ل].

(2) في النحو العربي، بلقاسم دقة، دار الهدى للطباعة والنشر، عين ميليلة، الجزائر، ط2، 2003م، ص14.

(3) سورة الفرقان، الآية/32.

(4) ينظر: في النحو العربي، بلقاسم دقة، ص14.

(5) المفصل في علم العربية، الزمخشري، دار الجيل، بيروت، ط2، دت، ص06.

(6) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دط-دت، 416/2.

وجاء تعريفها عند محمد بن علي الجرجاني بأنها: «عِبَارَةٌ عَن مُرَكَّبٍ مِّنْ كَلِمَتَيْنِ، أُسْنِدَتْ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْأُخْرَى سَوَاءً أَفَادَ كَقَوْلِهِ: زَيْدٌ قَائِمٌ، أَوْ لَمْ يُفَيْدْ كَقَوْلِكَ: إِنْ يُكْرِمُنِي، فَإِنَّهُ جُمْلَةٌ لَا تُفَيْدُ إِلَّا بَعْدَ مَجِيءِ جَوَابِهِ فَتَكُونُ الْجُمْلَةُ أَعَمَّ مِنَ الْكَلَامِ مُطْلَقًا» (1).

يبدو لنا من التعريفين السابقين للجملة في كلٍّ من اللغة والاصطلاح أن الجملة اصطلاحاً قد اتفقت مع المعنى اللغوي في ظاهرتين:

- الأولى: ظاهرة الجمع؛ أي: إن الجملة تشير إلى الجمع بين الكلمات.

- الثانية: ظاهرة الكلام، أي: إن الجملة مصطلح كلامي ومع ذلك يبقى بين المصطلحين بؤن شاسعاً..

إنَّ في كلا التعريفين شروطاً متباينةً، فالجملة في رأي الزمخشري وابن منظور وغيرهما مرادفةٌ للكلام، بينما يرى ابن هشام أنهما غير مترادفتين وأن الجملة أعمّ من الكلام، فيقول: «وَالصَّوَابُ أَنَّهَا أَعَمُّ مِنْهُ إِذْ شَرْطُهُ الْإِفَادَةُ بِخِلَافِهَا، وَهَذَا تَسْمَعُهُمْ يَقُولُونَ: جُمْلَةٌ الشَّرْطِ وَجُمْلَةُ الْجَوَابِ، جُمْلَةُ الصَّلَةِ، وَكُلُّ ذَلِكَ لَيْسَ مُفِيدًا فَلَيْسَ بِكَلَامٍ» (2).

## ثانياً - مُصْطَلَحُ الْجُمْلَةِ بَيْنَ عُلَمَاءِ الْعَرَبِ وَعُلَمَاءِ الْعَرَبِ:

(1) التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، طبعة مكتبة لبنان، بيروت، 1969م، ص83.

(2) الجملة النحوية نشأة وتطوراً وإعراباً، فتحي عبد الفتاح الدجني، مكتبة الفلاح، الكويت، ط1، 1978م،



يسبقُ الحديثَ - عن مصطلح الجملة عند دارسي الغرب - الوقوفُ عند نحاتنا القدامى على اختلاف مشاربهم، بغية الوصول إلى أصول هذا المصطلح عند العرب، ومن ثم استقصائه عند علماء الغرب وباحثيهم.

### أ- مصطلحُ الجملةِ عند النحاةِ العرب:

1. نُحاةُ البصرة: لم يطلق سيبويه<sup>(1)</sup> ومن سبقه من النحاة مصطلح الجملة كما يُلاحظُ ذلك من خلال "الكتاب"؛ فإن سيبويه لم يشر في كتابه إلى تعريف مستقلٍ للكلام، ولكنّه ذكر ذلك في مواضعٍ متعدّدة، وبخاصة عندما أراد أن يتحدّث عن الجملة، فكان يعبر عن ذلك بمصطلح الكلام<sup>(2)</sup>.

قال سيبويه: «هَذَا بَابُ الاسْتِقَامَةِ مِنَ الْكَلَامِ وَالْإِحَالَةِ، فَمِنْهُ مُسْتَقِيمٌ حَسَنٌ وَمُحَالٌ، وَمُسْتَقِيمٌ كَذِبٌ، وَمُسْتَقِيمٌ قَبِيحٌ، وَمَا هُوَ مُحَالٌ كَذِبٌ؛ فَأَمَّا الْمُسْتَقِيمُ الْحَسَنُ فَقَوْلُكَ: أَتَيْتُكَ أَمْسٍ، وَسَاتِيكَ غَدًا، وَأَمَّا الْمِحَالُ فَأَنْ تَنْقُضَ أَوَّلَ كَلَامِكَ بِآخِرِهِ؛ فَتَقُولَ: أَتَيْتُكَ غَدًا، وَسَاتِيكَ أَمْسٍ»<sup>(3)</sup>. كما استخدمه في مواضعٍ متفرّقةٍ من الكتاب.

يُلاحظُ أنّ سيبويه قد استشهد بجملة نحوية تامة، وقد روعي فيها المعنى؛ إذ إنّها جميعاً جمل تامة، وعبر عنها بمصطلح الكلام.

(1) هو الإمام أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي (ت180هـ) الملقّب بـ "سيبويه" وهو لقب فارسي معناه (رائحة التفاح)، كنته أمّه به، طلب الفقه والحديث مدة، ثم أقبل على العربية، فبرع وساد أهل العصر، وألف فيه كتابه الشهير، أخذ عن عيسى بن عمر ويونس بن حبيب، والخليل، والأخفش الأكبر، ناظر الكسائي فيما يعرف بـ "المسألة الزنبرية"، ومات بعد ذلك في شيراز فيما قيل. ينظر: العقد الثمين في تراجم النحويين، الذهبي، تحقيق يحيى مراد، دار الحديث - القاهرة، دط-2004م، ص218.

(2) ينظر: الجملة النحوية، نشأة وتطوّراً وإعراباً، ص19.

(3) الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، طبعة بولاق - مصر، دط-1977م، 08/1.

وقد ذهب المبرّد<sup>(1)</sup> مع سيبويه في هذا الشأن، ولكنه خلط بين الكلام والكلمة، خاصة عندما عرّف الكلام إذ قال: «فالكلام كُله اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ جاء لمعنى لا يخلو الكلام - عربياً كان، أو أعجمياً - من هذه الثلاثة»<sup>(2)</sup>.

نرى أن المبرّد عرّف الكلام وهو مصدر "كلم" ، خلافاً لسيبويه الذي ذكر التعريف السابق عن "الكلم" وهو جمع "كلمة" ، قال سيبويه: «هذا باب علم ما الكلم من العربية؛ فالكلم اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ، جاء لمعنى ليس باسمٍ ولا فعلٍ»<sup>(3)</sup>.

ويعقب السيرافي على أخذ سيبويه بمصطلح "الكلم" بدلاً من الكلمات، وكلتا الكلمتين جمع "كلمة" إذ يُجمع على (كلم وكلمات)، فقال: «وَمَ يَقُلُّ "الكلمات" لِأَنَّ الكَلِمَ أَحَفُّ»<sup>(4)</sup>.

لقد اختلف العالمان سيبويه والمبرّد في استخدامهما لهذا المصطلح؛ حيث استخدم سيبويه "الكلم" ، واستخدم المبرّد "الكلام" ، إلا أنهما يلتقيان في مفهوم الكلام العربي؛ إذ لا يخرج كلام العرب من حيث تقسيمه اسماً وفِعْلاً وحرفاً، وإن كان تعريف سيبويه أكثر دقة من تعريف المبرّد<sup>(5)</sup>. وعلل السيرافي حجة سيبويه وعدم استخدامه مصطلح الكلام قائلاً: «وَقَوْلُهُ: مَا الكَلِمُ؟، وَمَ يَقُلُّ "الكلام" لِأَنَّهُ لِلْكَثِيرِ»، وذهب النحاة الذين جاؤوا

(1) هو الإمام أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المبرّد، الأزدي، البصري، النحوي، الأخباري، صاحب "الكامل" (ت286هـ)، أخذ عن: أبي عثمان المازني، وأبي حاتم السجستاني، وكان إماماً، علامة، جميلاً، وسيماً، فصيحاً، مُفَوِّهاً، صاحب نوادر وطرائف. ينظر: العقد الثمين في تراجم النحويين، الذهبي، ص188.

(2) المقتضب، المبرّد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، دط-دت، 03/1.

(3) الكتاب، 04/1.

(4) الجملة النحوية نشأة وتطوراً وإعراباً، ص20.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ص21.

بعد العالمين -نحاة بغداد خاصة- المذهب نفسه الذي سار عليه سيبويه والمبرد من حيث التعريف والخلط بين الكلم والكلام والجملة<sup>(1)</sup>.

أما مصطلح الجملة فقد ذكره المبرد صراحة، وذلك في مواضع محدّدة من كتاب "المقتضب"، والظاهر أنه أول من استخدم هذا المصطلح من النحاة القدامى، وجاء تعريفه عرضاً في سياق حديثه عن الفاعل، ولم يتعرض للجملة بالتفصيل، إنما تحدّث عنها اصطلاحاً، حيث يقول: «هَذَا بَابُ الْفَاعِلِ، وَهُوَ رَفْعٌ وَذَلِكَ فِي قَوْلِكَ: قَامَ عَبْدٌ، وَجَلَسَ زَيْدٌ، وَإِنَّمَا كَانَ الْفَاعِلُ رَفْعًا لِأَنَّهُ هُوَ وَفِعْلُهُ جُمْلَةٌ يَحْسُنُ عَلَيْهَا السُّكُوتُ، وَتَجِبُ بِهَا الْفَائِدَةُ لِلْمُخَاطَبِ؛ فَالْفَاعِلُ وَالْفِعْلُ بِمَنْزِلَةِ الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ، إِذَا قُلْتَ: قَامَ زَيْدٌ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: الْقَائِمُ زَيْدٌ»<sup>(2)</sup>. ويبدو -من قول المبرد- أنه عرّف الجملة اصطلاحاً وتحدّث عن تركيبها كالفعل والفاعل والمبتدأ والخبر وأقسامها، ولا بد من الإشارة إلى أن المبرد هو آخر من مثّل النحو البصريّ في بغداد، وأغلب الظنّ أن الكوفيين لم يستخدموا مصطلح الجملة<sup>(3)</sup>.

**2. نحاة الكوفة:** أما نحاة الكوفة فلم يأخذوا بمصطلح الجملة، بل ساروا على منهج سيبويه في "الكتاب"، وقد أطلقوا مصطلح "الكلام".

وإذا ذكرنا نحاة الكوفة لا بد من الوقوف عند عالمين من أشهر علمائهم، وهما أبو زكريا الفراء وثعلب.

يطلق الفراء<sup>(4)</sup> مصطلح الكلام في مواضع متفرقة من كتابه "معاني القرآن"، حيث يقول: «وَقَدْ وَقَعَ الْفِعْلُ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ»<sup>(1)</sup>. وهو ما يسمى "الجملة الفعلية" عندما يقع

(1) ينظر: الموجز في النحو، ابن السراج، تحقيق: محمد الشوّيمي، بيروت، دط، (دت)، ص 27.

(2) المقتضب، 08/1.

(3) ينظر: الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا، ص 24.

(4) هو الإمام أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منصور الديلمي الفراء، كان أبرز الكوفيين في علمهم (144هـ-207هـ)، كان يقال: الفراء أمير المؤمنين في النحو. قال ثعلب: لولا الفراء ما كانت اللغة. ينظر:

طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، دار المعارف، مصر، دط، 1973م، ص 131.

الفعل في أول الكلام عند البصريين ومن سار على نهجهم، وعقب على قوله تعالى: [لِيَلَافِ قَرِيشٍ إِيْلَافِهِمْ] <sup>(2)</sup>، قال: «يَقُولُ الْقَائِلُ: كَيْفَ ابْتَدَى الْكَلَامُ بِلَامٍ خَافِضَةٍ لَيْسَ بَعْدَهَا شَيْءٌ يُرْتَفَعُ بِهَا» <sup>(3)</sup>.

أما ثعلب <sup>(4)</sup> فلم يستخدم مصطلح الجملة، حيث أطلق تارة مصطلح العربية وأخرى مصطلح الكلام، وهذه أمثلة على ذلك:

- قال في حديثه عن "ما" الحجازية: «إِنَّمَا قَالُوا: مَا عَبَدُ اللَّهَ قَائِمًا وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَالَّذِينَ نَصَبُوا أَدْخَلُوا... بَيْنَ الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ، لِأَنَّ الْفِعْلَ هُوَ الْمَجْرَدُ، فَإِذَا قَدَّمُوهُ لَمْ .. وَلَمْ يُنْصَبُوا، فَقَالُوا: مَا قَائِمٌ عَبْدُ اللَّهِ، فَرَفَعُوا كُلَّهُمْ لِأَنَّ الْحُجْزَ وَأَهْلَ الْبَصْرَةَ إِذَا قَالُوا: مَا عَبَدُ اللَّهَ قَائِمًا شَبَّهُوهُ بِ"لَيْسَ" فَإِذَا قَدَّمُوا رَفَعُوا فَقَالُوا: إِنَّمَا أَشْبَهَ لَيْسَ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ فَقَطُّ، هَذِهِ أُصُولُ الْعَرَبِيَّةِ» <sup>(5)</sup>. وجاء في موضع آخر - من أجاز وقوع ضمير الفعل فاعلا - قوله: «وَلَيْسَ فِي الْعَرَبِيَّةِ إِذَا قَالَ: قَامَ إِخْوَتُكَ أَنْ يَقُولَ: قَامَ هُمْ» <sup>(6)</sup>.

يتبين مما سبق أن نحاة الكوفة لم يستعملوا مصطلح "الجملة" ولم يكن له أثر في مصنفاتهم، بل ساروا في ذلك على ما سار عليه سيبويه حين اقتصروا على مصطلح "الكلام".

**3. نحاة بغداد:** إن أول من توسع واستخدم مصطلح الجملة في النحو العربي هم نحاة بغداد؛ إذ كانوا من ألي السبق في وضع كُتب تحمل أسماء "الجملة"؛ فقد ظهر كتاب

(1) معاني القرآن، الفراء، دار الكتب المصرية، دط، دت، 10/2.

(2) سورة قريش، الآية/01، 02.

(3) معاني القرآن، الفراء، 293/3.

(4) هو أحمد بن يحيى ثعلب بن يزيد، مولى بني شيبان (200هـ-291هـ)، فاق من تقدم من الكوفيين وأهل عصره منهم، قيل: إنه نظر في النحو وله ثمان عشرة سنة، وصنّف الكُتب وله ثلاث وعشرون سنة. ينظر: طبقات النحويين واللغويين، ص 141 وما بعدها.

(5) مجالس ثعلب، ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دط-دت، 597/2.

(6) مجالس ثعلب، 593/2.

"الجُمَل" للزجاجي<sup>(1)</sup>، ويبدو أنه أول كتاب ظهر يحمل هذا الاسم، وهو كتاب واسع الشهرة، ووصفه القفطي قائلا: «وَهُوَ كِتَابُ الْمِصْرِيِّينَ وَأَهْلِ الْمَغْرِبِ، وَأَهْلِ الْحِجَازِ وَالْيَمَنِ وَالشَّامِ إِلَى أَنْ اشْتَعَلَ النَّاسُ بِاللُّمَعِ لِابْنِ جَنِّيٍّ، وَالْإِيضَاحِ لِأَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ»<sup>(2)</sup>.

كما ألف ابن خالويه كتاب "الجُمَلُ وَجُمَلُ ابْنِ هِشَامٍ"<sup>(3)</sup>، ثم إن الجرجاني<sup>(4)</sup> ألف كتاب "الجمل" وهو شرح مختصر كتابه "العوامل المائة"، غير أنه يخالفه في المنهج<sup>(5)</sup>، وقد أطلق الجرجاني مصطلح "الكلام" على الجملة في كتابه "أسرار البلاغة"<sup>(6)</sup>، كما ذكر معنى الجملة اصطلاحا في "دلائل الإعجاز"<sup>(7)</sup>، ولكنه عاد في آخر كتابه "الجمل" وأشار إلى المعنى الاصطلاحي للجملة، إذ قال: «أَعْلَمُ أَنَّ الْوَاحِدَ مِنَ الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ

(1) هو الإمام: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، البغدادي النحوي، صاحب (الجُمَل) والتصانيف، أخذ العلم عن إبراهيم بن السري الزجاج، يقال: أُخْرِجَ مِنْ دِمَشْقَ لِتَشْيَعِهِ، وَكَانَ حَسَنَ السَّمْتِ، وَلَهُ كِتَابُ (الْإِيضَاحِ) وَ(الْلَامَاتِ) وَغَيْرَهُمَا. وَقِيلَ: إِنَّهُ مَا بَيَّضَ مَسْأَلَةً فِي (الْجُمَلِ) إِلَّا وَهُوَ عَلَى وَضوءٍ، وَتُوفِي بِطَبْرِيَّةٍ فِي رَمَضَانَ سَنَةِ 340 هـ. ينظر: العقد الثمين، ص150.

(2) أنباه الرواة، القفطي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الكتب، دط، دت، 188/2.

(3) كشف الظنون، حاجي خليفة، إيران، ط3، دت، 623/2.

(4) هو الإمام: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، أخذ النحو بجرجان عن أبي الحسين محمد بن حسن بن أخت الأستاذ أبي علي الفارسي، وصنف شرحا حافلا لـ(الإيضاح)، وله (إعجاز القرآن) وهو كتاب ضخيم، وكتاب (العوامل المائة) وكتاب (المفتاح)، وفسر الفاتحة في مجلّد، وله كتاب (الجُمَل) وغيرها، كان شافعيًا عالمًا، أشعريًا، ذا نسك ودين. روى الذهبي عن السلفي أنه قال: كان الجرجاني ورعا قانعا، فدخل عليه لصّ، فأخذ ما وجد، وهو ينظر، وهو في الصلاة فما قطعها، وكان آية في النحو. ينظر: العقد الثمين، ص127-128.

(5) ينظر: أنباه الرواة، القفطي، 188/2.

(6) ينظر: أسرار البلاغة، الجرجاني، مطبعة السعادة، دط-دت، ص08 وما بعدها.

(7) ينظر: دلائل الإعجاز، الجرجاني، دار المنار، ط4، دت، ص05، 152، 158.

وَالْحَرْفِ يُسَمَّى كَلِمَةً، فَإِذَا ائْتَلَفَ مِنْهَا اثْنَانِ فَأَفَادَا؛ نَحْوُ: خَرَجَ زَيْدٌ، سُمِّيَ كَلَامًا وَسُمِّيَ جُمْلَةً»<sup>(1)</sup>.

أما تعريف الجملة فقد ذهب نحاة بغداد إلى الجمع بين الجملة والكلام، فتارة جاءت مرادفة للكلام وطورا مخالفة له.

فهذا أبو علي الفارسي<sup>(2)</sup> يطلق مصطلح الكلام معرّفا أقسامه؛ إذ قال: «الكلامُ يَتَأَلَفُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: اسْمٍ وَفِعْلٍ وَحَرْفٍ»<sup>(3)</sup>، فهو بهذا التعريف لا يريد "الجملة". وهذا ابن جنّي<sup>(4)</sup> يطلق مصطلح "الجملة" على الكلام ولا فرق عنده في ذلك بينهما، قال: «أَمَّا الْكَلَامُ فَكُلُّ لَفْظٍ مُسْتَقِلٍّ بِنَفْسِهِ مُفِيدٍ لِمَعْنَاهُ، وَهُوَ الَّذِي يُسَمِّيهِ النَّحْوِيُّونَ: "الْجُمْلَةَ"، نَحْوُ: زَيْدٌ أَخُوكَ وَقَامَ مُحَمَّدٌ»<sup>(5)</sup>.

ويوضح ذلك الزمخشري توضيحا تامّا، إذ يقول: «وَالْكَلامُ هُوَ الْمَرْكَبُ مِنْ كَلِمَتَيْنِ أُسْنِدَتِ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْأُخْرَى، وَذَلِكَ لَا يَأْتِي إِلَّا فِي اسْمَيْنِ كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ أَخُوكَ وَبَشَرٌ صَاحِبُكَ، أَوْ فِعْلٍ، نَحْوُ قَوْلِكَ: ضَرَبَ زَيْدٌ وَأَنْطَلَقَ بَكْرٌ، وَيُسَمَّى الْجُمْلَةَ»<sup>(6)</sup>.

(1) الجمل، الجرجاني، تحقيق: علي حيدر، دمشق، دط، دت، ص40.

(2) هو الإمام: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، الفسوي، صاحب التصانيف، حدّث بجزء من أحاديث إسحاق بن راهويه (شيخ البخاري)، وعنه: عبيد الله الأزهري، وأبو القاسم التنوخي = وجماعة. ومن تلاميذه: ابن جنّي، وعلي بن عيسى الربيعي صاحب البديع، مات ببغداد سنة 377هـ. ينظر: العقد الثمين، 26-27.

(3) الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا، ص28.

(4) هو الإمام: أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصلي، كان أبوه مملوكا روميا لسليمان بن فهد الموصلي، لزم أبا علي الفارسي دهرا، وسافر معه حتى برع وصنّف، ولد قبل 330هـ وتوفي سنة 392هـ. ينظر: العقد الثمين، ص77.

(5) الخصائص، ابن جنّي، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب العلمية، دط-دت، 17/1.

(6) شرح المفصل، ابن يعيش، دط-دت، عالم الكتب، بيروت-لبنان، 18/1.

وأما مذهب الحريري<sup>(1)</sup> فقد ذهب مذهب النحاة القدماء؛ إذ لم يطلق مصطلح الجملة، واكتفى بإطلاق مصطلح الكلام، حيث قال: «الكَلَامُ عِبَارَةٌ عَمَّا يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهِ وَتَتِمُّ الْفَائِدَةُ بِهِ، وَلَا يَأْتَلِفُ مِنْ أَقَلِّ مِنْ كَلِمَتَيْنِ»<sup>(2)</sup>.

**4. نحاة الأندلس:** يظهر لقارئ كتب النحو لدى الأندلسيين عدم استعمالهم مصطلح الجملة، لكن لا يمكن القطع بذلك، فهذا السهيلي<sup>(3)</sup> لم يذكر مصطلح الجملة في كتابه "الأمالي"، وكذلك ابن مضاء القرطبي (ت592هـ) نحاه نحوه في كتابه "الرد على النحاة" ولم يشيرا إليها من قريب أو من بعيد<sup>(4)</sup>، وهذا ابن عصفور (ت663هـ) الذي أشار إلى مصطلح الكلام إذ قال: «الكَلَامُ اصْطِلَاحًا هُوَ اللَّفْظُ الْمَرْكَبُ وَجُودًا أَوْ تَقْدِيرًا الْمَفِيدُ بِالْوَضْعِ، وَأَجْزَاؤُهُ ثَلَاثَةٌ اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ»<sup>(5)</sup>، ويلحظ أن ابن هشام نقل عن ابن الطراوة مصطلح الجملة كما ذهب ابن السيد البطليوسي (ت521هـ) إلى أن "حتى" لا تعطف على المفردات فقط، بل تعطف على الجمل أيضا.

(1) هو الإمام: أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري، صاحب المقامات، ولد بقرية المشان بناحية البصرة، قال الحافظ الذهبي: أُملى الحريري بالبصرة مجالس، وعمل "درة الغواص في وهم الخواص" و"الملحة" وشرحها، وديوانا في الترسل، اشتهر بالمقامات، وكان لغويا نحويا، (ت516هـ). ينظر: العقد الثمين، ص134.

(2) نقلا عن: الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا، ص28.

(3) هو الإمام: عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الختعمي السهيلي، أبو زيد الأندلسي المالقي (ت508هـ-581هـ) عالم بالنحو واللغة والتفسير، حافظ للأنسب والسير، عُمي في السابعة عشر من عمر، أقام في مراكش، وأكرمه صاحبها إلى أن مات، أهم مؤلفاته: "الإيضاح والتبيين لما أبهم من تفسير الكتاب المبين"، و"شرح الجمل" لم يتم، ينظر: إنباه الرواة، القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، بيروت، ط1، 1986م، 162/2-164.

(4) الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا، ص29.

(5) المقرب، ابن عصفور، تحقيق: عبد الستار الجوارى، مكتبة العامي، طبعة بغداد، دت، 45/1. نقلا عن: الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا، ص29.

مثل قول امرئ القيس:

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطِيَّهُمْ      وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ (1).

ولا يُعلم هل ابن هشام نفسه هو الذي استخدم هذا المصطلح أم ابن الطراوة، والمرجح أنه من مصطلحات ابن هشام الذي ذكر الجملة وقدم لها دراسات واسعة، خاصة في كتابه "مغني اللبيب"، كما تحدّث عن الجملة مصطلحا في أكثر كتبه، هذا ما كان عليه ابن هشام.

أما ابن مالك "صاحب الألفية" فقد سوى بين الجملة والكلام، فذكر مصطلح الكلام بما يدل على الجملة؛ إذ قال في ألفيته:

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَأَسْتَقِمَّ      وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمِ (2).

وكان لهذا التعريف أثر بالغ في تتبع سراح الألفية لرأيه، حيث أخذه معظمهم وساروا على نهجه (3).

**5. النحاة المُحدَثون:** لقد تتبع بعض العلماء المُحدَثين ما أُثِرَ عن النحاة السابقين من إطلاق مصطلح الجملة، وقد اختلط الأمر على البعض الآخر، فمنهم من تعرّض لتعريفها لغةً واصطلاحًا، ومنهم من نأى عن ذلك.

يرى بعض الباحثين أن الجملة ما ضمت مسندا ومسندا إليه، كالتعريف الذي أورده زين العابدين التونسي؛ إذ يقول: «الْجُمْلَةُ قَوْلٌ مُؤَلَّفٌ مِّنْ مُّسْنَدٍ وَمُسْنَدٍ إِلَيْهِ» (4)، ويرى مهدي المخزومي أن الجملة: «هِيَ الصُّورَةُ اللَّفْظِيَّةُ الصُّغْرَى لِلْكَلامِ الْمُفِيدِ فِي آيَةٍ لُّغَةٍ مِّنَ اللُّغَاتِ، وَهِيَ الْمَرْكَبُ الَّذِي يُبَيِّنُ الْمُتَكَلِّمُ بِهِ أَنَّ صُورَةَ ذَهْنِيَّةً، كَانَتْ قَدْ تَأَلَّفَتْ

(1) مغني اللبيب، ابن هشام، 136/1.

(2) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ط16، 1974م، 13/1.

(3) ينظر: الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا، ص30.

(4) المعجم في النحو والصرف، زين العابدين التونسي، (دط، دت)، ص92.



أَجْزَاؤُهَا فِي ذَهْنِهِ، ثُمَّ هِيَ الْوَسِيلَةُ الَّتِي تَنْقُلُ مَا جَاءَ فِي ذَهْنِ الْمُتَكَلِّمِ إِلَى ذَهْنِ السَّامِعِ»<sup>(1)</sup>.

ومن الذين تعرضوا لمصطلح الجملة "عباس حسن" الذي أشار إلى معنى الجملة اصطلاحاً، واعتبرها مرادفةً للكلام، قال: «الكَلَامُ أَوْ الْجُمْلَةُ هُوَ مَا تَرَكَّبَ مِنْ كَلِمَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ، وَلَهُ مَعْنَى مُفِيدٌ مُسْتَقِلٌّ»<sup>(2)</sup>.

وهناك من العلماء المحدثين من لم يتعرّض لتعريف الجملة، منهم الشيخ مصطفى الغلاييني الذي ألف كتاب "جامع الدروس العربية"، إذ لم يتعرّض فيه لتعريفها، والظاهر أنه حاول الابتعاد عما هو جدليٌّ مُخْتَلَفٌ فِيهِ<sup>(3)</sup>.

واستحسن بعض المحدثين تعريفَ الكلام كما ذهب القدماء أنفسهم، وحاول البعض أن يدرس الجملة ونظامها الزمني<sup>(4)</sup> والبلاغي، كما ألحَّ إبراهيم مصطفى على تغيير مصطلحي: الجملة والنحو معاً<sup>(5)</sup>، ولا يمكن تفصيل ذلك إيجازاً.

## ب- مصطلحُ الجملةِ عندَ علماءِ الغرب:

اجتهد الباحثون منذ أفلاطون (ت347ق.م) حتى عصرنا الحاضر على اختلاف مناهجهم واتجاهاتهم في تحديد مفهوم الجملة اصطلاحاً، فقدموا لنا عدداً ضخماً من التعريفات فاق ثلاثمائة تعريف، وقد جمع ريز (RIES) سنة 1931م من هذه التعريفات مائةً وأربعين 140 تعريفاً<sup>(6)</sup>، وزاد عليها زايدل (E.Seidel) سنة 1935م ثلاثة وثلاثين 83 تعريفاً، فبلغت عددها حتى ذلك الحين مائتين وثلاثة وعشرين 223 تعريفاً، ومن ثمّ

(1) في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الكتاب العربي، لبنان، (دط- دت)، ص32.

(2) النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، (دط، دت)، 15/1.

(3) ينظر: الجملة النحوية نشأة وتطوراً وإعراباً، ص36.

(4) ينظر: أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، (دط- دت)، ص301.

(5) ينظر: إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والنشر، دط، 1937م.

(6) ينظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، محمود أحمد نحلة، دار النهضة العربية، دط، 1988م،

قال فريز (C.C.Fries) سنة 1952م ما ترجمته: «أَكْثَرُ مِنْ مَائَتِي تَعْرِيفٍ لِلْجُمْلَةِ مُخْتَلِفٌ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ تُوَجِّهُهُ الْبَاحِثُ الَّذِي يَتَصَدَّى لِبَحْثِ تَرْكِيبِ الْكَلَامِ الْإِنْجِلِيزِيِّ»<sup>(1)</sup>. ثم ذكر يونج (W.jung) من بعد سنة 1980م أن عددها يزيد على ثلاثمائة تعريف<sup>(2)</sup>.

إن كثرة تعريفات الجملة تبرز الصعوبة البالغة في تحديد المصطلح؛ فهي على كثرتها غير جامعة ولا مانعة؛ ذلك أننا نعرف معرفة حدسية حدود الجملة تقريبا، ولكننا لا نستطيع أن نعبر عنها تعبيرا دقيقا، أو نضع المعايير الضابطة لهذا الحدس<sup>(3)</sup>.

وليس علينا الآن أن نتقصى هذه التعريفات، ولكننا نشير إلى أبعدها أثرا، وهو التعريف الذي ورد عند ديونيسوس ثراكس (Dionysios Thrax)<sup>(4)</sup>؛ إذ يقول: «الْجُمْلَةُ نَسَقٌ مِنْ الْكَلِمَاتِ يُؤَدِّي فِكْرَةً تَامَةً»<sup>(5)</sup>. وقد كان المقصود بالفكرة التامة "الإفادة"، وكما كانت الكلمة هي التعبير اللغوي عن المفهوم، فقد كانت الجملة هي التعبير اللغوي عن القضايا المنطقية، التي تتركب من "موضوع" أو مسند إليه، و"محمول" أو مسند، يتردد ذكرها من بعد في تعريفات الجملة، وظلا حتى اليوم بين المصطلحات النحوية المستخدمة.

وقد ظلّ هذا التعريف الذي يجمع بين معياري الشكل والمضمون سائدا فيما يسمى بالنحو التقليدي عبر العصور المختلفة حتى العصر الحديث، بعد أن أدخله بريسيان (Priscian) في النحو اللاتيني، وشاع في كلّ الأنحاء من بعد، وخاصة الأنحاء المدرسية في القرن العشرين<sup>(6)</sup>.

(1) المرجع السابق، ص11.

(2) المرجع نفسه، ص11.

(3) ينظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص12.

(4) ديونيسوس ثراكس: عالم الإسكندرية في القرن الأول قبل الميلاد، ينظر: المرجع نفسه، ص12.

(5) المرجع نفسه، ص12.

(6) محمود أحمد نحلة، المرجع السابق، ص13.

فإذا انتقلنا إلى دي سوسير وجدناه لا يقدم تعريفاً محدداً للجملة، إنما يشير إلى أن الجملة هي النمط الرئيس من أنماط التّضام، والتّضام -عنده- يتألف دائماً من وحدتين أو أكثر من الوحدات اللغوية التي يتلو بعضها بعضاً، وهو لا يتحقّق في الكلمات فحسب، بل في مجموعة الكلمات أيضاً، وفي الوحدات المركبة كالكلمات المركبة، والمشتقات، وأجزاء الجملة، والجملة كلّها<sup>(1)</sup>.

أما يسبرسن (O.jespersen) فقد عرّف الجملة بأنها قول بشري تامّ ومستقلّ، والمراد بالتمام والاستقلال عنده أن تقوم الجملة برأسها، أو تكون قادرة على ذلك<sup>(2)</sup>، وهذا التعريف قد يجانب الصواب؛ ذلك أن الجملة قد تكون قولاً بشرياً يخضع للخصائص المذكورة، أو وحياً إلهياً يشقّ خصائص تركيبية ودلالية منفردة كما هو الحال في النصّ القرآني، فلا تكون بالضرورة على ما ذكر يسبرسن.

وأما بلومفيلد (L.Bloomfield) فقد تمسّك بمبدأ الاستقلال في تعريف الجملة، وأسقط فكرة "التمام" لاتصالها بالمعنى، وكان بذلك رائداً أوّل محاولة حقيقية للتحرر من معيار "المعنى" في تعريف الجملة، يقول في تعريفها: «الجملة شكلياً لغويّ مستقلّ، لا يدخل -عن طريق أيّ تركيبٍ تحويّ - في شكلياً لغويّ أكبر منه»<sup>(3)</sup>. وعليه فيمكن - حسب هذه النظرة- أن تُجعل عبارة الشرط جملةً، مثل قولنا: (إن تدرّس) دون مراعاة "تمام المعنى" الذي يحصل بعبارة الجواب (تنجح).

وقد أكّد فريز من بعد أن معيار المعنى لا يؤدّي إلى تعريف مختصر ومناسب للجملة، واقترح -متفقاً مع بلومفيلد- تعريفاً شكلياً بحثاً للجملة، وحاول ليونز (Lyons) أن يختصر تعريف بلومفيلد للجملة، وأن يوضّح ما يريده به، فقال: «ما يُريدُ

(1) ينظر: المرجع نفسه، ص13.

(2) ينظر: محمود أحمد نحلة، المرجع نفسه، ص13.

(3) المرجع نفسه، ص14.

بَلُوْمَفِيْلِدُ أَنْ يَقُوْلَ فِي تَعْرِيفِهِ يَتَلَخَّصُ فِيْمَا يَلِي: (الْجُمْلَةُ هِيَ الْوَحْدَةُ الْكُبْرَى لِلْوَصْفِ  
اللُّغَوِيِّ)» (1).

وأما في النحو التوليدي فقد عُرِفَت الجملة بما هي «بِجْمُوعَةٍ مِنْ الْعِبَارَاتِ تُوجَدُهَا  
مِيكَانِيكِيَّةُ الْقَوَاعِدِ فِي التَّمُوذَجِ التَّوْلِيْدِيِّ» (2)، ويقصد بـ"ميكانيكية القواعد" الأدوات  
التي تقوم بتحريك القاعدة وتحويل التركيب، ويقابلها عند النحاة العرب "العوامل  
النحوية".

وقد عرض اللغوي الألماني هرينجر (Heringer) لبعض هذه التعريفات للنقد  
والتحليل؛ فأشار إلى أن التعريفات المؤسسة على التقسيم الثنائي إلى: "موضوع" أو  
مسند إليه، و"محمول" أو مسند، لا بد أن تستبعد الجمل المكونة من كلمة، مثل:  
(النَّارَ)، أو أن يُنظر إليها على أن فيها حذفًا، ولكننا لا نستطيع أن نُقَرَّ أيّ حذف  
فيها، لأننا لا نعرف على وجه التحديد ماذا حُذِفَ منها، وفضلا عن ذلك فإن هذه  
التعريفات تتعارض مع أمرين:

أحدهما- أن ثَمَّةَ جَمَلًا تَضُمُّ مَسْنَدًا إِلَيْهِ وَمَسْنَدًا، ولكنها ليست تامة، مثل عبارة الشرط  
في قوله تعالى: [فَإِنْ تَوَلَّوْا] (3).

والثاني- أن ثَمَّةَ جَمَلًا لَا تَضُمُّ مَسْنَدًا إِلَيْهِ نَحْوِيًّا بَارِزًا، مثل جملة الأمر: (إذْهَبْ)، لأن  
المسند إليه - في هذه الجملة - مُضْمَرٌ؛ وهو الضمير "أنت".

ويشير هرينجر أن معيار تمام المعنى لا قيمة له ما دام المرء لا يستطيع إيضاح ماذا يعني  
بأنّ (معنى) جملة ما (تام)، ويلفت هرينجر إلى أن تشومسكي (4) برهن أن قبول أيّ جملة

(1) محمود أحمد نحلة، المرجع السابق، ص 14.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 13.

(3) سورة آل عمران، الآية/64. ونصّ الآية: [فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ].

(4) هو نوام تشومسكي (Noam chomsky) : ولد سنة 1928م في مدينة فيلادلفيا في الولايات  
المتحدة، تابع دراسته الجامعية في جامعة بنسلفانيا، يدرس حاليا في معهد ماسشيوست  
التكنولوجي M.I.T. اشتهر تشومسكي في مجال الألسنية التوليديّة والتحويلية، إلا أن شهرته لم تقتصر على

لا يجوز أن يقرّر بسرعة بناء على معنى الجملة، لأن ثمة جملا بلا معنى ولكنها صحيحة نحويًا، مثل: (الأفكار الخضراء المجردة من اللون تنام هائلة)، وقرّر هرينجر -على العكس من ذلك- أن كلّ الأقوال النحوية جمل، وأن كلّ الجمل لها معنى، وأن معنى الجملة قد يكون -بلا شك- غريبًا أو شاذًا أو غير مألوف، ولكنه قابل للتفسير والتحليل، أمّا الجمل التي تخرج على النحو فهي التي لا معنى لها، ويذهب إلى أنه لا يجوز بحال أن يكون السؤال: ما هي الجملة ذات المعنى؟ محصورًا في الاستفهام عن صحّة المعنى أو خطئه، ثم انتهى هرينجر إلى وضع تعريف للجملة بأنها: «أصغر قولٍ مُستقلٍّ»<sup>(1)</sup>. لكن بعض الباحثين يرون أن التعريف الحق للجملة ينبغي أن يكون إحدى نتائج التحليل اللغوي، وليس مفهوما سابقا نستخدمه كما نشاء.

إضافة إلى ذلك فإن اللغويين المحدثين يفرقون بين الجملة نمطًا، والجملة حدثًا كلاميًا، فيذكر أن سيشيهاي (Sechehqe) -أحد تلامذة سوسير- يفرّق بين الجملة الواقعة، والجملة بما هي نمط؛ فالجملة -بوصفها كلامًا واقعيًا- تنتمي إلى الكلام الفردي (Parole)، وبوصفها نمطًا (Typ) يمكن أن تستخدم بالتركيب نفسه في سياق آخر من متكلم إلى آخر في النظام اللغوي (Langue)، أي إننا لا بد أن نفرّق بين الجملة في النظام اللغوي، وقول الجملة أو استخدام الجملة؛ فالجملة هي القالب المشترك الذي تنتمي إليه كل استعمالات الكلام، والجملة موضوع مجرّد، وما يمكن ملاحظته مباشرة هو الكلام، وهذا يعني أن الجمل لا يمكن أن يستدلّ عليها إلا من خلال الحدث الكلامي. وقد أوضح عبد الرحمن أيوب هذا الفرق بقوله: «وَلَكِنَّ هُوَ لِأَيِّ الْأَخِيرِينَ - يَفْصِدُ عُلَمَاءَ اللُّغَةِ الْمُحَدِّثِينَ - قَدْ فَرَّقُوا بَيْنَ الْجُمْلَةِ بِاعْتِبَارِهَا أَمْرًا وَاقِعِيًّا، وَبَيْنَهَا بِاعْتِبَارِهَا

---

هذا المجال العلمي، بل تعدته إلى مجال الكتابة السياسية، ينظر: الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 1986م، ص09.

(1) مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص16.

نَمُودَجًا يُصَاغُ عَلَى قِيَاسٍ مِنْهُ عَدَدٌ عَدِيدٌ مِّنَ الْجُمَلِ الْوَاقِعِيَّةِ؛ وَلِتَوْضِيحِ ذَلِكَ أَكْثَرَ أَنَّ عِبَارَةَ "الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرَ جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ" تَصِفُ نَمُودَجَ الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ، بَيْنَمَا تَصِفُ عِبَارَةَ "مُحَمَّدٌ قَائِمٌ جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ" مِثَالًا وَاقِعِيًّا هَذَا النَّمُودَجِ الْمِشَارِ إِلَيْهِ فِي الْعِبَارَةِ الْأُولَى، وَإِذَا صَحَّ أَنَّ الْعِبَارَةَ الْأُولَى تَصِفُ نَمُودَجَ الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ، وَأَنَّ الثَّانِيَةَ تَصِفُ مِثَالًا لَهَا، فَإِنَّهُ مِنَ اللَّازِمِ أَنْ نُفَرِّقَ بَيْنَ نَمَادِجِ الْجُمَلِ الَّتِي تُوجَدُ فِي كُلِّ لُغَةٍ مِّنَ اللُّغَاتِ، وَبَيْنَ الْأُمَثَلَةِ الَّتِي تَتَرَدَّدُ فِي اسْتِعْمَالِنَا لِكُلِّ مِّنْهَا» (1).

### ثالثًا - أقسامُ الجملة النحويَّة:

ثمة معايير وضوابط تُصنَّفُ الجملة على أساسها، هذه المعايير والضوابط بعضها تقليدي عربي أو غربي، وبعضها مما جاء في علم اللغة الحديث، ولا نريد أن نعرض لهذه المعايير كما وردت في مظاهرها المختلفة، لتداخلها وتكرار بعضها، واختلاف الرأي فيها، وسنذكر - من هذه المعايير - ما يحقق الإفادة منه في هذا الصدد، ولن نعرض للخلاف فيما يندرج تحت هذه المعايير، بل نصوغ هذه المعايير على نحو شديد الإيجاز يضبطها ويسير الإفادة منها قبل التطرق للجملة الشرطية، وفيما يلي معايير تقسيم الجملة العربية عامة (2):

#### ● المعيار الأول - البساطة والتركيب: ويدخل فيه:

أ- الجملة البسيطة: وهي نوعان:

1. مجردة أو أساسية: وهي التي لا يضاف إلى ركني الإسناد فيها عنصر لغوي آخر، مثل قولنا: جَاءَ مُحَمَّدٌ.

2. موسعة: وهي التي يضاف إلى ركنيها الأساسيين عنصرٌ أو أكثر يؤثر في مضمونها أو يوسع أحد عناصرها، مثل قولنا: جَاءَ مُحَمَّدٌ مَسْرُورًا.

(1) دراسات نقدية في النحو العربي، عبد الرحمن أيوب، طبعة القاهرة، دط-1957م، ص125.

(2) هذه المعايير التالية كلها مأخوذة من: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، محمود أحمد نحلة، ص23 وما بعدها.

ب- الجملة المركبة: وتركيبها نوعان: تركيب أفراد، وتركيب تعدد؛ فالأول بين جملتين اثنتين، إحداهما مرتبطة بالأخرى أو متفرعة عنها، والثاني بين أكثر من جملتين عن طريق الربط مثلا<sup>(1)</sup>، فمثال الأول قولنا: حضر محمد وغاب عليُّ والثاني مثل قولنا: إنَّ جَاءَ الْقَوْمُ فَأَكْرَمُوهُمْ؛ إذ رُبط بين الجملتين بالفاء.

● المعيار الثاني- التمام النحوي والنقص، ويشمل:

أ- الجملة التامة: وهي التي يذكر فيها ركنا الإسناد معا، مثل: جَاءَ مُحَمَّدٌ.  
ب- الجملة الناقصة: هي التي يحذف فيها أحد ركني الإسناد بقريئة أو يستتر مثل جملة الأمر: أَقْبِلْ، والتقدير: أقبل أنت.  
والجملتان التامة والناقصة قد تكون كلُّ منهما بسيطة أو مركبة، والجملتان البسيطة والمركبة قد تكون كلُّ منهما تامة أو ناقصة.

● المعيار الثالث- الاستقلال وعدم الاستقلال: ويدخل فيه:

أ- الجملة الأصلية: وهي التي تستقل بذاتها، وتستغني عن غيرها، مثل: (العَصَافِيرُ مُعَرَّدَةٌ).  
ب- الجملة الفرعية: وهي التي لا تقوم برأسها؛ بل تعتمد على غيرها، مثل قولنا: يعجبني أنك مجتهدٌ، وهي: "أنك مجتهد".

● المعيار الرابع- التركيب الداخلي للجملة، ويشمل:

أ- الجملة الاسمية: وهي التي لا يكون المسند فيها فعلا، مثل: مُحَمَّدٌ رَسُوْلُ اللهِ.  
ب- الجملة الفعلية: وهي التي يكون المسند فيها فعلا، مثل: طَلَعَ الْبَدْرُ.  
ج- الجملة الوصفية: وهي التي يكون المسند فيها وصفا عاملا، مثل قولنا: هَلْ نَاجِحٌ الْكَسُوْلُ، وقولنا: مَا بَخِيْلٌ الْمُسْلِمُ.

(1) ينظر: الباب الثاني من القسم الثاني من كتاب: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، محمود أحمد نحلة.

د- الجملة الجُمليّة: وهي التي يكون المسند فيها جملة اسمية أو فعلية أو وصفية مرتبطة بالمسند إليه برابط.

● المعيار الخامس - الترتيب وإعادة الترتيب، ويشمل:

أ- الجملة ذات الترتيب المعتاد: وهي التي يتقدم المسند فيها الجمل الفعلية والوصفية، ويتقدم المسند إليه فيها الجملة الاسمية والجُمليّة.

ب- الجملة التي أُعيد ترتيبها: وهي التي قُدّم فيها بعض العناصر عن موقعه المعتاد أو أُخّر.

● المعيار السادس - الدلالة العامة للجملة، ويدخل فيه:

أ- الجملة الخبرية، وتشمل:

1. الجملة المثبتة، نحو: الشيطان يعدكم الفقر.

2. الجملة المنفية، نحو: إن الله لا يحبّ الظالمين.

3. الجملة المركبة، نحو: إن الله يحبّ أن يرى أثر نعمته على عبده.

ب- الجملة الإنشائية، وتشمل:

1. الجملة الطلبية: (أمر، نهي، نداء، استفهام، عرض، تحضيض).

2. الجملة الانفعالية: (تمنّ، ترجّ، قسم، تعجّب، مدح أو ذمّ، ندبة استغاثة).

● المعيار السابع - نوع العلاقة بين الحدث والمحدث (في الجملة الفعلية

خاصة)، ويدخل فيه:

أ- الجملة ذات الفعل المبني للمعلوم، نحو: اصدقني القول.

ب- الجملة ذات الفعل المبني للمجهول، نحو: دُعيت إلى وليمة.

● المعيار الثامن - الأساس وما تحوّل عنه، ويشمل:

أ- الجملة الأساسية: ويشترط فيها أن تكون بسيطة، تامة، خبرية، فعلها مبني للمعلوم

(إن كانت فعلية)، مثبتة، مثل: أحبّ فاعل الخير.



ب- الجملة المحوِّلة: هي التي لا يتحقَّق فيها شرط أو أكثر من الشروط السابقة؛ كأن تكون مركبة أو ناقصة أو إنشائية، أو فعلها مبني للمجهول، أو منفية، نحو قوله تعالى: [وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَقَّضْتُ عَنْهَا] (1).

تنبغي الإشارة أنّ للباحث أن يختار المعيار الذي يصنّف به الجمل بما يدخل تحته، ليكون أساساً للتقسيم العام، ثم يأتي تقسيم آخر بمعيار آخر يتناسب مع المعيار السابق، فإذا اتخذنا معيار "البساطة والتركيب" مثلاً كان لا بد أن تُقسَّم الجملة إلى بسيطة ومركبة أولاً، ثم يجوز لنا أن نتخذَ معيار "التمام والنقص"، ثم معيار "الترتيب وإعادة الترتيب"، ثم "التقسيم الداخلي" ..، ولكن لا يجوز بحال أن نخلط مفردات المعايير كأن نصنف الجمل مثلاً إلى بسيطة وتامة، أو إلى اسمية وطلبية، أو إلى مثبتة وانفعالية.

## تمهيد:

قبل البدء في دراسة الجملة الشرطية في كتابي "الإيمان والعلم" من صحيح البخاري، وجب إيضاح طبيعة هذه الدراسة من حيث الشكل والمضمون؛ إذ تقتصر على الجملة الشرطية التي تعتمد الأداة، وتخرج عنها الجملة التي لا تعتمد الأداة؛ وعلّة ذلك عدم ورود الشواهد اللغوية للجملة الشرطية التي لا تعتمد الأداة في كتابي الإيمان والعلم، والتي تُعرف بأسلوب الطلب.

كما يشار أن كتابي "الإيمان والعلم" يضمّان خمس أدوات من أدوات الشرط، هي: "إن"، "إذا"، "من"، "لو"، "ما". وعليه فالتحليل يعتمد على تقسيم خاص، إذ قُسم هذا الفصل خمسة عناصر يضمّ كل عنصر مجموعة من الأنماط، وهذه الأنماط مقسّمة أشكالاً، وكل شكل تندرج تحته صور فرعية.

كما أن هذه الدراسة ركّزت في بنية الجملة الشرطية من حيث اعتمادها على الأدوات الخمس ومعانيها داخل السياق، وزمن أفعال الشرط والجواب ودلالاتها، وتركيب الجملة من حيث الترتيب (التقديم والتأخير)، والزيادة والنقصان، والحذف وغير ذلك.

### أولاً- الجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ الَّتِي تَعْتَمِدُ الأَدَاةَ [إِنْ]:

اختصت "إن" باستعمالات، يمكن إجمالها فيما يأتي:

(أ)- يأتي بعدها فعلاً مجزوماً لفظاً أو محلاً؛ أحدهما فعل الشرط والآخر جوابه، وقد يأتي بعدها اسم؛ وفي هذه الحالة يصير هذا الاسم مسنداً إليه، أي: فاعلاً، ويعتبر النحاة فاعل الفعل محذوفاً يفسره المذكور بعده، نحو: **إِنْ عَمَّرُوا جَاءَ فَاَنْصَحُهُ**؛ ف"عمرو" مسند إليه، أي: فاعل، للفعل الذي جاء بعده، ولا إشكالية في التقديم والتأخير، فهو فاعل سواء تقدم أو تأخر، نقول: **إِنْ جَاءَ عَمْرُو فَاَنْصَحُهُ**، وإن أردنا الاهتمام بالمسند إليه (الفاعل) قدمناه، فنقول: **إِنْ عَمْرُو جَاءَ فَاَنْصَحُهُ**، وهكذا.

(ب)- يكثر وقوع "ما" الزائدة بعد "إن" فتدغم فيها النون، مثل قوله تعالى:

[فَإِمَّا تَرِينَ مِنْ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنَّي نَذَرْتُ لِرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا<sup>(1)</sup>]، وتدخل "ما" الزائدة على "إن" للتأكيد<sup>(2)</sup>.

وقد جاءت الأداة "إن" -في المدونة- قليلة الاستعمال، ولها نمطان:

### النمط الأول: أداة الشرط "إن" + جملة الشرط + جملة الجواب.

جاءت الجملة الشرطية في هذا النمط مصدرية بالأداة "إن" تليها جملة الشرط ثم

جملة جواب الشرط، وتوزع النمط في ست جمل، قُسمت شكلين:

**الشكل الأول:** أداة الشرط (إن) + جملة الشرط (ماضوية) + جملة الجواب (ماضوية).

هذا الشكل جاء في جملتا الشرط والجواب ماضيتين، وفيه شاهدان من

الأحاديث النبوية، وذلك في قوله **ρ**: (إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ)<sup>(3)</sup>، ونصّ الحديث ما يلي:

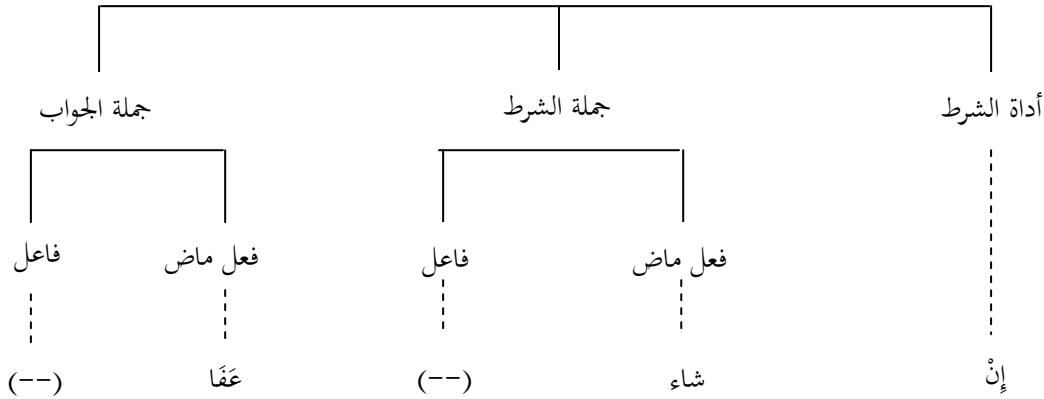
«عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ **ρ** قَالَ -وَحَوْلَهُ عِصَابَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ-: بَايَعُونِي عَلَى أَلَّا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ، وَلَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ، وَلَا تَعْصُوا فِي مَعْرُوفٍ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ثُمَّ سَتَرَهُ فَهُوَ إِلَى اللَّهِ؛ إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ، وَإِنْ شَاءَ عَاقَبَهُ». ونمثل للشاهد منه بالمشجر الآتي:

(1) سورة مريم، الآية/26.

(2) ينظر: المفصل، الزمخشري، ص441.

(3) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب علامة الإيمان حبّ الأنصار، الحديث رقم: 17، 19/1، من

حديث عبادة بن الصّامت **ت**.



التعبير بـ"إن" للاحتمال والشك؛ فمشيئة الله بأن يعفُو عنه في الشك؛ فقد يشاء وقد لا يشاء، وجملة الشرط (شَاء) جملة بسيطة فعلها ماض، وجملة الجواب (عَفَا) جملة بسيطة فعلها ماض كذلك، والتعبير بالماضي -في الجملة الشرطية- أكد من المضارع، لأنه يجعل المعنى غير الحاصل كالحاصل، ولذلك يجري على ألسنة بعض العرب قولهم: "سَأَتِيكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ"، والتقدير "إِنْ يَشَاءُ اللَّهُ".

إن استعمال بناء "فَعَلَ" في عبارتي الشرط والجواب "شَاءَ -عَفَا" للحدث الذي وقع في الماضي؛ هذا من حيث شكله وبنائه، ولا يعني هذا أن دلالة الاتجاه الزمني كامنة في البناء، لذلك يستطيع بناء "فَعَلَ" أن يدلّ على المستقبل من خلال النظم<sup>(1)</sup>، فالجملة الشرطية أساساً تنصرف إلى الاستقبال.

وعليه فمعنى قوله ρ: «إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ»<sup>(2)</sup>، هو: إِنْ يرد الله بحكمته ورحمته وعلمه أن يعفُو عنه، فإنّ ذلك ليس عليه بعزير.

(1) قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص 383.

(2) الإعراب:

إن: حرف شرط مبني على السكون لا محلّ له من الإعراب.

شَاء: فعل ماض مبني على الفتح في محلّ جزم لأنه فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هُوَ) مبني على الفتح في محلّ رفع، وجملة (شَاء) من فعل وفاعل جملة الشرط

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري ./.  
 ./.  
 ومثله قوله ρ «وَإِنْ شَاءَ عَاقِبَهُ»<sup>(1)</sup>.

**الشكل الثاني-** أداة الشرط "إن" + جملة الشرط + الفاء + جملة الجواب.

هذا الشكل جاءت فيه جملة الجواب مقترنة بالفاء، وله أربع صور:

**الصورة الأولى-** إن + جملة الشرط (ماضوية) + الفاء + جملة الجواب (طلبية أمرية).

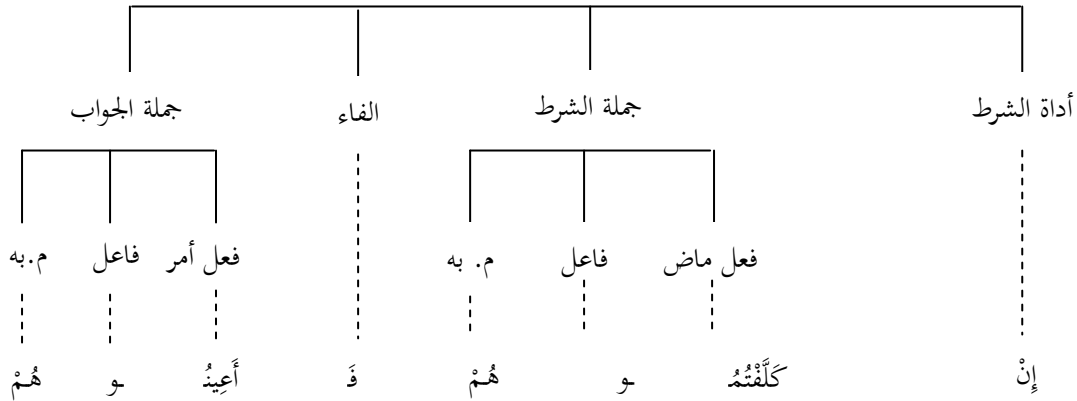
هذه الصورة جاءت في قوله ρ: «فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ فَأَعِينُوهُمْ»<sup>(2)</sup>، ونص الحديث

ما يلي: «عَنْ أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنِّي سَابَبْتُ رَجُلًا فَعَيَّرْتُهُ بِأُمَّهِ، فَقَالَ

لِي النَّبِيُّ ρ: يَا أَبَا ذَرٍّ، أَعَيَّرْتَهُ بِأُمَّهِ؟ إِنَّكَ أَمْرٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ، إِخْوَانُكُمْ خَوْلُكُمْ جَعَلَهُمُ

اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدِهِ فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ وَلْيُلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ، وَلَا

تُكَلِّفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ، فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ فَأَعِينُوهُمْ».



عفا: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف منع من ظهوره التعذر في محلّ جزم، لأنه فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هُوَ) مبني على الفتح في محل رفع، وجملة (عفا) جملة جواب الشرط.

(1) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب علامة الإيمان حب الأنصار، الحديث رقم: 17، 19/1، من

حديث عبادة بن الصّامت .ت.

(2) المصدر نفسه، كتاب الإيمان، باب المعاصي من أمر الجاهلية..، الحديث رقم: 29، 25/1، من

حديث أبي ذرّ الغفاري .ت.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري . /

ارتبطت جملة الجواب بالفاء التي تضمّ ما بعدها إلى ما قبلها<sup>(1)</sup>، ويسمى بعضها بعض النحاة "فاء الإتيان"؛ لأن المرتبط بها يتبع الكلام السابق<sup>(2)</sup>.

ويؤتى بالفاء إن كان الجواب غير صالح لأن يكون شرطاً، قال ابن مالك:

وَاقْرَأْ بِهَا حَتَّى جَوَابًا لَوْ جُعِلَ شَرْطًا لِإِنْ أَوْ غَيْرِهَا، لَمْ يَنْجَعِلْ<sup>(3)</sup>

حاصل قول الناظم: إن كان الجواب لا يصلح أن يكون شرطاً، وجب اقترانه بالفاء<sup>(4)</sup>.  
وعلة اقتران الجواب بالفاء وجوباً - في هذا الحديث - هي ورود فعل الجواب فعل أمر؛ أي: عندما تغيرت الجملتان، فالأولى خبرية والثانية طلبية، وذلك نحو قولنا: "إِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَأَكْرَمُهُ".

**الصورة الثانية - إن + جملة الشرط (مضارعية مجزومة بـ"لم") + الفاء + جملة الجواب (فعلية طلبية بالأمر).**

جاءت هذه الصورة في قوله ρ: «فَإِنْ لَّمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْحُقَيْنِ»<sup>(5)</sup>،

ونص الحديث ما يلي: «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- عَنِ النَّبِيِّ ρ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ: مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ؟ فَقَالَ: لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ وَلَا الْعِمَامَةَ وَلَا السَّرَاوِيلَ وَلَا الْبُرُنْسَ، وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ الْوَرَسُ<sup>(6)</sup> أَوْ الزَّعْفَرَانُ، فَإِنْ لَّمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْحُقَيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا تَحْتَ الْكَعْبَيْنِ».

(1) ينظر: الكتاب، 217/2.

(2) ينظر: الخصائص، ابن جني، طبعة دار الكتاب العربي، 196/2.

(3) شرح ابن عقيل، 37/4.

(4) ينظر: المرجع نفسه، 37/4.

(5) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب من أجاب السائل بأكثر مما سأله، الحديث رقم: 73، 75/1، من

حديث عبد الله بن عمر ت.

(6) نبات أصفر تصبغ به الثياب، ينظر: صحيح البخاري، الإحالة، 75/1.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري . /

تبنى الجملة الشرطية «إِنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَّيْنِ» على أداة الشرط "إِنْ"، وجملة الشرط فعلها مضارع منفي، تضم فعلا وفاعلا "ضميرا مستترا"، ومفعولا به معرفا بـ"أل" هو لفظ "النعلين"، ثم جملة الجواب (فَلْيَلْبَسِ الْخُفَّيْنِ) اقترنت بأداة الربط "الفاء" وجوبا، وضمت فعل أمر وفاعلا مضمرا "هو"، ومفعولا به "الخفين"، وارتبطت جملة الجواب بالفاء وجوبا لأنها جملة أمرية.

ويُلاحظ - في هذا الحديث - ورود فعل الشرط مجزوما بـ"لم"، والأداة "لم" تنفي الفعل وتقلبه إلى الماضي، وذلك مثل قوله تعالى: [فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ<sup>(1)</sup>] <sup>(2)</sup>، أي: لم يتسنه في الماضي. غير أن زمن فعل الشرط المجزوم في قوله ρ: (لم يجد) لا ينقلب إلى الماضي، بل يدل على المستقبل؛ لأن أداة الجزم "لم" جاءت مسبوقة بأداة الشرط "إن"، والتقدير: (إِنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ - مُسْتَقْبَلًا - فَلْيَلْبَسِ الْخُفَّيْنِ).

**الصورة الثالثة- إن + جملة الشرط (اسمية) + الفاء + جملة الجواب (فعلية طلبية بالأمر).**

هذه الصورة جاءت في قوله ρ: «إِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ لِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِيهَا، فَقُولُوا إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَذِنَ لِرَسُولِهِ وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ»<sup>(3)</sup>، ويتعذر إيراد الحديث كاملا لأنه من الأحاديث الطوال، نكتفي بإدراجه ضمن الملحق.

جاءت الجملة الشرطية مصدرية بـ(إِنْ) تليها جملة الشرط (أَحَدٌ تَرَخَّصَ لِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، فقد فصل بين الأداة "إن" وفعل الشرط (تَرَخَّصَ)

(1) أي: لم يتغير مع طول الزمان.

(2) سورة البقرة، الآية/259.

(3) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب ليبلغ العلم الشاهد الغائب، الحديث رقم: 45، 62/1، من حديث

أبي شريح ت.

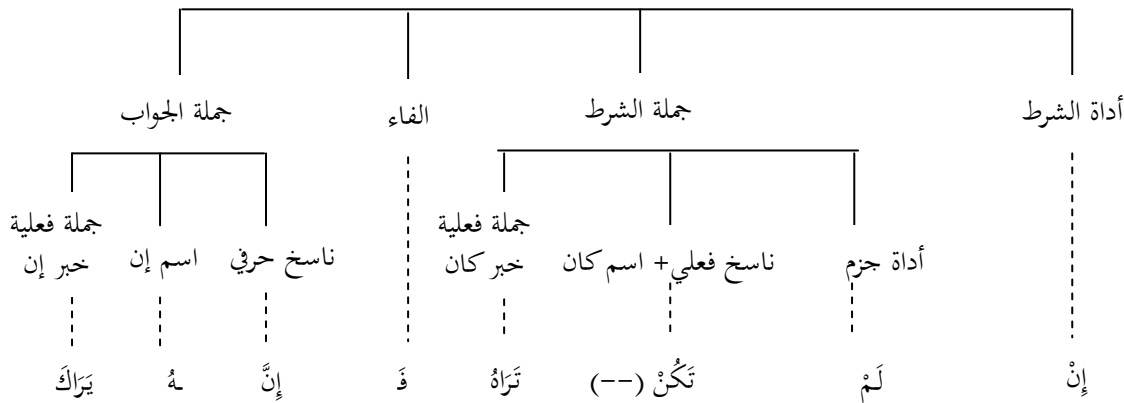
..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري ./.

باسمٍ، هو "أحد"، وقد اختلف النحاة في إعراب الاسم المرفوع الواقع بعد (إن) الشرطية، «فَالْبَصْرِيُّونَ عَدَا الْأَخْفَشِ يَرَوْنَ أَنَّهُ مَرْفُوعٌ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ، وَمَنْعُوا رِثْفَاعَهُ بِالْإِبْتِدَاءِ بَعْدَهَا»<sup>(1)</sup>، ومنهم من ذهب إلى أنه مبتدأ، «وَمِنْهُمْ مَنْ رَأَى أَنَّهُ فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ بِالْفِعْلِ الظَّاهِرِ»<sup>(2)</sup>، والفعل الظاهر في الحديث هو (تَرَخَّصَ)، والذي يُرى أنه فاعل سواء تقدم أو تأخر وما تقديمه إلا للعناية والاهتمام.

وأما جملة الجواب فجاءت طلبية أمرية؛ هي جملة القول ومقول القول: «فَقُولُوا إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَذِنَ لِرَسُولِهِ وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ». .

**الصورة الرابعة- إن + جملة الشرط (اسمية منسوخة ذات فعل ناقص مصدرة ب"لم") + الفاء + جملة الجواب (اسمية منسوخة ب"إن").**

أُفردت هذه الصورة في قوله ρ: «فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ»<sup>(3)</sup>، ونص الحديث من الأحاديث الطوال أكتفي بإيراده في ملحق المدونة. والشاهد ما يلي:



(1) الوظائف النحوية للصفة المشبهة في تراكيب الجملة الشرطية القرآنية، محمد محمود بندق، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1، 2001، ص47.

(2) بنية الجملة في الأدب الكبير لابن المقفع، محمد كراكي، رسالة ماجستير، جامعة عنابة، 1986م، ص215.

(3) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي ρ عن الإيمان والإحسان، الحديث رقم: 49، 34/1، من حديث أبي هريرة ت.



..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري ./.  
/

بُدئت الجملة بـ"إن" التي لا تدلّ على الاستقبال -في هذا الحديث-، فهي لا تردّ جميع الأفعال الماضية إلى معنى الاستقبال<sup>(1)</sup>، وحسبنا قوله تعالى: [ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ]<sup>(2)</sup>، فزمن كينونة القول ماضٍ، والمعنى: "إذا حدثت وقلت فقد سبق في علمك"<sup>(3)</sup>، قال الرازي: «وَهَذَا مُبَالَغَةٌ فِي الْأَدَبِ فِي إِظْهَارِ الذُّلِّ وَالْمُسْكَنَةِ فِي حَضْرَةِ الْجَلَالِ»<sup>(4)</sup>.

أما جملة الشرط فقد جاءت اسمية منسوخة ذات فعل مضارع ناقص "تكن" مبدوء بـ"لم"، وهي جملة "لم تكن تراه"، وصيغة "إن لم تكن" تختلف عن صيغة "إن كان"، فـ"كان" مع أدوات الشرط تفيد -غالبا- عموم الزمن<sup>(5)</sup>، أما صيغة "إن لم تكن" فميزتها عن "كان" أنها تأتي لنفي الحدث في الماضي<sup>(6)</sup>.

وارتبطت جملة الجواب بالفاء لتغاير الجملتين؛ لأن الأولى فعلية والثانية اسمية فارتبطت بالفاء عندئذ، ولا عبرة بجعل جملة (تَرَاهُ) جوابا لجملة (لَمْ تَكُنْ)<sup>(7)</sup>، لأن الفعل في جملة "تراه" مضارع غير مجزوم لثبوت حرف العلة فيه، وهو الألف.

(1) ينظر: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص 355.

(2) سورة المائدة، الآية/116.

(3) الزمن في القرآن الكريم -دراسة دلالية في الأفعال الواردة فيه-، بكرى عبد الكريم، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، ط2، 1999م، ص 150.

(4) التفسير الكبير، فخر الدين الرازي، المطبعة البهية، مصر، دط-دت، 134/12.

(5) الزمن في القرآن، ص 169.

(6) المرجع نفسه، ص 169.

(7) يستدلّ بعض الصوفية بهذا الحديث على إثبات رؤية الله عزّ وجلّ في الحياة الدنيا تأويلا له؛ حيث قالوا: فيه إشارة إلى مقام المحو والفناء، وتقديره حسبهم: فإن لم تكن، أي: (فإن لم تصر شيئا وفنيت عن نفسك بالذكر والعبادة حتى كأنك ليس بموجود فإنك حينئذ تراه)، فتصير -بذلك- جملة (تراه) جواب الشرط، وقد ردّ ابن حجر العسقلانيّ هذا بقوله: «لَوْ كَانَ الْمُرَادُ مَا زَعَمَ لَكَانَ قَوْلُهُ ρ: (تَرَاهُ) مَحْدُوفَ الْأَلْفِ، لِأَنَّهُ يَصِيرُ مَجْزُومًا، لِكَوْنِهِ -عَلَى زَعْمِهِمْ- جَوَابَ الشَّرْطِ، وَلَمْ يَرُدْ فِي شَيْءٍ مِّنْ طُرُقِ هَذَا = الْحَدِيثِ بِحَدْفِ الْأَلْفِ».



وتقديم الجواب على الشرط متعلق بكون الفعل ماضيا بعد حرف الجزاء، جاء في "المقتضب": «فَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًا بَعْدَ حَرْفِ الْجَزَاءِ جَازَ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْجَوَابُ، لِأَنَّ (إِنْ) لَا تَعْمَلُ فِي لَفْظِهِ شَيْئًا، وَإِنَّمَا هُوَ فِي مَوْضِعِ الْجَزَاءِ، فَكَذَلِكَ جَوَابُهُ يَسُدُّ مَسَدَّ جَوَابِ الْجَزَاءِ»<sup>(1)</sup>.

يُستنتج -من هذا- أنه إذا تقدم الجواب على الشرط وجب أن يكون الشرط ماضيا، جاء في "شرح الكافية": «وَأَعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَى الشَّرْطِ مَا هُوَ جَوَابٌ فِي الْمَعْنَى، فَالشَّرْطُ لَا يَكُونُ إِذْنًا إِلَّا مَاضِيًا لَفْظًا أَوْ مَعْنَى، نَحْوُ: (أَضْرِبْكَ إِنْ ضَرَبْتَنِي) وَ"أَضْرِبْكَ إِنْ لَمْ تُعْطِنِي"، وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ حَتَّى لَا تَعْمَلَ الْأَدَاةُ فِي الشَّرْطِ لَفْظًا»<sup>(2)</sup>.

إن صيغة "إِنْ فَعَلَ" وردت بكثرة في القرآن الكريم مع الأداة "إِنْ" إلا أن الدلالة الزمنية ل(فَعَلَ) لا تتأثر بصيغتها بقدر ما تخضع للأبعاد الزمنية التي تضيفها عليها "إِنْ" الشرطية أولا، والسياق الذي تتحرك فيه الجملة ثانيا، ولا شك أن صيغة "إِنْ فعل" مصروفة إلى الاستقبال بفضل القرائن والسياق الذي وردت فيه، والشاهد قوله تعالى:

[قُلْ لَنْ يَنْفَعَكُمْ الْفِرَارُ إِنْ فَرَرْتُمْ مِنَ الْمَوْتِ أَوِ الْقَتْلِ وَإِذَا لَا تَمْتَعُونَ إِلَّا قَلِيلًا قُلْ مَنْ ذَا الَّذِي يَعْصِمُكُمْ مِنَ اللَّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً وَلَا يَجِدُونَ لَهُمْ مَنْ دُونِ اللَّهِ وَليًّا وَلَا نَصِيرًا]<sup>(3)</sup>. فالآية مصدرة بـ

"لن" الدالة على المستقبل أبدا، ثم إن قوله تعالى: "مَنْ ذَا الَّذِي يَعْصِمُكُمْ مِنَ اللَّهِ" جملة تسائر الاتجاه الاستقبالي للآية.

(1) المقتضب، 68/2.

(2) شرح كافية ابن الحاجب، الاسترابطي، 106/4.

(3) سورة الأحزاب، الآية/16، 17.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجمله  
الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري  
./

---

ومعنى الحديث: إنّ فلاح الرجل السائل معلق بصدقه في أن يلتزم بما أمره به

الرسول ﷺ، من أداء خمس صلوات في اليوم والليلة، وصيام رمضان، وزكاة ماله.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري /.

### ثالثاً- الجملة الشرطية التي تعتمد الأداة [من]:

تُستعمل "من" شرطية في بعض السياقات اللغوية، فتتضمّن معنى "إن"<sup>(1)</sup>، وهي كناية عن العاقل، وتؤدّي وظيفة الربط والتعليق في الجملة الشرطية، كقوله تعالى: [مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً أَوْ يَجْزَ بِهِ]<sup>(2)</sup>، وكقول المتنبي:

مَنْ يَهْنُ يَسْهَلِ الْهَوَانُ عَلَيْهِ مَا لَجُوحٍ بِمَيِّتٍ إِيْلَامٌ<sup>(3)</sup>

وقد أقرّ النحاة أنها تقع شرطاً للعاقل؛ جاء في "المقتضب": «تَقُولُ فِي "مَنْ": مَنْ يَأْتِي آتِيهِ، فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا لِمَا يُعْقَلُ، فَإِنْ أَرَدْتَ بِهَا غَيْرَ ذَلِكَ، لَمْ يَكُنْ»<sup>(4)</sup>. وقد جاءت الأداة "من" -في المدونة- كثيرة الاستعمال، ولها نمطان.

#### النمط الأول: أداة الشرط [من] + جملة الشرط + جملة

انعقد تركيب هذا النمط على الأداة "من"، تعقبها جملة الشرط ثم جملة الجواب، ولهذا النمط خمسة أشكال جاءت كما يلي:

**الشكل الأول-** أداة الشرط "من" + جملة الشرط (ماضوية) + جملة الجواب (ماضوية).

ورد هذا الشكل في أربعة مواضع من المدونة، وفيه أن جملة الشرط والجواب ماضويتان؛ ومن ذلك قوله ρ: «فَمَنْ اتَّقَى الْمَشَبَّهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعَرْضِهِ»<sup>(5)</sup>، وهذا نص الحديث: «عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ τ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ρ يَقُولُ: الْحَالُلُ

(1) المقتضب، 2/59-64.

(2) سورة النساء، الآية/123.

(3) شرح ديوان المتنبي، عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، دط، 1980م، 217/4.

(4) المقتضب، 2/50.

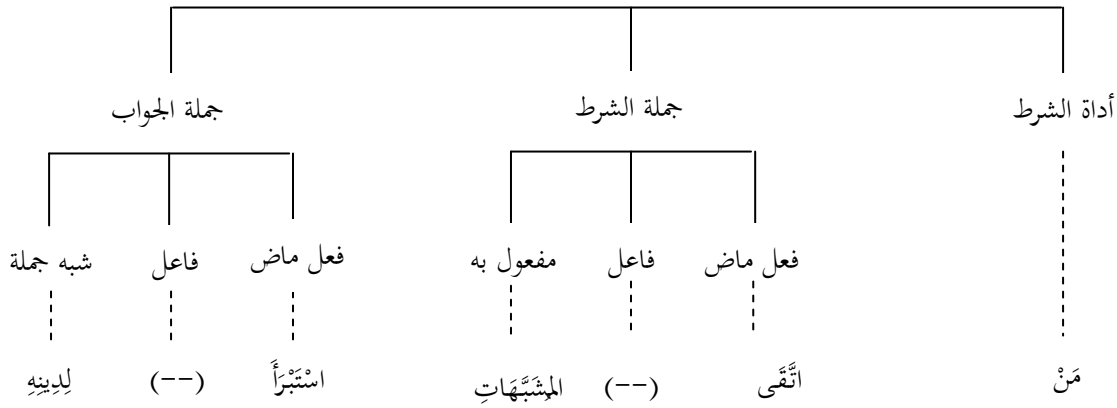
(5) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه وعرضه، الحديث رقم: 51، 35/1، من

حديث النعمان بن بشير τ.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة

الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري /.

بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنٌ وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الْمَشَبَّهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعَرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ كَرَاعٍ يَرَعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلَا إِنَّ حِمَى اللَّهِ فِي أَرْضِهِ مَحَارِمُهُ، أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ». وهذا مخطط الشكل:



إن دلالة الأداة "من" مع الفعل الماضي في صيغة "مَنْ فَعَلَ" - من حيث الزمن في هذا الحديث- تنصرف إلى الزمن العام؛ حيث إن عبارة "مَنْ اتَّقَى" دالة على عموم الزمن؛ فرغم أن النحاة يجعلون "من" الشرطية دالة على الاستقبال مع صيغة "فَعَلَ- يَفْعَلُ"، لكننا نجدها -في هذا الحديث- على غير ذلك «إِذْ غَالِبًا مَا تَأْتِي بِمِثَابَةِ الْحُكْمِ الْعَامِّ الَّذِي يَسْتَعْرِقُ جَمِيعَ الْأَزْمَنَةِ: مَاضِيهَا، وَحَاضِرِهَا، وَمُسْتَقْبَلِهَا»<sup>(1)</sup>، فعبارة الشرط "اتقى المشبهات" مع الأداة "من" تدلّ على العموم، ومعناه: من اتقى المشبهات ماضيا أو حاضرا أو مستقبلا استبرأ لدينه وعرضه.

وقد جاءت عبارة الجواب ماضوية في قوله: (استبرأ لدينه وعرضه)، لأن الماضي أوكد في الحدوث من المضارع؛ فلو قيل: (من اتقى المشبهات يستبرأ لدينه) لكان حدوث فعل الجزاء أقلّ تأكيدا، وقد أشار "الفراء" أن تشابه الأبنية بين الشرط والجواب أفضل

(1) الزمن في القرآن، ص 264.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجمل

الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري /.

وأحسن، حيث قال: «أَكْثَرُ مَا يَأْتِي الْجَزَاءُ عَلَى أَنْ يَتَّفِقَ هُوَ وَجَوَابُهُ، فَالْكَلامُ: إِنَّ فَعَلْتَ فَعَلْتُ»<sup>(1)</sup>؛ أي: إن تشابه الأبنية الفعلية - من حيث الزمن - أحسن الكلام.

ومعنى الحديث: من حذر من المشبهات<sup>(2)</sup> سلم دينه من النقص، وعرضه من الطعن فيه، لأن من لم يُعرف باجتناّب الشبهات لم يسلم من قول من يطعن فيه، وفيه دليل على أنّ من لم يتقّ الشبهة في كسبه ومعاشه فقد عرض نفسه للطعن والقذح<sup>(3)</sup>.

كما جاء هذا الشكل في قوله ρ: «مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ

الْجَنَّةَ»<sup>(4)</sup>، وهذا نص الحديث: «عَنْ أَنَسٍ τ قَالَ: ذُكِرَ لِي أَنَّ النَّبِيَّ ρ قَالَ لِمُعَاذٍ: مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، قَالَ: أَلَا أَبْشُرُ النَّاسَ؟ قَالَ: لَا إِيَّائِي أَخَافُ أَنْ يَتَّكِلُوا».

إن الارتباط بين عبارتي الشرط والجواب - في الحديث - قائم على علاقة السببية؛

فدخول الجنة سببه لقاء الله دون الشرك به، وأما تعليق عبارة الجواب "دخل الجنة" على عبارة الشرط "لقى الله" فلا تتم دلالته إلا بعاضد للشرط يقوّي معناه؛ وهو قوله

ρ: «لا يشرك به شيئاً»، فقد يلقي العبد ربّه مشركاً به دون التوحيد ومقتضاه<sup>(5)</sup>، حينها لا يكون ممن يشملهم هذا الحديث، والمخطط الآتي يبيّن وظيفة العاضد "لا يشرك به شيئاً" في تحقيق الارتباط السببي بين الشرط والجواب.

(1) معاني القرآن، 06/2.

(2) اختلف الرواة في لفظ "المشبهات" فهي بلفظ البخاري، أما عند مسلم "الشبهات" بالضم جمع شبهة. ينظر: فتح الباري، 117/2.

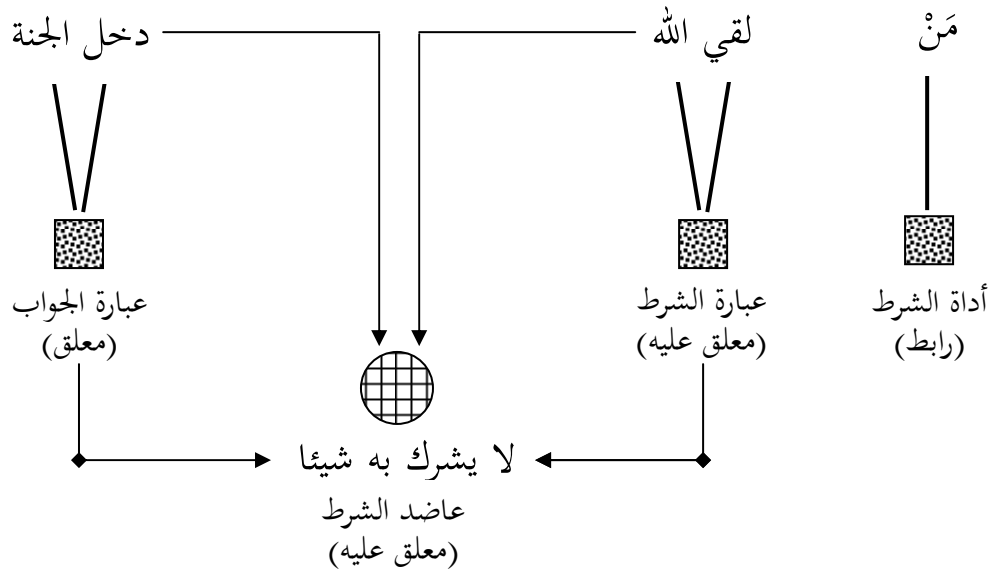
(3) ينظر: المرجع نفسه، 117/2.

(4) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب من خصّ بالعلم قوماً دون قوم، الحديث رقم: 68، 73/1، من

حديث أنس τ.

(5) ينظر: فتح الباري، 207/2.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري /.



إن محور التعليق في تركيب الجملة هو قوله: "لا يشرك به شيئا"، وهو ما تنعقد عليه دلالة الشرط، والمعنى العام: لا يتم دخول الجنة إلا بقاء الله -عز وجل- مقرونا بعدم الشرك به، وذلك يستدعي التوحيد بالافتضاء، ويستدعي إثبات رسالة النبي ﷺ. ويصدق هذا ما صحّ في الأثر فيما روى أبو داود وصححه الحاكم عن معاذ بن جبل  $\tau$  قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، دَخَلَ الْجَنَّةَ»<sup>(1)</sup>، فلفظ التوحيد دال على عدم الشرك بالله، وهو موجب لدخول الجنة.

والمراد من الشاهد تبسيطا: من مات حال كونه مؤمنا بجميع ما يجب الإيمان به<sup>(1)</sup> دخل الجنة.

(1) سنن أبي داود، كتاب الجنائز، باب في التلقين، الحديث رقم: 3116، 3/187. ومستدرك الحاكم، كتاب الجنائز، الحديث رقم، 1299، 1/503. نقلا عن: فقه السنة، السيد سابق، دار الفتح للإعلام العربي، القاهرة، مصر، ط2، 1999م، 2/23.



..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري /.

ومما جاء من هذا الشكل قوله ρ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»<sup>(2)</sup>، وهو متن الحديث كاملاً.

الشرط بـ"من" كناية عن العاقل، لكن ليس كل عاقل؛ فلا تشمل كل أفراد العاقلين، بل المؤمنين منهم؛ لأن سياق الحديث دالٌّ على أن النبي ρ يخاطب المؤمنين المكلفين.

وجملة الشرط فعلها ماضٍ متعدّد مبني للمعلوم "قام رمضان"، وجملة الجواب ذات فعل ماضٍ مبنيٍّ للمجهول "غفر له ما تقدم من ذنبه"، والتعبير بالماضي - في عبارة الجواب - للتأكيد، وهو ماضٍ لفظاً لا معنى؛ إذ التقدير: "يُغْفَرُ لَهُ".

يُلاحظ أنّ التعليق بين الشرط والجواب لا يتمّ إلا بتحقيق حالة "الإيمان" بالله، و"الاحتساب" أي: أن يجعل العبد عمله خالصاً لوجه الله، وهي دقة في الأسلوب؛ إذ لا يغفر للمؤمن الذي يقوم رمضان دون أن يقومه إيماناً واحتساباً، إلا أن يشاء الله.

وجاء هذا الشكل -أيضاً- في قوله ρ: «مَنْ حُوسِبَ عُذِّبَ»<sup>(3)</sup>. وهذا نص الحديث: «عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- أَنَّهَا كَانَتْ لَا تَسْمَعُ شَيْئًا لَا تَعْرِفُهُ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ρ قَالَ: مَنْ حُوسِبَ عُذِّبَ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ أَوْلَيْسَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: [فَسَوْفَ يُحَاسِبُ حِسَابًا يَسِيرًا]، قَالَتْ: فَقَالَ: إِنَّمَا ذَلِكَ الْعَرَضُ، وَلَكِنْ مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ يَهْلِكُ».

(1) ينظر: فتح الباري، 207/2.

(2) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب تطوع قيام رمضان من الإيمان، الحديث رقم: 36، 27/1، من حديث أبي هريرة ت.

(3) المصدر نفسه، كتاب العلم، باب من سمع شيئاً فراجع حتى يعرفه، الحديث رقم: 44، 61/1، من حديث عائشة رضي الله عنها.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري /.

ينصرف زمن فعل الشرط "حُوسِبَ"<sup>(1)</sup> المبني للمجهول إلى الاستقبال بقرينة السياق؛ فالتقدير: "مَنْ يُحَاسَبُ.."; لأن سياق الحديث استقبالي، فهو حدث محتمل الوقوع يوم الحساب.

أما فعل الجواب "عُدِّبَ" فجاء ماضيا لمناسبة السياق، وذلك لتقارب الزمن بين حدث الشرط وحدث الجواب، فيعقب العذابُ الحسابَ دون تأخير منه -عزَّ وجل-، فلو قيل: "من حوسب يعدب" لكان الزمن بين الحدثين أبعد مما هو عليه.

ومن الأحاديث الواردة على هذا الشكل والتي يعنِّ لقارئها أن فعل الشرط فيها ناقص مع أنه تام، قوله ρ: «مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ»<sup>(2)</sup>. ونص الحديث

كاملا: «عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ  $\tau$  عَنِ النَّبِيِّ  $\rho$  قَالَ: ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ، أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَأَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقْدَفَ فِي النَّارِ».

قوله "كُنَّ" أي: حصلن، فهي تامة<sup>(3)</sup>، وفي قوله "حلاوة الإيمان" استعارة؛ حيث شبه رغبة المؤمن في الإيمان بشيء حلوا، وأثبت له لازم ذلك الشيء وأضافه إليه<sup>(4)</sup>.

والجملة الشرطية جاءت خبرا للمبتدأ "ثلاثٌ"، وقد جاز الابتداء بلفظ "ثلاث" مع كونها نكرة، لأن التنوين عوض المضاف إليه، فالتقدير: "ثلاثٌ خصالٍ" والتنوين هو "تنوين عوض عن كلمة" كما هو معلوم.

الشكل الثاني - أداة الشرط "من" + جملة الشرط (ماضوية) + جملة الجواب (مضارعية).

(1) القصد من العبارة: عرض أعمال العبد أمام الله جلّ وعلا.

(2) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب حلاوة الإيمان، الحديث رقم: 15، 18/1، من حديث أنس  $\tau$ .

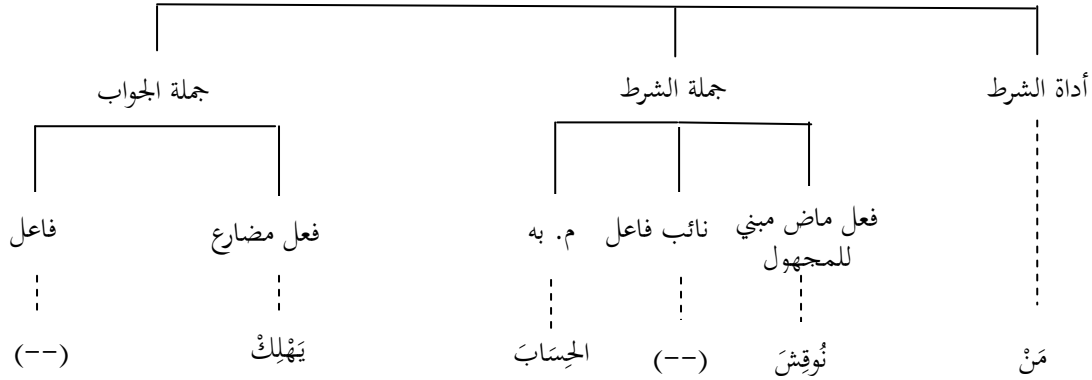
(3) فتح الباري، 57/2.

(4) ينظر: المرجع نفسه، 57/2.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملية الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري /.

هذا الشكل ذو تركيب يختلف فيه الشرط والجواب من حيث الزمن والدلالة على الحدث؛ إذ ورد فعل الشرط ماضيا والجواب مضارعا.

ولهذا الشكل موضع واحد في المدونة، كان في قوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ يَهْلِكُ»<sup>(1)</sup>، والحديث سبق إيراده كاملا.



الشرط بـ"من"، وهي كناية عن العاقل، ويخرج غير العاقل من حكم الحديث، كما يخرج غير المؤمن لأنه ليس ممن يحاسب.

وفعل الشرط "نوقش"<sup>(2)</sup> ماض مبني للمجهول، وبنائه للمجهول لغرض بلاغي هو تعظيم ذات الله -عز وجل- فلو ذكر الفاعل وقيل "من حاسبه الله.." لكان التركيب أوقع في الندبة؛ أي: أن يكون لله ندد، فهو زيادة في تعظيمه -جل وعلا-، وقد دل عليه قوله تعالى: [فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا]<sup>(3)</sup>؛ فعبر بالفعل المبني للمجهول لغرض التعظيم.

(1) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب من سمع شيئا فراجع حتى يعرفه، الحديث رقم: 44، 61/1، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(2) من المناقشة وأصلها الاستخراج، ومنه: نَقَشَ الشُّوكَةَ، إذا استخراجها، والمراد هنا: المبالغة في الاستيفاء والتحرّي، والمعنى أن تحرير الحساب يؤدي إلى استحقاق العذاب. ينظر: فتح الباري، 172/2.

(3) سورة الانشقاق، الآية/7-8.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري /.

وأما فعل الجواب "يهلك" فهو مضارع مجزوم لفظاً، وهذا التركيب في الجملة الشرطية -القائم على الماضوية للشرط والمضارعية للجواب مع الأداة "من" - وارد في سمت كلام العرب، ومطرّد في تراكيب العربية، كقول زهير:

وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ الْمَنَايَا يَنْلَنُهُ      وَلَوْ نَالَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسَلْمٍ (1)

إلا أن سيبويه يقول -عن هذا البناء-: «ضَعُفَ فَعَلَتْ مَعَ أَفْعَلٍ» (2) مفضلاً التشابه بين الأبنية، وقال الفراء: «وَإِنْ قُلْتَ: "إِنْ فَعَلْتَ أَفْعَلٌ" كَانَ مُسْتَجَازًا، وَالْكَلَامُ "إِنْ فَعَلْتَ فَعَلْتُ"» (3)، آخذاً بمبدأ أفضليّة التشابه بين الأبنية كذلك.

**الشكل الثالث- أداة الشرط "من" +جملة الشرط(مضارعية)+جملة الجواب (ماضوية).**

تركيب هذا الشكل جاء فيه فعل الشرط مضارعاً وفعل الجواب ماضياً، حيث وردت جملة الجواب فعلية فعلها ماضٍ، «وَهَذَا الْبِنَاءُ قَلِيلُ الْإِسْتِعْمَالِ فِي الْعَرَبِيَّةِ» (4)، وجاء في موضع واحد من المدونة في قوله ρ: «مَنْ يَتَّقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» (5)، وهو متن الحديث كاملاً.

أهم ما يراعى في هذا الحديث هو تركيب الجملة الشرطية فيه؛ حيث جاء على نسق غير مطرّد، وقليل الاستعمال في العربية، ففعل الجواب ماضٍ مبني للمجهول، وفعل الشرط مضارع، والمخطط الآتي يبين ذلك:

(1) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، أبو العباس ثعلب، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه، حتّا نصر الحتّي، دار الكتاب العربي، بيروت، دط، 2004م، ص50.

(2) الكتاب، 92/3.

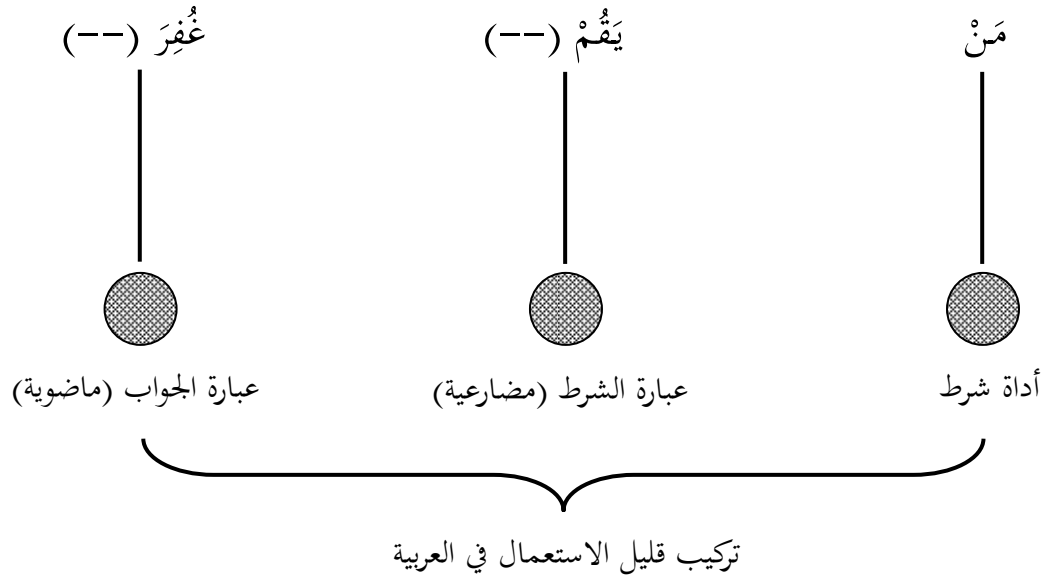
(3) معاني القرآن، 06/2.

(4) بناء الجملة العربية، ص212.

(5) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب قيام ليلة القدر من الإيمان، الحديث رقم: 34، 27/1، من

حديث أبي هريرة ت.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري /.



إن استعمال الشرط مضارعا والجواب ماضيا «فِيهِ نِزَاعٌ بَيْنَ النَّحَاةِ»<sup>(1)</sup>، فمنعه أكثرهم، وأجازه آخرون لكن بقلّة، استدلّوا بقوله تعالى: [إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ]<sup>(2)</sup>؛ لأن قوله: "فظلت" بلفظ الماضي «وَهُوَ تَابِعٌ لِلْجَوَابِ، وَتَابِعُ الْجَوَابِ جَوَابٌ»<sup>(3)</sup>.

لقد جاء فعل الشرط على وزن "يفعل"، لأنّ بناء "يفعل" يختصّ بدلالة معينة لا توجد في أبنية الأفعال الأخرى وهي «الدَّلَالَةُ عَلَى التَّزْجِيَةِ وَالْحُدُوثِ شَيْئًا فَشَيْئًا»<sup>(4)</sup>. وبناء "يفعل" يجعل السامع يتخيل الحدوث بتفاصيله دفعة واحدة، فيتخيّل القيام - أي قيام ليلة القدر - بكلّ ما في القيام من تفاصيل العبادة؛ قولاً يتمثل في الأدعية والابتهالات إلى الله تعالى، وحركة تتمثل في الصلوات أو غير ذلك مما يؤدّيه

(1) فتح الباري، 85/2.

(2) سورة الشعراء، الآية/04.

(3) فتح الباري، 85/2.

(4) قواعد النحو العربي، ص376.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري /.

المؤمن في هذه الليلة المباركة، يتخيّل تفاصيل هذا القيام كلها دفعة واحدة من خلال بناء "يقم" في التركيب.

أما الزمن فالنظم كفيل بمنحه للفعل وهو يمنحه الزمن المطلق الذي لا تحدّه حدود الحاضر أو حدود المستقبل، كالزمن الممنوح للفعل في قوله تعالى: [ وَ الشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا<sup>(1)</sup> ]، فزمن جريان الشمس مطلق غير محدود. إن الغاية من مجيء فعل الشرط على بناء "يفعل" هي دلالته التي يختصّ بها دون سواه من الأبنية الفعلية، تلك الدلالة التي تتمثل في تمكن هذا البناء من رسم صورة حدوث الحدث بتفاصيله كلها دفعة واحدة<sup>(2)</sup>.

وفي عبارة جواب الشرط جاء الفعل على بناء "فُعل"، "عُفِر"، وهو يشبه بناء "فَعَلَ" تماما من حيث دلالاته الزمنية، والاختلاف في نوع المسند إليه فقط، وقد ذكر ابن حجر - في شرحه لهذا الحديث - موقفا من تركيب الجملة الشرطية فيه، حيث قال: «وَأَبْدَى الْكُرْمَانِي - لِدَلِكْ - نُكْتَةً لَطِيفَةً، قَالَ: "لَأَنَّ قِيَامَ رَمَضَانَ مُحَقَّقُ الْوُقُوعِ وَكَذَا صِيَامُهُ، بِخِلَافِ قِيَامِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ فَإِنَّهُ غَيْرُ مُتَيَقِّنٍ، فَلِهَذَا ذَكَرَهُ بِلَفْظِ الْمُسْتَقْبَلِ" انْتَهَى كَلَامُهُ»<sup>(3)</sup>.

ومما يختص به بناء "فعل" دلالاته على تأكيد حدوث الحدث وتثبيتته والقطع به وبأنه يحدث لا محالة، فلا مجال للشك في حدوث المغفرة المعلقة على قيام ليلة القدر إيماناً واحتساباً، والذي يجعلنا نحسّ بتحقق الغفران حتماً، والقطع بحدوثه هو مجيء "عُفِر" على بناء "فُعل" في الحديث.

(1) سورة يس، الآية/38.

(2) ينظر: قواعد النحو العربي، ص 377.

(3) فتح الباري، 2/85.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري /.

أما الزمن المقصود فهو الزمن المستقبل؛ أي: الزمن الذي يلي القيام والذي يكون الغفران بسببه<sup>(1)</sup>.

**الشكل الرابع:** الأداة "من" + جملة الشرط (مضارعية) + جملة الجواب (مضارعية).

ينعقد تركيب الجملة الشرطية - في هذا الشكل - على الأداة "من"، وجمليتي

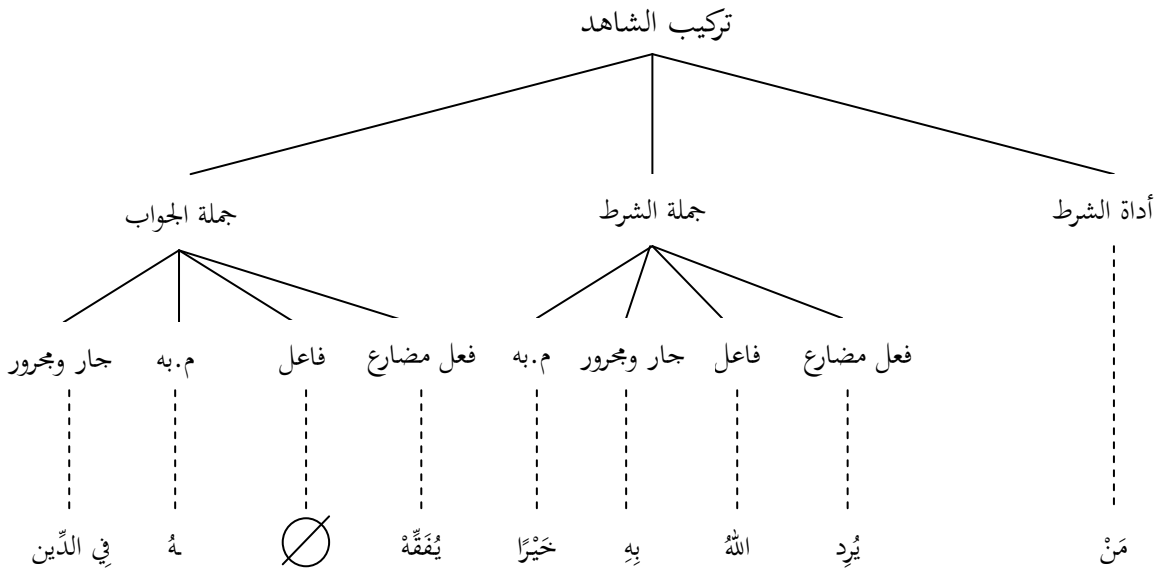
الشرط والجواب، وقد وردتا مضارعيتين، ولهذا الشكل شاهد واحد هو قوله ρ: «مَنْ

يُرِدُ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يَفْقَهُهُ فِي الدِّينِ»<sup>(2)</sup>، ونص الحديث كاملاً: «عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ

τ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ρ يَقُولُ: مَنْ يُرِدُ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يَفْقَهُهُ فِي الدِّينِ، وَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ وَاللَّهُ

يُعْطِي، وَلَنْ تَزَالَ هَذِهِ الْأُمَّةُ قَائِمَةً عَلَى أَمْرِ اللَّهِ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ

اللَّهِ»، ونمثل له بالشكل الآتي:



جملتا الشرط والجواب مضارعيتان، والتعبير بالمضارع أصل في تركيب الجملة

الشرطية<sup>(3)</sup>.

(1) ينظر: قواعد النحو العربي، 377.

(2) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين، الحديث رقم: 13، 46/1، من

حديث معاوية τ.

(3) بنية الجملة في الأدب الكبير، ص 280.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري /.

يلحظ أن بناء فعل الشرط "يُرَدُّ"<sup>(1)</sup>، دالٌّ على الزمن المطلق<sup>(2)</sup>؛ لأن زمن إرادة الله تعالى غير محدّدة في السياق، بل مشيئته -جل جلاله- لعباده مدوّنة في اللوح المحفوظ، أي: إن الزّمن -في الحديث- خالد، ويقصد بالزمن المطلق في بناء "يُرَدُّ" أنه يتناسب مع جميع الاتجاهات الزمنية، فهو غير محدد بالحدود الزمنية المعروفة؛ لأنه مطلق، ويعبّر عن الأحداث العامة، والعادات الجارية<sup>(3)</sup>.

وأما جملة الجواب "يفقهه في الدين" فهي مضارعية دالة على الاستقبال لفظاً ومعنى، إلا أن محور التعليق بينها وبين جملة الشرط لا يكتفي بجملة "يفقهه" فحسب، بل إن الجار والمجرور "في الدين" جاء مفصّلاً ومبيّناً لنوع الفقه، وهو التفقه في الدين، ومنه لا يتمّ المعنى المقصود إذا قلنا: (من يرد الله به خيراً يفقهه)؛ لأنّ الفقه المقصود هو فقه الدّين.

أما الارتباط بين الشرط والجواب فهو ارتباط سببي؛ لأن التفقه في الدين مسبّب عن إرادة الله تعالى ومتوقّف عليها، ولا يُتَفَقَّه في الدين إلاّ أن يشاء الله.

**الشكل الخامس:** "من" + جملة الشرط (اسمية منسوخة بـ"كان") + جملة الجواب (اسمية منسوخة بـ"كان").

---

(1) إن لفظ "يُرَدُّ" -في الحديث- دالٌّ على صفة من صفات الله عزّ وجلّ، وهي صفة "الإرادة"، ومن صفاته تعالى: القدرة، السّمع، البصر، الإرادة، الحياة..، وقد اختلفت المذاهب في تحديد عدد صفات الله تعالى؛ حيث ذهب "الأشاعرة" إلى أنها سبع صفات.

أما "أهل السنة" فلا يعدّونها، بل يرون أن عددها لا يعلمه إلا الله وذلك لاستحالة أن يدرك العباد كنه الله تعالى وكنه صفاته، وهذا محكوم بما يرد من نصوص الكتاب والسنة. ينظر: عقيدة المؤمن، أبو بكر جابر الجزائري، دار الشروق للطباعة والنشر، جدة- السعودية، ط5، 1987م، ص80-81.

(2) قواعد النحو العربي، ص61.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص61.



..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري /.

جاء هذا الشكل منسوخ الجملتين، جملة الشرط وجملة الجواب، وورد النسخ بناسخ<sup>(1)</sup> فعلي "كان".

ومن شواهد الشكل قوله ρ: «مَنْ كَانَتْ فِيهِ خِصْلَةٌ مِنْهُنَّ، كَانَتْ فِيهِ خِصْلَةٌ مِّنَ النَّفَاقِ»<sup>(2)</sup>، والحديث سبق إيراده كاملاً.

جملة الشرط "كانت فيه خصلة من النفاق" نُسخت بـ "كان" احترازاً من أن تكون جملة الشرط اسمية؛ فـ«جُمْلَةُ الشَّرْطِ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ فِعْلِيَّةً»<sup>(3)</sup>.

أما جملة الجواب "كانت فيه خصلة من النفاق"، فقد يستغنى فيها عن الناسخ الفعلي "كان" دون أن يختل نظام الجملة الشرطية، وذلك بإضافة الفاء في الجواب، فيقال: (من كانت فيه خصلة منهن، ففيه خصلة من النفاق)، لأن جملة الجواب «قَدْ تَكُونُ اسْمِيَّةً بِشَرْطِ اقْتِرَانِهَا بِالْفَاءِ»<sup>(4)</sup>، لكنّ عبارة الجواب -في الحديث- اعتمدت على الناسخ الفعلي "كان" لغرض التأكيد، لأن تكرار اللفظ يفيد التأكيد عموماً.

### النمط الثاني: [من] + جملة الشرط + الفاء + جملة الجواب.

(1) الناسخ من النسخ: بمعنى الإزالة، يقال: "نسخت الشمس الظل"، إذا أزالته، والناسخ في الاصطلاح النحوي: هو ما يزيل حكم المبتدأ والخبر، فيغيّر حكمهما إلى حكم جديد ينسجم مع الوضع الذي جدّ عليهما. ينظر: في النحو العربي، بلقاسم دقة، ص 65.

(2) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب علامة المنافق، الحديث رقم: 33، 26/1، من حديث عبد الله بن عمرو ت.

(3) النحو الوافي، عباس حسن، 471/4.

(4) المرجع نفسه، 471/4.

يتركب هذا النمط من أداة الشرط "من" وجملة الشرط، وجملة الجواب مقترنة

بالفاء، ولهذا النمط شكلان، تحت كل شكل مجموعة من الصور:

**الشكل الأول:** "من" + جملة الشرط + الفاء + جملة الجواب "طلبية".

**الصورة الأولى-** من + جملة الجواب "ماضوية" + الفاء + جملة الجواب "طلبية".

ضمّت هذه الصورة الأداة "من" وجملة الشرط ذات فعل ماض، وجملة الجواب

مقترنة بالفاء، كونها جملة فعلية طلبية، ولهذا الصورة ثلاثة مواضع، منها قوله **ρ**:

«فَمَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ فَإِنَّ فِيهِمُ الْمَرِيضَ»<sup>(1)</sup>، وفي قوله **ρ**: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَلِجِ النَّارَ»<sup>(2)</sup>، والحديثان يتم إيرادهما كاملين في ملحق المدونة.

اقتران الجواب بالفاء - في الحديثين - ناتج عن كونها جملة طلبية، وهي:

(فليخفف) في الحديث الأول، و(فليلج النار) في الحديث الثاني، والجمل الطلبية تشمل الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام وغير ذلك، وصيغة الطلب في الشاهدين هو "الأمر"، في الحديث الأول، و"الدعاء عليه" في الحديث الثاني.

وجملتا الشرط والجواب متخالفتان في الزمن، فالشرط ماض والجواب استقبالي

بقريئة الطلب، وهو من سمى كلام العرب.

**الصورة الثانية-** من + جملة الشرط "مضارعية" + الفاء + جملة الجواب "طلبية

بالأمر".

(1) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب الغضب في الموعظة والتعليم، الحديث رقم: 32، 56/1، من

حديث أبي مسعود **ت**.

(2) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم، الحديث رقم: 47،

63/1، من حديث علي بن أبي طالب **ت**.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري /.

وردت هذه الصورة في قوله ρ: «مَنْ يَقُلْ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»<sup>(1)</sup>، وهو نص الحديث كاملاً.

جاءت جملة الشرط ذات فعل مضارع "يَقُلْ"، والدلالة الحاصلة من صيغة "يفعل" -في الشرط- حدوث الحدث شيئاً فشيئاً<sup>(2)</sup>، وهذا يناسب سياق الوعيد والتهديد منه عليه الصلاة والسلام، وذلك لتحقيق عنصر المفاجأة، فلو قيل: (من قال عليّ ما لم أقُلْ..). بالماضي، لكان الكلام أقلّ مفاجأة مما هو عليه، وأقلّ تهديداً وتحذيراً.

**الصورة الثالثة- من + جملة الشرط (اسمية منسوخة بـ"كان") + جملة الجواب "طلبية بالأمر".**

لهذه الصورة شاهد واحد هو قوله صلى الله عليه وسلم: «فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدِهِ فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ»<sup>(3)</sup>، والحديث سبق إيراده كاملاً.

وُسِّمَت هذه الصورة بمجيء جملة الشرط منسوخة بـ"كان" ولفظة "كان" تناسب سياق الحكيم الذي يسرده عليه الصلاة والسلام، لكنّ الاتجاه الزمني للناسخ مطلق، ولا يقتصر على الماضي؛ إذ ليس مقتضى الحديث أن يكون المؤمن تحت يد أخيه في زمن الماضي فحسب، بل في كلّ الأزمنة، وعليه فمعنى الحديث: من كان أو يكون أخوه تحت يده فليطعمه.

(1) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم، الحديث رقم: 50،

64/1، من حديث سلمة T.

(2) ينظر: قواعد النحو العربي، ص 376.

(3) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب كفران العشير وكفر دون كفر، الحديث رقم: 29، 25/1، من

حديث أبي ذرّ الغفاري T.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري /.

وقد عبّر الحديث بعبارة (تحت يده) ومعناه: تحت رعايته، إذ عبّر بكلمة "يد" على غير دلالتها المعجمية، بل ضمن دلالة يحددها السياق، وهو ما يعرف بالسياق اللغوي<sup>(1)</sup>.

**الشكل الثاني:** من + جملة الشرط + الفاء + جملة الجواب "اسمية".

يتركب هذا الشكل من الأداة "من" وجملة الشرط، وجملة الجواب مقترنة بالفاء كونها اسمية، وله أربع صور نوردتها فيما يأتي:

**الصورة الأولى - من + جملة الشرط "ماضوية" + الفاء + جملة الجواب "اسمية".**

انفردت هذه الصورة بمجيء تراكيب الجملة الشرطية قائمة على الأداة "من"، والماضوية للشرط، والاسمية المقترنة بالفاء للجواب، ولها خمسة شواهد من المدونة، نوردتها فيما يلي:

. شاهد واحد جاءت فيه جملة الجواب اسمية ذات مبتدأ صريح، وذلك في قوله

**ρ: «فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ»<sup>(2)</sup>**، والحديث سبق إيرادها كاملاً.

فعل الشرط "وفى" تنصرف دلالاته الزمنية إلى الاستقبال، واقتزنت جملة الجواب بالفاء لأنها اسمية، معتمدة على مبتدأ صريح هو "أجره"، وهذا التركيب القائم على اقتران الفاء بالجواب، مع كونه جملة اسمية ذات مبتدأ صريح، وارد في القرآن الكريم؛ وذلك في نحو قوله تعالى: [فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ]<sup>(3)</sup>.

**2.** أربعة شواهد جاءت فيها جملة الجواب اسمية ذات مبتدأ بالضمير "هو"، وذلك في الأحاديث الآتية:

(1) ينظر: علم الدلالة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 1998م، ص70.

(2) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب علامة المنافق حبّ الأنصار، الحديث رقم: 17، 19/1، من

حديث عبادة بن الصامت T.

(3) سورة الشورى، الآية/40.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة

الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري /.

أ- قوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ فِي الدُّنْيَا، فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ»<sup>(1)</sup>، والحديث سبق إيراده كاملاً.

ب- قوله صلى الله عليه وسلم: «وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ثُمَّ سَتَرَهُ اللَّهُ، فَهُوَ إِلَى اللَّهِ»<sup>(2)</sup>، والحديث سبق إيراده.

ج- قوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا، فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»<sup>(3)</sup>، والحديث كاملاً يتم إيراده في ملحق المدونة.

د- قوله صلى الله عليه وسلم: «فَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ»<sup>(4)</sup>، والحديث كاملاً يتم إيراده في ملحق المدونة.

يلحظ في الحديث الأول أن جملة الشرط (أصاب من ذلك شيئاً) وردت مفصلة ومبيّنة بجملة الاستئناف "فعوقب في الدنيا"، وذلك لتخصيص المعنى، كما أن جملة الجواب اسمية ذات مبتدأ بالضمير "هو"، الذي يعود على كلمة "شيئاً"، والتي تدلّ على المنهيات التي نهى عنها النبي ﷺ في الحديث. والتعليق بين الشرط والجواب سببي؛ لأن الشرط مبيّن بعبارة "فعوقب في الدنيا"، ومعنى الحديث: يكفر الله عزّ وجلّ عن العبد الذي أتى شيئاً مما نهى عنه النبي ﷺ ثمّ عوقب في الدنيا.

والحديث الثاني جاءت فيه جملة الشرط (أصاب من ذلك شيئاً) مزدوجة بالعطف بقرينة الأداة "ثمّ"، والجملة المعطوفة هي "ستره الله"، خلافاً للحديث الأول الذي يُعاقب فيه صاحبه، كما وردت جملة الجواب اسمية معتمدة على الضمير "هو" الذي يعود على متقدّم؛ هو لفظ "شيئاً".

(1) صحيح البخاري، 19/1.

(2) المصدر نفسه، 19/1.

(3) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب من سأل وهو قائم عالماً جالساً، الحديث رقم: 64، 71/1، من حديث أبي موسى الأشعري ت.

(4) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب كتابة العلم، الحديث رقم: 53، 65/1، من حديث أبي هريرة ت.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملية الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري /.

أما الحديث الثالث فقد وردت فيه جملة الشرط (قاتل) معللة بعبارة "لتكون كلمة الله هي العليا"، والضمير "هو" في جملة الجواب (هو في سبيل الله) يعود على معمول الفعل "قاتل"، ولذلك اقترن هذا الضمير بالفاء كي يتحدّد الجواب.

وأما الحديث الرابع فجاءت فيه جملة الشرط (قتل له قتيلا) ذات فعل مبني للمجهول، والدلالة الزمنية لهذا الفعل مطلقة؛ غير مقيدة بالمضيّ أو الاستقبال، وجملة الجواب وردت ذات مبتدأ بالضمير "هو" وهي جملة (فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ<sup>(1)</sup>)، واقترنت جملة الجواب بالفاء لأنها اسمية دالة على الثبوت.

من خلال إيراد هذه الشواهد الأربعة يتضح ما يلي:

. اقتران الجواب بالفاء مع كون جملة الجواب اسمية ذات مبتدأ بالضمير "هو" تركيب مطّرد في كلام العرب، دلّ على ذلك قوله تعالى: [فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ]<sup>(2)</sup>، وقوله تعالى: [فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ]<sup>(3)</sup>.

2. يلحظ أن الشواهد الأربعة الأخيرة الواردة تختلف صيغها، ما يغير دلالتها ومعانيها؛ فالحديثان الأول والثاني جاءتا فيهما جملة الشرط مفصلة بالاستئناف في الأول، ومزدوجة بالعطف في الثاني، ما يحدّد طبيعة الجواب؛ فقوله (فهو كفارة له) - في الحديث الأول- لا يفهم حكمه إلا إذا "عوقب في الدنيا"، وجملة الجواب (فهو إلى الله) - في الحديث الثاني- لا تفهم طبيعتها إلا بعبارة "ثم ستره الله".

(1) أي: الخيارين، والحديث عليهما وهو قوله: «إِذَا أَنْ يَعْقَلَ، وَإِذَا أَنْ يُقَادَ أَهْلُ الْقَتِيلِ»؛ فقوله: "أن يعقل": من العقل وهي الديّة، وقوله: "أن يقاد أهل القتيلا" من القود وهو أخذ القصاص. ينظر: فتح الباري، 187/2.

(2) سورة البقرة، الآية/184.

(3) سورة المائدة، الآية/45.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري /.

أما الحديث الثالث (لا يكون المؤمن مقاتلا في سبيل الله، إلا إذا قاتل لتكون كلمة الله هي العليا)، فعبارة "لتكون كلمة الله هي العليا" جاءت معللة للقتال، وعليه فجملة الجواب "فهو في سبيل الله" تحدت طبيعتها بالعبارة المعللة التي تعقب جملة الشرط.

**الصورة الثانية- من + جملة الشرط + الفاء + جملة الجواب "اسمية منسوخة ب(كان)".**

اختصت هذه الصورة بكون جملة الجواب اسمية منسوخة ب"إن"، مقترنة بالفاء،

ولها شاهدان:

1. قوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ اتَّبَعَ جَنَازَةَ مُسْلِمٍ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا، وَكَانَ مَعَهُ حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا وَيُفْرَغَ مِنْ دَفْنِهَا، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ مِنَ الْأَجْرِ بِقَيْرَاطَيْنِ»<sup>(1)</sup>.

2. قوله صلى الله عليه وسلم: «وَمَنْ صَلَّى عَلَيْهَا ثُمَّ رَجَعَ قَبْلَ أَنْ تُدْفَنَ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِقَيْرَاطٍ»<sup>(2)</sup>.

يلحظ أن جملة الشرط في الحديث الأول "اتَّبَعَ جَنَازَةَ مُسْلِمٍ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا، وَكَانَ مَعَهُ حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا وَيُفْرَغَ مِنْ دَفْنِهَا" اتَّسَمَتْ بالطول والتفصيل، وذلك ضروري لأداء المعنى المطلوب؛ إذ يشترط اتباع الجنازة إيمانًا واحتسابًا ويفرغ من الصلاة عليها، حتى يظفر المؤمن بقيراطين<sup>(3)</sup> من الأجر.

وقد صدرت جملة الجواب بالأداة "إن" التي أفادت التأكيد بحصول الجواب إذا حصل الشرط بتفاصيله.

أما الحديث الثاني "وَمَنْ صَلَّى عَلَيْهَا ثُمَّ رَجَعَ قَبْلَ أَنْ تُدْفَنَ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِقَيْرَاطٍ"، فوردت فيه جملة الجواب مصدرية ب"إن" للتأكيد، مع أن تأكيد الجواب - في هذا

(1) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب اتباع الجنائز من الإيمان، الحديث رقم: 46، 32/1، من حديث

أبي هريرة ت.

(2) المصدر نفسه، 32/1.

(3) القيراط اسم لمقدار من الثواب يقع على القليل والكثير. ينظر: فتح الباري، 101/2.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري /.

الحديث- أقل من تأكيده في الحديث الأول؛ وسبب ذلك هو قلة عواضد الشرط في جملة الشرط، "صَلَّى عَلَيْهَا ثُمَّ رَجَعَ قَبْلَ أَنْ تُدْفَنَ"؛ إذ إن صلاة المؤمن على الجنائز دون انتظار دفنها كاف لحصوله على قيراط واحد من الأجر، والقرينة هي عبارة "ثُمَّ رَجَعَ قَبْلَ أَنْ تُدْفَنَ".

إنّ علة اقتران الجواب بالفاء- في هذه الصورة- هي مجيء جملة الجواب اسمية مصدرية بـ"إِنَّ"، ومن ذلك قوله تعالى: [وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ] (1).

**الصورة الثالثة- من + جملة الشرط "اسمية منسوخة بـ(كان)" + الفاء + جملة الجواب "اسمية".**

جملة الشرط- في هذه الصورة- منسوخة بـ"كان"، وجملة الجواب اسمية ذات مبتدأ صريح غير منسوخة، جاء هذا فيما يأتي:

. قال صلى الله عليه وسلم: «فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهَاجَرَتْهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ».

2. قال صلى الله عليه وسلم: «وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا، فَهَاجَرَتْهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ». والشاهدان من حديث واحد.

ونصّه كاملاً: «عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَلِكُلِّ امْرَأَةٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهَاجَرَتْهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا، فَهَاجَرَتْهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ» (2).

(1) سورة البقرة، الآية/158.

(2) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة، الحديث رقم: 53، 37/1.

من حديث عمر بن الخطاب T.



..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري /.

يلحظ في الشاهدين ورود جملة الشرط منسوخة بـ"كان" الذي يدلّ على الماضي، لكن ليس ماضي المعنى؛ لأن فعل الشرط «لَا يَكُونُ مَاضِيَّ الْمَعْنَى»<sup>(1)</sup>، ومعنى عبارة الشرط: "إن يتبين أن هجرته إلى الله ورسوله..".

وأما عبارة الجواب - في الشاهدين - فقد جاءت متّحدة اللفظ مع عبارة الشرط "فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ... فَهَجْرَتُهُ.."، «وَالأَصْلُ تَغَايُرُ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ، فَلَا يُقَالُ مَثَلًا: "مَنْ أَطَاعَ أَطَاعَ"، وَإِنَّمَا يُقَالُ: "مَنْ أَطَاعَ نَجَا"، وَقَدْ وَقَعَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ مُتَّحِدَيْنِ»<sup>(2)</sup>.

والتغاير بين الشرط والجواب يقع تارة باللفظ - وهو الأكثر - مثل قولنا: "من يجتهد ينجح"، وتارة بالمعنى، ويفهم ذلك من السياق، مثل قوله تعالى: [وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا]<sup>(3)</sup>، وهو مؤول والتقدير: "ومن تاب..، تاب إلى الله متاباً"<sup>(4)</sup>، مثل قولهم: أنت أنت، أي: الصديق الخالص.

واتحاد الشرط والجواب - في الشاهدين - بعبارة "هجرته" دال على المبالغة في تعظيم أمر الهجرة إذا كانت إلى الله ورسوله، أو تحقيرها إذا كانت لغيرهما، فـ«إِذَا اتَّخَذَ لَفْظُ الْمُتَّحِدِ وَالْخَبَرِ أَوْ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ، عُلِمَ مِنْهُمَا الْمِثَالَةُ إِمَّا فِي التَّعْظِيمِ وَإِمَّا فِي التَّخْقِيرِ»<sup>(5)</sup>.

**الصورة الرابعة - من + جملة الشرط (ماضوية) + الفاء + جملة الجواب مصدرية بـ"قد".**  
انعقد تركيب هذه الصورة على الأداة "من" وجملة الشرط ماضوية، وجملة الجواب مقترنة بالفاء، ومصدرية بـ"قد"، جاء هذا في قوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ رَأَى فِي

(1) شرح شذور الذهب، ص448.

(2) فتح الباري، 15/2.

(3) سورة الفرقان، الآية/71.

(4) فتح الباري، 15/2.

(5) المرجع السابق، 15/2.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري /.

الْمَنَامُ فَقَدْ رَأَيْتُ»<sup>(1)</sup>، ونص الحديث كاملاً: «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: تَسَمَّوْا بِاسْمِي وَلَا تَكْتُمُوا بِكُنْيَتِي، وَمَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَى، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَمَثَّلُ فِي صُورَتِي، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلَيْتَبَوَّأَ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

فعل الشرط "رأيت" ماض لفظاً، وهو دالٌّ على الزمن المطلق، لأن زمن رؤية النبي ﷺ في المنام عام ومستغرق لكل الأزمنة، وجملة الجواب "فقد رأيت" مقترنة بالفاء، لتصدرها بـ"قد"؛ حيث أدى دخول "قد" على عبارة الجواب إلى اختلاف التكافؤ في نسبة احتمال الحدوث بين الشرط (رأيت)، والجواب (فقد رأيت)، فتوجب إذ ذاك الاستعانة بالفاء لربط العبارتين<sup>(2)</sup>.

والأداة "قد" -في الشاهد- أفادت تحقق الوقوع، إذ إنَّ النبي ﷺ يحقق وقوع رؤيته حقيقة في منام المؤمن، وأنه من رأى النبي ﷺ في منامه فهو ذاك ولا ريب.

### النمط الثالث: أداة الشرط [من] + جملة الشرط (حذف)

اختص هذا النمط باعتماد الأداة "من"، وجملة الشرط، مع حذف جملة الجواب؛ حيث جاء النمط خالياً منها.

(1) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ، الحديث رقم: 51، 64/1، من حديث

أبي هريرة ر. ت.

(2) ينظر: قواعد النحو العربي، ص 381.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري /.

ورد هذا في قوله صلى الله عليه وسلم: «ثَلَاثٌ مَّنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ، مَن كَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَمَن أَحَبَّ عَبْدًا لَا يُحِبُّهُ إِلَّا اللَّهُ، وَمَن يَكْرَهُ أَنْ يَّعُودَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ»<sup>(1)</sup>.

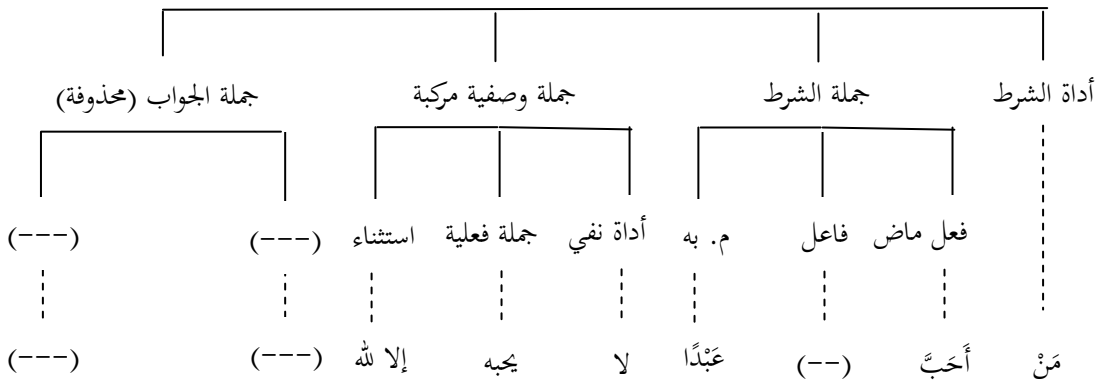
وشواهد النمط من الحديث ما يلي:

. قوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ كَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا».

2. قوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ أَحَبَّ عَبْدًا لَا يُحِبُّهُ إِلَّا اللَّهُ».

3. قوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَّعُودَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ».

والمخطط الآتي يبين حذف الجواب في أحد الشواهد الثلاثة:



حذفت جملة الجواب في الشواهد الثلاثة، وقد دلّ عليها دليل سابق؛ هو قوله

ρ: «ثَلَاثٌ مَّنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ»، فجاء تفصيل ذلك بعبارات الشرط التي جاءت بعد هذه الجملة.

(1) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب قول النبي ρ أنا أعلمكم بالله، الحديث رقم: 20، 20/1، من

حديث أنس بن مالك . ϯ.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري /.

إن تقدير الشاهد الأول: «مَنْ كَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ»، وتقدير الشاهد الثاني: «مَنْ أَحَبَّ عَبْدًا لَا يُحِبُّهُ إِلَّا اللَّهُ، وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ»، أما الشاهد الثالث فتقديره: «مَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَّعُودَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ، وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ».

ويمتنع حذف جملة الجواب إلا بشرطين<sup>(1)</sup>:

أولهما: أن يدلّ دليل عليها -أي جملة الجواب- بعد حذفها، والدليل في الحديث قوله: «مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ».

ثانيهما: أن يكون فعل الشرط ماضيا لفظا ومعنى، أو معنى فقط، كالمضارع المسبوق بالأداة "لم".

- مثال الماضي لفظا ومعنى قولنا: أَنْتَ عَزِيزٌ إِنْ تَرَفَّعْتَ عَنِ الدُّنْيَا، أي: تَرَفَّعْتَ فِي الْمَاضِي.

- مثال الماضي معنى لا لفظا قول الشاعر:

لِمَنْ تَطْلُبُ الدُّنْيَا إِذَا لَمْ تُرِدْ بِهَا سُرُورَ مَحَبٍّ أَوْ إِسَاءَةَ مُجْرِمٍ؟<sup>(2)</sup>

إن لم يكن فعل الشرط ماضيا بأن كان مضارعا لفظا ومعنى، لم يصحّ حذف الجملة الجوابية<sup>(3)</sup>.

يلحظ أن شرطي حذف جملة الجواب قد تحقّقا في الحديث، إذ دلّ دليل على جملة الجواب بعد حذفها -كما ذكر-، ثم إن فعلي الشرط في الشاهدين الأولين وردا ماضيين لفظا ومعنى، وهي الأفعال: (كان الله) في الشاهد الأول، و(أحبّ عبدا) في

(1) النحو الوافي، 4/452.

(2) المرجع نفسه، 4/454.

(3) المرجع نفسه، 4/454.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجمله الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري /.

---

الشاهد الثاني، أما فعل الشرط في الشاهد الأخير (يكره أن يعود في الكفر) فقد جاء ماضيا معنى فقط، إذ تقديره: (من تبين أنه يكره أن يعود في الكفر..، وجد حلاوة الإيمان)، وذلك من الشروط التي تجيز حذف عبارة الجواب.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجمله الشرطية في كتابي الايمان والعلم من صحيح البخاري ./.  
/

## ثانياً- الجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ الَّتِي تَعْتَمِدُ الْأَدَاةَ [إِذَا]:

الأداة "إذا" إحدى أدوات الشرط التي يكثر استعمالها في لسان العرب، وأهم ما يُلاحظ على هذه الأداة ما يلي:

- يرى معظم النحاة العرب أن "إذا" لا تكون -غالباً- إلا في الأمور المقطوع بحصولها<sup>(1)</sup>، أي: التي يتحقق وقوعها، يقول المبرد: «فَإِذَا قُلْتِ: "إِذَا أَتَيْتَنِي" وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْإِثْبَانُ مَعْلُومًا، أَلَّا تَرَى إِلَى قَوْلِ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ-: [ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ]<sup>(2)</sup>، و[ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ]<sup>(3)</sup>، و[ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّت ]<sup>(4)</sup>، أَنَّ هَذَا وَقَعٌ لَا مَحَالَةَ»<sup>(5)</sup>.

- تعمل (إذا) معنيين: الظرفية، والشرطية، يقول سيبويه: «وَأَمَّا "إِذَا" فَلَمَّا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الدَّهْرِ، وَفِيهَا مُجَازَةٌ، وَهِيَ ظَرْفٌ»<sup>(6)</sup>، وقد تخرج عنهما كما ذكر ابن هشام<sup>(7)</sup>.

- أما زمنها فيذكر جلّ النحاة أن "إذا" للمستقبل<sup>(8)</sup>، «لَأَنَّ الشَّرْطَ لَا يَقَعُ إِلَّا عَلَى فِعْلٍ لَمْ يَقَعْ»<sup>(9)</sup>، وقد ينصرف إلى الماضي والحال والاستمرار<sup>(10)</sup>.

- يردُّ بعد الأداة "إذا" الفعل الماضي والاسم، والنوع الأول كثير الاستعمال.

(1) معاني النحو، 71/4.

(2) سورة الانفطار، الآية/01.

(3) سورة التكويد، الآية/01.

(4) سورة الانشقاق، الآية/01.

(5) المقتضب، المبرد، 56/2.

(6) الكتاب، 232/4.

(7) ينظر: مغني اللبيب، 94/1.

(8) الكتاب، 232/4.

(9) المقتضب، 50/2.

(10) ينظر: المرجع نفسه، 50/2.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري ./.  
/.

- لا تجزم "إذا" الفعل إلا في الشعر اضطراراً<sup>(1)</sup>.

- اختلف النحاة العرب في عامل النصب فيها، فرأى بعضهم أنه فعل الشرط، وذهب الأكثرون إلى أنه فعل الجواب<sup>(2)</sup>، واختلاف النحاة في ذلك ناتج عن فكرة "العامل"، «لأنَّ مَسْأَلَةَ الْعَامِلِ مُتَّصِلَةٌ فِي فِكْرِهِمْ، وَلَا تُنْهَمُ لَا يَتَّصِرُونَ وَجُودَ حَالَةٍ إِعْرَابِيَّةٍ مَا - كَكَوْنِ الْجُمْلَةِ مَرْفُوعَةً أَوْ مَنْصُوبَةً - بِغَيْرِ عَامِلٍ لَفْظِيٍّ أَوْ مَعْنَوِيٍّ»<sup>(3)</sup>.

وهذا الاتجاه دفع بعض اللغويين العرب المحدثين<sup>(4)</sup>، إلى رفض العبارة المشهورة (إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه)؛ لأن الجزء الأول منها ينصّ على أن التعبير بـ"إذا" لا يكون إلا في المستقبل، وقد رأينا أنّها تخرج عنه، وأمّا الشقّ الثاني فيطرح مسألة العامل، وهي قضية فلسفية، وعليه تكون الأداة "إذا" أداة شرط، والزمن فيها يُحدّد بالسياق.

- عدّ بعض النحاة "إذا" زائدة، في بعض التراكيب بحسب السياق، كقوله تعالى: [إذا السّماء انشقت] <sup>(5)</sup>، إذ أصل الكلام: (انشقت السماء) <sup>(6)</sup>.

وقد جاءت الجملة الشرطية المصدّرة بـ"إذا" في المدونة، وهي كثيرة الاستعمال؛ حيث وردت في ثلاثة وعشرين موضعاً، ولها نمطان.

(1) ينظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالويه، ص 216.

(2) ينظر: بنية الجملة في الأدب الكبير، ص 250.

(3) المرجع نفسه، ص 250.

(4) ينظر مثلاً: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 291.

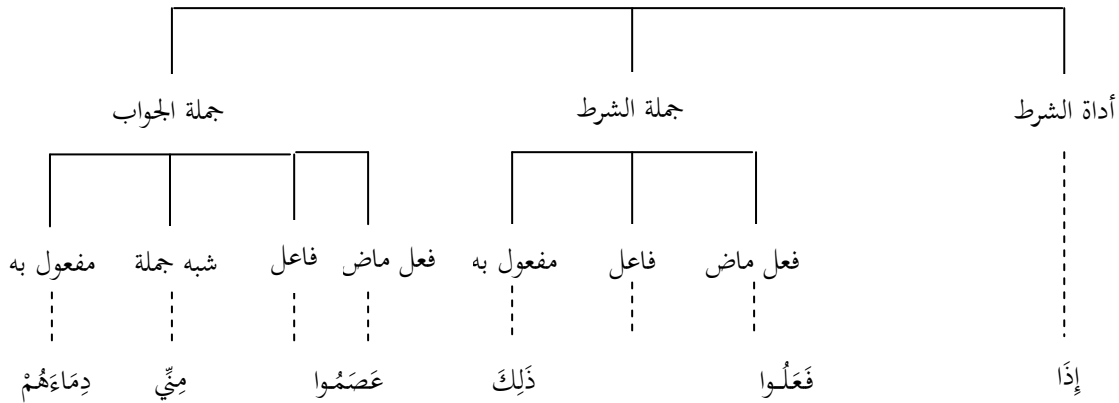
(5) سورة الانشقاق، الآية/01.

(6) بنية الجملة في الأدب الكبير، ص 251.

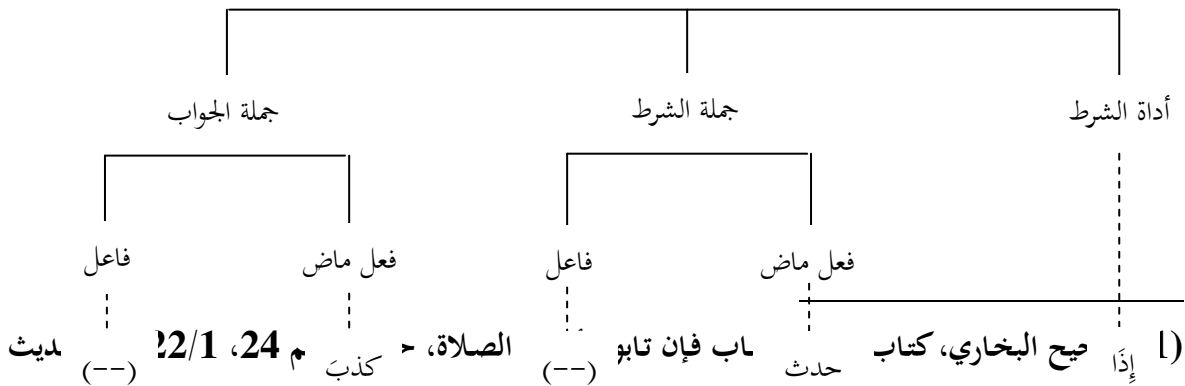
**النمط الأول: أداة الشرط [إذا] + جملة الشرط + جملة**

جاءت الجملة الشرطية في هذا النمط معتمدة على الأداة "إذا"، كما أن جملة الجواب تضامّت مع جملة الشرط من دون رابط لفظي، وسبب ذلك هو صلاح جملة الجواب لأن تكون شقًا ثانيًا ضمن التركيب الشرطي، ولهذا النمط شكلان:  
**الشكل الأول-** أداة الشرط "إذا" + جملة الشرط (ماضوية) + جملة الجواب (ماضوية).  
 وقد ورد هذا الشكل في اثني عشر موضعًا من المدونة، ومنها:

1. قوله **ع**: «فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ» (1).



2. قوله **ع**: «إِذَا حَدَّثَ كَذَبًا، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ» (2).



عبد الله بن عمر **ع**.

(2) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب علامة المنافق، حديث رقم 32، 26/1، من حديث

أبي هريرة **ع**.



الأداة "إذا" في الحديثين بمعنى "إن"، لأن المعنى بعدها محتمل الوقوع، وجملة الشرط فيهما ماضوية بسيطة: (إذا فعلوا<sup>(1)</sup> ذلك)، (إذا حدث)، (إذا وعد)، وجملة الجواب (عصموا<sup>(2)</sup> مني دماءهم)، وكذلك (كذب)، (أخلف) غير مصدرة بالفاء؛ لأن فعل الجواب صالح لأن يكون جوابا كونه من جنس فعل الشرط، والعلاقة بين الشرط والجواب في الحديث الثاني متصفة بالتناسق؛ لأن الكذب من جنس الكلام. أما الارتباط في الجملة الشرطية في الحديث الأول فهو ارتباط سببي؛ ذلك أن عبارة الجواب: (عصموا مني دماءهم وأموالهم) مسببة عن عبارة الشرط (فعلوا)<sup>(3)</sup> ولازمة لها، إذ إن عصمة دماء الناس سببه تحقق شروط رسول الله ﷺ، ويتحقق بتحقيقه وينعدم بانعدامه<sup>(4)</sup>.

أما الارتباط بين الشرط والجواب في الحديث الثاني: (إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف)<sup>(5)</sup> فهو ارتباط تلازمي، يقتصر فيه ارتباط عبارة الجواب بعبارة الشرط على التلازم وتنعدم السببية، فإن كذب المنافق لا يكون مسببا عن حديثه، فلا يعقل أن يكون كلام المنافق كله كذب، بل يكثر فيه ذلك، فليس ثمة سببية في هذا الحديث، والارتباط

(1) في قوله (فعلوا ذلك) فيه التعبير بالفعل عما بعضه قول، إما على سبيل التغليب، وإما على إرادة المعنى الأعم، إذ القول فعل اللسان؛ فعبارة "فعلوا" في الحديث تشمل الشهادتين، أي: (التوحيد). ينظر: فتح الباري، 72/2.

(2) قوله: (عصموا) أي: منعوا، وأصل العصمة من (العصام) وهو الخيط الذي يشد به فم القربة ليمنع سيلان الماء. ينظر: فتح الباري، 72/2.

(3) جملة الشرط (فعلوا) هي إشارة إلى الشروط التي وضعها رسول الله ﷺ، حتى لا يُقاتل الناس، وهي التوحيد بالله والشهادة لرسوله بالنبوة وإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة.

(4) ينظر: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص 385.

(5) قال النووي: إن معناه أن هذه خصال نفاق، وصاحبها شبيه بالمنافقين في هذه الخصال ومتخلف بأخلاقهم. فتح الباري، 84/2.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملية الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري ./

بين عبارتي الشرط والجواب يقوم على وجه الملازمة، فإن كذب وحديث المنافق أمران متلازمان.

كما جاء هذا الشكل في قوله **ع**: (إِذَا صَلَّحْتَ صَلَّحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ)<sup>(1)</sup>. فقد جاءت جملة الشرط في التركيب الأول ماضوية، وكذلك الجواب، والشيء نفسه في التركيب الثاني. كما وردت الجملتان مصدرتين بـ"إذا"، وهي بمعنى "إن" - في هذا الحديث-؛ لتضمّنها معنى مشكوك بحصوله<sup>(2)</sup>، لأن حصول الصلاح أو الفساد على الشك؛ فقد يحصل وقد لا يحصل، أما الدلالة الزمنية للأداة "إذا" فلا تكفي بإفادة الماضي أو المستقبل، وإنما تفيد الزمن المستمر العام، يقول السيوطي: «تُسْتَعْمَلُ "إِذَا" لِلإِسْتِمْرَارِ فِي الأَحْوَالِ المَاضِيَةِ وَالحَاضِرَةِ وَالمُسْتَقْبَلِيَّةِ كَمَا يُسْتَعْمَلُ الفِعْلُ المِضَارِعُ لِذَلِكَ، مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: [وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى]<sup>(3)</sup>»،<sup>(4)</sup> ويصدق كلام السيوطي على قوله تعالى: [وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا]<sup>(5)</sup>. وكذلك حكم "إذا" في جملة (إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله)؛ ذلك أن زمن حدوث الصلاح أو الفساد للقلب عام، فأينما صلح القلب صلح الجسد، في الماضي أو الحاضر أو المستقبل.

(1) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه، حديث رقم 51، 36/1، من حديث

النعمان بن بشير ت.

(2) ينظر: معاني النحو، 69/4.

(3) سورة النساء، الآية/142.

(4) الزمن في القرآن الكريم، ص 272.

(5) سورة الفرقان، الآية/71-72.

ومن صور هذا الشكل -أيضا- ما روي عن أنس موقوفاً أن النبي **ع**: «كَانَ إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلَاثًا»<sup>(1)</sup>، ونصّ الحديث ما يلي: «عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ **ع** أَنَّهُ كَانَ إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلَاثًا حَتَّى تُفْهَمَ عَنْهُ، وَإِذَا أَتَى عَلَى قَوْمٍ فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ سَلَّمَ عَلَيْهِمْ ثَلَاثًا».

هذه الصورة جاءت فيها الجملة الشرطية خبراً لـ "كان"، وهي في محلّ نصب، والتقدير: (وكان النبي **ع** إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً). وزمن الفعل في عبارة (كان إذا تكلم) ماضٍ، بقرينة (كان) التي تفيد المضي، دلّ على ذلك أن الحديث روي موقوفاً عن أنس بن مالك **ت**، حيث حكاه بعد وفاة النبي **ع**، ومعنى الحديث: كان النبي **ع** -في حياته- إذا تكلم بكلمة؛ أي جملة مفيدة<sup>(2)</sup> أعادها ثلاثاً «حَتَّى تُفْهَمَ عَنْهُ»<sup>(3)</sup>، فيفهم من الحديث استحباب إعادة الكلام ثلاثاً من المعلم حتى يفهم المتعلم محتوى الكلام. ومن صور هذا الشكل التي جاءت فيها الجملة الشرطية ذات فعلين ماضيين - لكن تتوسط الشرط والجواب جملة اعتراضية- ما جاء في الحديث نفسه في قوله: «وَإِذَا أَتَى عَلَى قَوْمٍ فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ - سَلَّمَ عَلَيْهِمْ ثَلَاثًا»<sup>(4)</sup>.

**الشكل الثاني** - أداة الشرط "إذا" + جملة الشرط (ماضوية) + جملة الجواب (مضارعية).

(1) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب من أعاد الحديث ثلاثاً، حديث رقم، 36، 58/1، من حديث أنس

بن مالك **ت** موقوفاً.

(2) فتح الباري، 172/2.

(3) المرجع نفسه، 172/2.

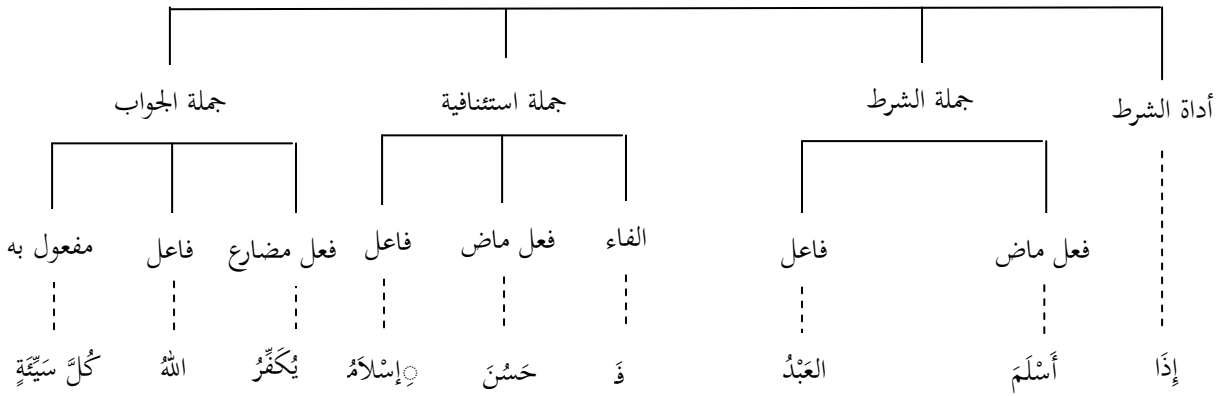
(4) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب من أعاد الحديث ثلاثاً حتى يفهم عنه، حديث رقم، 36، 58/1.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري

./

وهذا الشكل له صورة واحدة في المدونة جاء فيها فعلا الشرط والجواب متخالفين

في الزمن، فالأول ماضٍ، والثاني مضارع، كان هذا في قوله **ع**: «إِذَا أَسْلَمَ الْعَبْدُ فَحَسُنَ إِسْلَامُهُ يُكْفِّرُ اللَّهُ عَنْهُ كُلَّ سَيِّئَةٍ»<sup>(1)</sup>، ونصّ الحديث ما يلي: «عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ **ع** قَالَ: إِذَا أَسْلَمَ الْعَبْدُ فَحَسُنَ إِسْلَامُهُ يُكْفِّرُ اللَّهُ عَنْهُ كُلَّ سَيِّئَةٍ كَانَ زَلَفَهَا، وَكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ الْقِصَاصُ، الْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِمِائَةِ ضِعْفٍ، وَالسَّيِّئَةُ بِمِثْلِهَا، إِلَّا أَنْ يَتَحَاوَرَ اللَّهُ عَنْهَا». والشاهد منه:



إن فعلي الشرط والجواب متخالفان؛ ففعل الشرط ماضٍ، وفعل الجواب مضارع،

قال ابن مالك:

وَمَاضِيَيْنِ، أَوْ مُضَارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَا - أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ<sup>(2)</sup>

حاصل النظم أن فعلي الشرط والجواب يكونان ماضيين أو مضارعين أو متخالفين؛ فيأتي الأول مضارعا والثاني ماضيا، أو يأتي الأول ماضيا والثاني مضارعا، وهو ما عليه هذا الحديث، ومثله قوله تعالى: [مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ

(1) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب حسن إسلام المرء، حديث رقم 40، 29/1، من حديث أبي

سعيد الخدري . ت.

(2) شرح ابن عقيل، 32/4.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجمله الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري

./

الِدُنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا<sup>(1)</sup>، ومثل قولنا: "إن قام زيد يُقِم عمرو"<sup>(2)</sup>.

وقد جاء فعل الشرط ماضيا في عبارة (إِذَا أَسْلَمَ) لكنه ينصرف إلى الاستقبال، والمقصود: (أَنْ يُسَلِمَ)، وذهب "مصطفى جواد" إلى أن الفعل إذا شاع وكثُر عبَّر عنه بالماضي، بخلاف ما لم يكثر، قال: «إِنَّ الْفِعْلَ الْمَعْبَّرَ عَنْهُ بِالشَّرْطِ إِذَا كَثُرَ حَدُوثُهُ اسْتُعْمِلَ الْمَاضِي، وَإِذَا قَلَّ حَدُوثُهُ اسْتُعْمِلَ الْمَضَارِعُ، فَالْمَاضِي أَوْلَى بِالْكَثِيرِ لِأَنَّهُ كَالْحَادِثِ، وَالْمَضَارِعُ أَوْلَى بِالْقَلِيلِ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْدُثْ، فَهُمَا مُتَشَابِهَانِ، تَقُولُ: (مَنْ صَبَرَ ظَفَرَ) و(مَنْ سَارَ وَصَلَ) و(مَنْ جَدَّ وَجَدَ) و(مَنْ يَكْذِبُ مِنْكُمْ يُعَاقَبُ) و(مَنْ يَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا أَكْفَأَهُ مُكَافَأَةً حَسَنَةً) و(مَنْ يُخَالِفُ مِنْهُمْ يُطْرَدُ) و(إِنْ تَكُنْ وَزِيرًا تَكُنْ كَبِيرًا) وَرَغْبَةُ الْقَائِلِ كَالْكَثْرَةِ»<sup>(3)</sup>.

وهذا القول جدير بالتدبر، إذ إن مجيء فعل الشرط فعلا ماضيا دالٌّ على كثرة حدوثه وشيوعه، وهذا ما هي عليه عبارة (إِذَا أَسْلَمَ الْعَبْدُ) في الحديث؛ فحدوث الفعل (أَسْلَمَ) شائع بين الناس على عهد النبي ﷺ بدليل قوله تعالى: [وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا]<sup>(4)</sup>. كما أن جملة الشرط جاءت مصدرة بـ"إذا" التي تدلّ -في هذا الحديث- على معنى: "ما يكثر حدوثه"، وهو ما يعرف عند النحاة بـ"كثير الوقع"<sup>(5)</sup>.

(1) سورة هود، الآية/15.

(2) ينظر: شرح ابن عقيل، 33/4.

(3) المباحث اللغوية في العراق، مصطفى جواد، مطبعة العاني، بغداد، ط2، 1965م، ص48.

(4) سورة النصر، الآية/02.

(5) ينظر: معاني النحو، 71/4.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري ./.  
/

والمعنى "كثير الوقع" مثل قوله تعالى: [ إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِبَدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ]<sup>(1)</sup>. فالفعل (تداين) كثير الوقع بين الناس بقريئة الأداة (إذا).

وأما فعل الجزاء (يُكْفِّرُ) فقد جاء مرفوعاً من غير جزم، وسبب ذلك مجيء فعل الشرط ماضياً، «وَلَا يُشْتَرَطُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَنْ يُجْزَمَ فِعْلُ الْجَوَابِ إِذَا كَانَ مُضَارِعًا»<sup>(2)</sup>، فقد يأتي غير مجزوم كقول زهير:

وإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْعَبَةٍ يَقُولُ: لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرْمٌ<sup>(3)</sup>

ويرى سيبويه - في هذه الحالة - أنه مرفوع على تقدير تقديمه، فليس هو جواب الشرط ولكنّه دليله، يقول: «وَقَدْ تَقُولُ: إِنَّ أَتَيْتَنِي آتِيكَ، أَيْ: آتِيكَ إِنْ أَتَيْتَنِي»<sup>(4)</sup>. وذهب قوم من النحاة أن علّة رفع فعل الجزاء - هنا - ضعف تأثير الأداة؛ إذ لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط كونه ماضياً، فاطرد عدم التأثير في الجواب، فُرِّعَ فعل الجواب لذلك<sup>(5)</sup>.

وأشار ابن مالك في ألفيته إلى جواز رفع المضارع في الجزاء إذا كان الشرط ماضياً، قال: وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنٌ وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنٌ<sup>(6)</sup>.

(1) سورة البقرة، الآية/282.

(2) بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، دط-2003م، ص212.

(3) المرجع نفسه، ص212.

(4) المرجع نفسه، ص212.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ص212.

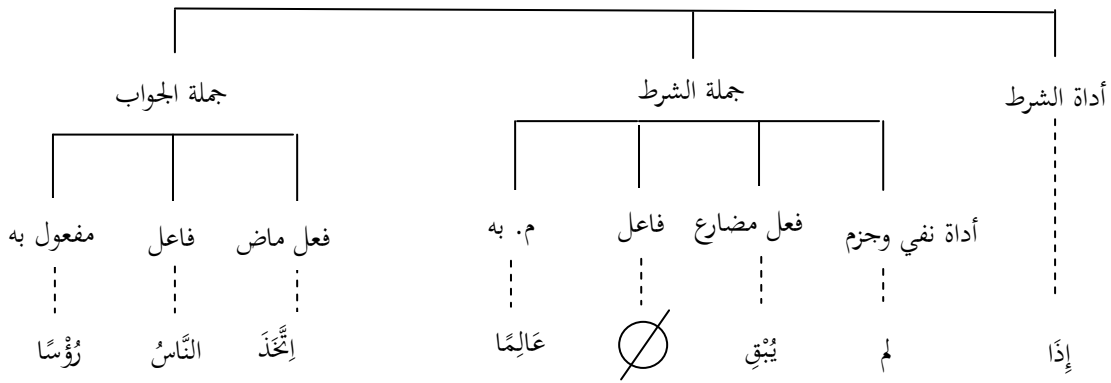
(6) شرح ابن عقيل، 35/4.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجمله الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري ./.

أي: إذا كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا - جاز جزم الجزاء ورفعها، وكلاهما حسن، مثل قولنا: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرُو، وَيَقُومُ عَمْرُو) (1).

**الشكل الثالث-** أداة الشرط "إذا" + جملة الشرط (مضارعية مجزومة بـ"لم") + جملة الجواب (ماضوية).

هذا الشكل له صورة واحدة جاء فيها فعلا الشرط والجواب متخالفين في الزمن، فالشرط مضارع مجزوم بـ"لم" والجواب ماض، ورد هذا في قوله **ع**: (إِذَا لَمْ يُبَيِّنْ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤْسًا جُهَالًا...) (2). وهذا مخطط الشكل:



ونص الحديث ما يلي: «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

**ع** قَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يُبَيِّنْ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤْسًا جُهَالًا فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا».

تركيب الجملة الشرطية جاء فيه فعل الشرط مضارعا مجزوما بـ"لم"، وفعل الجواب ماضيا، فالأول مضارع (لَمْ يُبَيِّنْ) إذ إن زمنه لا ينصرف إلى الماضي بفعل أداة القلب

(1) ينظر: شرح ابن عقيل، 35/4.

(2) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم، حديث رقم 41، 60/1، من حديث عبد الله بن عمرو .

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملية الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري ./.  
/

"لم" التي تقلب زمن المضارع إلى الماضي<sup>(1)</sup>، وقد جاءت الجملة مصدرية بـ"إذا" التي تدلّ على معنى "مقطع بحصوله" في هذا الحديث؛ لأن سياق الحديث هو إخبار الرسول ﷺ بكيفية قبض العلم في آخر الزمان، وهو قطعيّ الحدوث<sup>(2)</sup>. وصيغة "لم يفعل" - في عبارة الشرط- دالة على الاستقبال؛ فقد جاءت في سياق استقبالي هو عرض مشاهد قبض الله العلم؛ فقد جاءت عبارة "لَمْ يُبْقِ" بعد قوله ﷻ: (وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ...) فإنّ السياق هو الذي يقلب المعاني الزمنية للتراكيب كيفما كانت دلالتها الزمنية الذاتية.

وانصراف زمن صيغة "لم يفعل" إلى الاستقبال يكون بدخول أداة الشرط عليه<sup>(3)</sup>، ومثال ذلك قوله تعالى: [فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ]<sup>(4)</sup>، فقد انصرف إلى الاستقبال؛ لأنه جاء في سياق يدلّ على ذلك، وذلك قوله تعالى في الآية السابقة: [وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَيَّ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ]<sup>(5)</sup>. فمعنى "فإن لم تفعلوا" هو (فإن لم تأتوا بسورة من مثله)<sup>(6)</sup>.

(1) ينظر: معاني النحو، 4/189.

(2) ينظر: فتح الباري، 2/177.

(3) ينظر: الزمن في القرآن الكريم، ص284.

(4) سورة البقرة، الآية/24.

(5) سورة البقرة، الآية/23.

(6) ينظر: الزمن في القرآن، ص284.



**النمط الثاني: أداة الشرط [إذا] + جملة الشرط + الفاء + جملة**

أهمّ ما في هذا النمط أن جملة الجواب مرتبطة بـ"الفاء"، وتسمى فاء الربط - كما ذكرنا سابقا- واقتران الجواب بالفاء يكون في اثنتي عشرة حالة - كما ذكر النحاة-(1)، وفيها تكون جملة الجواب مختلفة عن جملة الشرط، إما من حيث النوع؛ كأن تكون اسمية وجملة الشرط فعلية، وإما من حيث الدلالة؛ كأن تكون طلبية وجملة الشرط خبرية، وإما من حيث الزمن؛ كأن يكون فعل الجواب ماضيا لفظا ومعنى، وفعل الشرط ماضيا لفظا مضارعا معنى، وإما من حيث التركيب؛ كأن تقترن جملة الجواب بـ"قد" أو حرف تنفيس "السين، سوف"، وغيرها من الحالات التي أحصاها النحاة.

وورود الجملة الشرطية معتمدة على الأداة (إذا) ومقترنة بالفاء في المدونة له أربعة أشكال، تندرج تحت كل شكل مجموعة من الصور:

**الشكل الأول/ أداة الشرط "إذا" + جملة الشرط (ماضوية) + الفاء + جملة الجواب (فعلية طلبية).**

هذا الشكل جاء في جملة الجواب مقترنة بالفاء؛ لأنّها جملة طلبية تعتمد على الأمر، ولهذا الشكل صورتان:

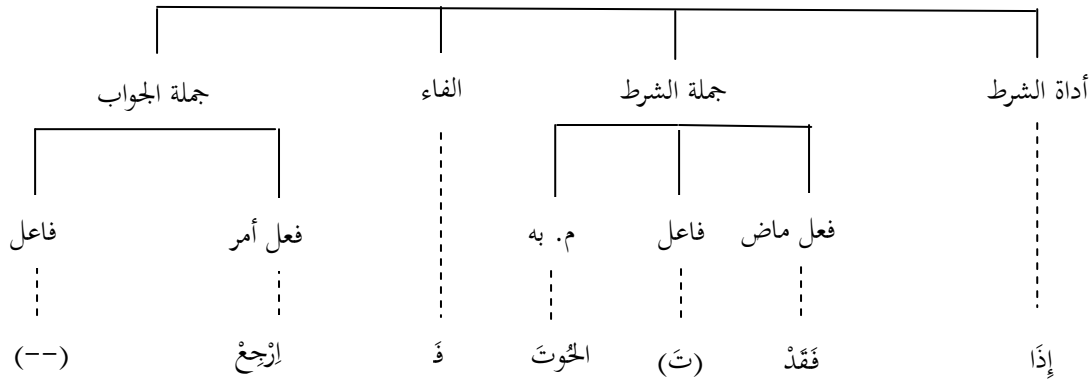
**الصورة الأولى - إذا + جملة الشرط (فعلها ماض مبني للمعلوم) + الفاء + جملة الجواب (ذات فعل أمر).**

جاءت هذه الصورة مصدرة بالأداة "إذا"، وجاءت جملة الشرط ذات فعل ماض مبني للمعلوم، واقترن فعل الجواب بالفاء؛ لأنه فعل طلبيّ (فعل أمر)، ورد هذا في قوله

(1) ينظر: جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، ص 300.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري ./.

ع: (إِذَا فَقَدْتَ الْحُوتَ فَارْجِعْ فَإِنَّكَ سَتَلْقَاهُ) <sup>(1)</sup>. ومتن الحديث من الأحاديث الطوال، نوره في ملحق المدونة.



جاء فعل الشرط مبنيًا للمعلوم، والفعل المبني للمعلوم «مَا ذُكِرَ فَاعِلُهُ فِي الْكَلَامِ» <sup>(2)</sup>، وفعل الشرط "فَقَدْتُ" مبني للمعلوم لأنه من باب (فَعَلَ يَفْعَلُ) -بفتح العين في الماضي وكسرهما في المضارع- <sup>(3)</sup>، ومثله (بَاعَ يَبِيعُ) و(جاء يَجِيءُ).

أما الفاء الواقعة في جواب الشرط فتساعد على فهم مكونات الجملة الشرطية بصورة أكثر وضوحًا، إضافة إلى قيامها بالربط <sup>(4)</sup>، وسبب اقتران الجواب بالفاء كون فعل الشرط طلبيًا، نحو قوله تعالى: [فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأَذَنَ لِمَن شِئْتَ مِنْهُمْ] <sup>(5)</sup>. وعلة اختيار الفاء للربط، أنها تفيد السبب عمومًا في الشرط وغيره، نقول: (الطفل يبكي فيضحك أخوه) و(يقوم خالد

(1) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب ما ذكر في ذهاب موسى -عليه السلام- في البحر، الحديث رقم:

16، 48/1، من حديث ابن عباس ت.

(2) جامع الدروس العربية، ص 37.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 37.

(4) ينظر: في التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر، ص 247.

(5) سورة النور، الآية/62.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري . /

فيقوم محمد)، فجيء بها في الشرط للدلالة على السبب<sup>(1)</sup>، جاء في "شرح التصريح": «وَحُصِّتِ الْفَاءُ بِذَلِكَ لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى السَّبَبِيَّةِ»<sup>(2)</sup>، وقال ابن يعيش: «فَأَتَوْا بِالْفَاءِ لِأَنَّهَا تُفِيدُ الْإِتْبَاعَ، وَتُوَدُّ أَنْ يَأَنَّ مَا بَعْدَهَا مُسَبَّبٌ عَمَّا قَبْلَهَا»<sup>(3)</sup>.

يُلاحظ أنّ هذه الجملة قد احتاجت إلى الرابط "الفاء"، لأن أنظمة الجملتين - جملة الشرط وجملة الجواب- تغايرت<sup>(4)</sup>، وهي في ذلك على نظام ما ورد في قوله تعالى: [فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ]<sup>(5)</sup>، وقوله تعالى: [فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا] <sup>(6)</sup>، فهذه الجمل الشرطية يجب اقترانها بالفاء؛ لأن الجواب إذا كان «لَا يَصْلُحُ لِأَن يُجْعَلَ شَرْطًا وَجَبَ اقْتِرَانُهُ بِالْفَاءِ، لِيُعْلَمَ ارْتِبَاطُهُ بِأَدَاةِ الشَّرْطِ»<sup>(7)</sup>، ويظل معنى الفاء الربط مع ملازمة السببية<sup>(8)</sup>، إضافة إلى أنها تعين حدود الجملتين داخل السياق الواحد في هذا النوع من الجمل<sup>(9)</sup>.

وقد عملت الفاء - في هذا الحديث- على تعيين الجزء، وإيضاح المعنى، وإن حذفها قد يؤدي إلى اللبس أو عدم اكتمال المعنى؛ فلو جاء الحديث بلفظ: (إِذَا فَقَدْتَ الْحَوْتَ

(1) ينظر: معاني النحو، 4/106.

(2) شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهرى، دار إحياء الكتب العربية، دط-دت، 2/250.

(3) شرح المفصل، ابن يعيش، طبع إدارة الطباعة المنيرية، دط-دت، 9/02.

(4) في التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر، ص 249.

(5) سورة الشرح، الآية/07.

(6) سورة الجمعة، الآية/10.

(7) الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، منشورات دار

الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1983م، ص 67.

(8) ينظر: المرجع نفسه، ص 66.

(9) ينظر: الجملة الإنشائية في ديوان محمد العيد محمد علي خليفة-دراسة نحوية-، بلقاسم دقة،

ص 252.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجمله الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري ./  
/

ارْجِعْ فَإِنَّكَ سَتَلْقَاهُ) لَعَنَّ لِلْسَامِعِ أَنْ جَمَلَةُ الْجَوَابِ هِيَ (فَإِنَّكَ سَتَلْقَاهُ) مَعَ أَنَّهَا لِلْإِسْتِنَافِ، فَلَمَّا جِيءَ بِالْفَاءِ اتَّضَحَ الْمَعْنَى وَتَمَّ الْقَصْدُ.

**الصورة الثانية- إذا+ جملة الشرط (فعلها ماض مبني للمجهول)+ الفاء+ جملة الجواب (ذات فعل أمر).**

جاءت هذه الصورة مصدرية بالأداة "إذا"، وجاءت جملة الشرط ماضوية ذات فعل مبني للمجهول، ووردت جملة الجواب أمرية طلبية مقترنة بالفاء الرابطة، ومن هذه الصورة قوله **ع**: «فَإِذَا ضُيِّعَتِ الْأَمَانَةُ فَاَنْتَظِرِ السَّاعَةَ»<sup>(1)</sup>، ونص الحديث ما يلي:

«عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ **ت** قَالَ: بَيْنَمَا النَّبِيُّ **ع** فِي مَجْلِسٍ يُحَدِّثُ الْقَوْمَ جَاءَهُ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ: مَتَى السَّاعَةُ؟، فَمَضَى رَسُولُ اللَّهِ **ع** يُحَدِّثُ فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: سَمِعَ مَا قَالَ فَكَّرَهُ مَا قَالَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ لَمْ يَسْمَعْ، حَتَّى إِذَا قَضَى حَدِيثَهُ قَالَ: أَيْنَ أَرَاهُ السَّائِلُ عَنِ السَّاعَةِ؟ قَالَ: هَا أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَإِذَا ضُيِّعَتِ الْأَمَانَةُ فَاَنْتَظِرِ السَّاعَةَ، قَالَ: كَيْفَ إِضَاعَتُهَا؟ قَالَ: إِذَا وُسِّدَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَاَنْتَظِرِ السَّاعَةَ».

دلّت الأداة "إذا" - في الشاهد- على معنى مقطوعٍ بحصوله؛ إذ إن تضييع الأمانة في آخر الزمان أمر قطعيّ الحدوث، لأن النبي **ع** في مقام الإخبار عن علامة من علامات قيام الساعة، ومن علاماتها تضييع الأمانة، وهو أمر حادث ولا ريب، ولذلك استعملت الأداة "إذا" بدل "إن" التي تقع للمشكوك والمحتمل غالباً، فلو قيل: (إِنَّ ضُيِّعَتِ الْأَمَانَةُ..) قد تُضَيِّعُ وقد لا تُضَيِّعُ، وهذا ليس من مقام الكلام، وعليه يختلّ المعنى ويتفوّض القصد.

(1) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب فضل العلم، حديث رقم: 01، 39/1، من حديث أبي هريرة **ت**.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري ./.  
/.

أما جملة الشرط فقد جاءت فعلية ذات فعل ماضي مبني للمجهول، والفعل المبني للمجهول «مَا لَمْ يُذَكَّرْ فَاعِلُهُ فِي الْكَلَامِ»<sup>(1)</sup>، بل كان محذوفا لغرض من الأغراض<sup>(2)</sup>، وقد حذف الفاعل - في هذا الحديث- لغرض الإيجاز، وهي بلاغة نبوية؛ فلو قيل: (فَإِذَا ضَيَّعَ النَّاسُ الْأَمَانَةَ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ) لكان التركيب أقل بلاغة مما هو عليه. ومن المعلوم - عند النحاة- أن الفعل يُبنى للمجهول إذا كان متعديا بنفسه<sup>(3)</sup>، مثل (يُكْرَمُ الْمُجْتَهِدُ) أو بغيره<sup>(4)</sup>، مثل: (يُرْفَقُ بِالضَّعِيفِ)، وفعل الشرط (ضَيَّعَتْ) قد تعدى بنفسه.

وأما جملة الجواب (فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ) فجاءت فعلية ذات فعل أمر ولذلك اقترنت بالفاء، فعندما يكون الفعل في عبارة الجواب "أمرا" لا يدل على حدث وحدث، وإنما يُطلب فيه إحداث حدث معين، نحو: اكتب، اذهب، فليس ثمة حدث في فعل الأمر، وهو بهذا يختلف عما ينبغي أن يكون عليه الفعل في التعليق، لذلك لزم الاستعانة بالفاء لربطه بعبارة الجواب<sup>(5)</sup>، ويصدق هذا على قوله **ع**: (إِذَا ضَيَّعَتِ الْأَمَانَةُ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ)<sup>(6)</sup>.

(1) جامع الدروس العربية، ص 37.

(2) أغراض حذف الفاعل في الفعل المبني للمجهول أهمها: الإيجاز، والعلم به، والجهل به، والخوف عليه، والخوف منه، وتحقيره، وتعظيمه وتشريفه، وإن فَعَلَ ما لا ينبغي لمثله أن يفعله، وإبهامه عن السامع. ينظر: المرجع نفسه، ص 37.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 38.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 38.

(5) ينظر: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص 380.

(6) سبق تخريجه.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري

./

ومما جاء من هذه الصورة -أيضا- قوله **ع**: «إِذَا وُسِّدَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ»<sup>(1)</sup>، ومتن الحديث سبق ذكره.

جملة الشرط ماضوية ذات فعل مبني للمجهول، وعبارة الشرط مقطوع بوصولها بقرينة الأداة "إذا" التي تصدرت الجملة الشرطية، فحدوث الشرط حاصل قطعاً؛ لأن الحديث إخبارٌ عن علامة أخرى من علامات الساعة، وهي: إسناد الأمر إلى غير أهله في آخر الزمان، وجاء فعل الشرط ماضياً مبنيّاً للمجهول "وُسِّدَ"، أي: أُسْنِدَ، قال ابن حجر: «وَأَصْلُهُ مِنَ الْوَسَادَةِ، وَكَانَ شَأْنُ الْأَمِيرِ عِنْدَهُمْ إِذَا جَلَسَ أَنْ تُثَنَّى تَحْتَهُ وَسَادَةٌ، فَقَوْلُهُ: وُسِّدَ أَيُّ: جُعِلَ لَهُ غَيْرُ أَهْلِهِ وَسَادًا»<sup>(2)</sup>.

والجملة -في هذا الشاهد- جاءت جواباً للاستفهام، وهو قول القائل: كيف إضاعتها؟ في إشارة إلى قوله **ع**: (فَإِذَا ضَيَّعَتِ الْأَمَانَةُ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ)، فكان جوابه - عليه الصلاة والسلام- بما حاصله أنّ الأمانة تُضَيَّعُ بإسناد الأمر إلى غير أهله لغلبة الجهل ورفع العلم، وذلك من جملة علامات الساعة، ومقتضاه أن العلم ما دام قائماً ففي الأمر فسحة.

والشاهد في الحديث -كذلك- أن الجملة الشرطية شارحة ومبيّنة لمعنى الجملة الشرطية السابقة لها، وهذه زيادة في التفصيل وتقريب المعنى وإيضاح القصد، إذ لو اكتفى السياق بالجملة الأولى (فَإِذَا ضَيَّعَتِ الْأَمَانَةُ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ) لأشكَلَ على السامع نوع الأمانة، فجاءت الجملة الثانية (إِذَا وُسِّدَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ) مخصّصة لنوع من الأمانة، وهي أمانة العلم، مع عدم إغفال بقية الأمانات، وهي بلاغة منه عليه الصلاة والسلام.

الشكل الثاني/ أداة الشرط "إذا" + جملة الشرط (فعلية) + الفاء + جملة الجواب (اسمية).

(1) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب فضل العلم، حديث رقم: 01، 39/1، من حديث أبي هريرة.

(2) فتح الباري، 131/2.

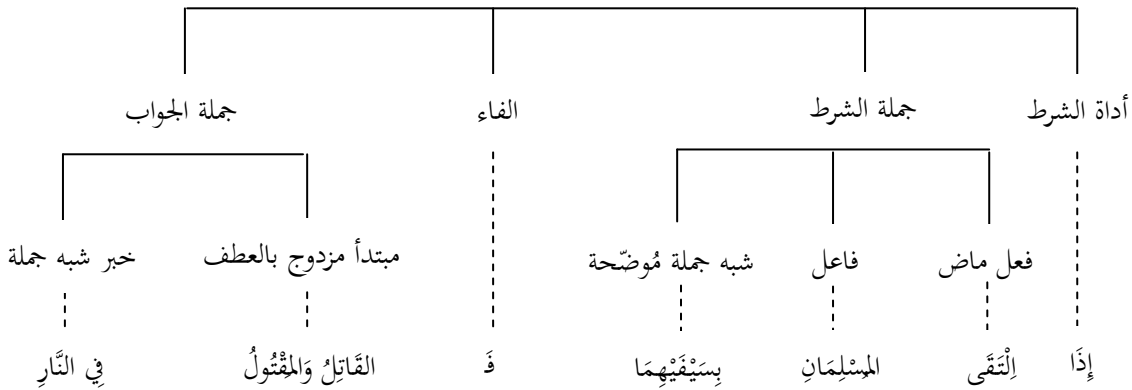
..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري

./

ورد هذا الشكل في أربعة مواضع من المدونة جاءت فيه الجملة الشرطية معتمدة على الأداة "إذا" وجاءت جملة الشرط فعلية، وجملة الجواب اسمية مقترنة بالفاء، وفيه ثلاث صور:

**الصورة الأولى-** إذا+ جملة الشرط (ماضوية)+ الفاء+ جملة الجواب (اسمية ذات مبتدأ صريح وخبر شبه جملة).

هذه الصورة جاءت فيها الجملة الشرطية مصدرية بـ "إذا" وجملة الشرط ماضوية، وجملة الجواب اسمية مقترنة بالفاء ذات مبتدأ صريح مكرر بحرف العطف، وخبر شبه جملة من جار ومجرور، كان هذا في قوله **ع**: «إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيَفِيهِمَا، فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ»<sup>(1)</sup>، ونص الحديث ما يلي: «عن أبي بكرة **ت** قال: سمعت رسول الله **ع** يقول: إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيَفِيهِمَا، فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا الْقَاتِلُ فَمَا بِالْمَقْتُولِ، قَالَ: إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ».



ما يراعى في الشاهد مجيء فعل الشرط ماضيا لفظا، وينصرف زمنه إلى الاستقبال بعد دخول "إذا" عليه والتي تدلّ على ما هو كثير الوقوع<sup>(2)</sup> في هذا الحديث؛

(1) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا...، حديث رقم: 30، 25/1، من

حديث أبي بكرة **ت**.

(2) ينظر: معاني النحو، 71/4.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري . /

إذ يكون القتال بين المسلم وأخيه وارداً، ولا يمكن القول: إن دلالة "إذا" في الحديث هي "المقطوع بحصوله" بل لكثير الوقع، لأن المقطوع بحصوله معنى يتعارض مع رسالة الإسلام، إذ لا يعقل أن يكون كل مسلم محكوماً عليه بقتال أخيه المسلم. وقد أُرِدِف فعل الشرط وفاعله (التَّقَى الْمُسْلِمَانِ) بشبه جملة من جار ومجرور (بِسَيْفَيْهِمَا)، ولها غرض دلالي؛ إذ جاءت لتوضيح نوع اللقاء بين المسلمَيْن، وهو "القتال"، فلو قيل: (إذا التقى المسلمان، فالقاتل والمقتول في النار)، لكان محكوماً على كل مسلمَيْن يلتقيان دون قتال بالنار، وهذا إحكام في النظم ودقّة في الأسلوب، تسدّ الباب أمام من يأخذ بظاهر النص.

وأما جملة الجواب فقد جاءت مقترنة بالفاء كونها اسميةً دالةً على الثبوت، وهي لا تصلح أن تكون جواباً لأمن اللبس، فجاءت الفاء لتعيين الجواب وإيضاح المعنى؛ ألا يُرى أنّا إذا حذفنا الفاء وقلنا: (إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا، الْقَاتِلُ وَالْمُقْتُولُ فِي النَّارِ) لما اتّضح المعنى ولصعب فهمه؛ إذ قد يفهم البعض أن لفظ (القاتل والمقتول) بَدَلٌ من (المسلمان) وعليه يختلّ التركيب، كما أن المعنى قد يتغيّر بتغيّر موضع الفاء في الجملة، فإذا قلنا: (إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانِ فَبِسَيْفَيْهِمَا) لعنّ للسامع أن الحديث يحثّ على القتال بين المسلمين، فلا يلتقي المسلم بأخيه إلا بالسيف، وهذا إفساد للمنهج فضلاً عن فساد التركيب.

كما يُلاحظ في جملة الجواب ازدواج المبتدأ بالعطف (فالقاتل والمقتول)، فكلا اللفظين يدخلان في حكم الجواب وهو دخول جهنّم، كما أن الخبر جاء شبه جملة من جار ومجرور (فِي النَّارِ)، والخبر شبه الجملة هو المتعلق المحذوف للجار والمجرور، ويتعلق الجار والمجرور - في رأي جمهور النحاة البصريين - بمحذوفٍ وجوباً، فقد يُقدّر بالمفرد



..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري .1/

كـ"مُسْتَقَرٌّ" و"كَايٍ نُّن"، وقد يقدر بالفعل كـ"إِسْتَقَرَّ" و"حَصَلَ"<sup>(1)</sup>؛ فتقدير الجملة الشرطية في هذا الحديث افتراضا: (إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيِّفَيْهِمَا، فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ مُسْتَقَرَّانِ فِي النَّارِ).

وسياق الجملة الشرطية في هذا الحديث يجب أن يُنظر إليه نظرة أصولية؛ فالتعليق بين عبارتي الشرط والجواب تلازمي وليس سببياً، فدخول المسلمَيْن المتقاتِلَيْنِ النار ليس سبباً عن القتال ولا متوقفاً عليه، بل قد يدخل الرجل النار دون أن يقاتل أخاه، وعليه فإن دخول المسلمَيْن النار مُلازم لقتال بعضهما البعض.

كما أن هذا الحديث عامٌّ، وهو مخصوص بنصوص عدّة من الكتاب والسنة، ولا يصدّق حكمه على كل المسلمين، وبالأخصّ الصحابة الذين امْتُحنوا بالفتنة الكبرى<sup>(2)</sup>.

**الصورة الثانية- إذا+ جملة الشرط (ماضوية)+ الفاء+ جملة الجواب (اسمية مصدرّة بلفظ "كل")**.

جاءت هذه الصورة معتمدة على الأداة (إذا) وجملة الشرط ماضوية، وجملة الجواب اسمية مقترنة بالفاء، ومصدرّة بلفظ "كل"، وخبرها جملة فعلية ذات فعل مبني للمجهول، كان هذا في قوله **ع**: «إِذَا أَحْسَنَ أَحَدُكُمْ إِسْلَامَهُ، فَكُلُّ حَسَنَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ لَهُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا»<sup>(3)</sup>، ونص الحديث ما يلي: «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ **ت** قَالَ: قَالَ رَسُولُ

(1) ينظر: في النحو العربي رؤية علمية في المنهج، الفهم، التعليم، التحليل، بلقاسم دقة، دار الهدى، عين مليلة- الجزائر، دط-دت، ص41.

(2) يجري مصطلح "الفتنة الكبرى" على ألسنة المؤرخين المسلمين في إشارة إلى الفتنة التي وقعت بين علي ومعاوية -رضي الله عنهما- بصفتين.

(3) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب حسن إسلام المرء، حديث رقم: 41، 30/1، من حديث أبي

هريرة **ت**.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري

./

الله ع: إِذَا أَحْسَنَ أَحَدُكُمْ إِسْلَامَهُ، فَكُلُّ حَسَنَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ لَهُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِمِائَةٍ ضِعْفٍ، وَكُلُّ سَيِّئَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ لَهُ بِمِثْلِهَا».

الشاهد في الجملة الشرطية أن التعليق بين الشرط والجواب سببي، فتكثير الحسنات إلى عشر أمثالها سببه تحسين إسلام المرء، وجملة جواب الشرط جاءت اسميةً مقترنةً بالفاء دالةً على الثبوت، ضمت مبتدأً بلفظ "كل"، وخبراً جملة فعلية (تُكْتَبُ لَهُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا).

ولفظ "كل" اسم يفيد الاستغراق والإحاطة بالأفراد والأجزاء<sup>(1)</sup>، ففي قوله: (فَكُلُّ حَسَنَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ لَهُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا) أفادت استغراق الحسنات جميعها، وشمولها بالزيادة إلى عشر أمثالها.

يُلاحظ أن لفظ "كل" أضيفت إلى نكرة (حَسَنَةٍ)، «فَإِذَا أُضِيفَتْ إِلَى نَكْرَةٍ أَفَادَتْ اسْتِغْرَاقَ كُلِّ فَرْدٍ مِنَ الْجِنْسِ»<sup>(2)</sup>، فتعليق الجواب على الشرط - في هذا الحديث - يقتضي أنه إذا حصل الشرط حصل الجواب بالاستغراق، أي: باستغراق كل أفرادها، وهي (الحسنات).

**الصورة الثالثة- إذا+ جملة الشرط (ماضوية)+ الفاء+ جملة الجواب (اسمية مصدرية بالضمير "هو").**

اختصت هذه الصورة باعتماد الجملة الشرطية على الأداة "إذا" وجملة الشرط (ماضوية)، وجملة الجواب مقترنة بالفاء لأنها اسمية جاءت مصدرية بالضمير "هو"، ومن

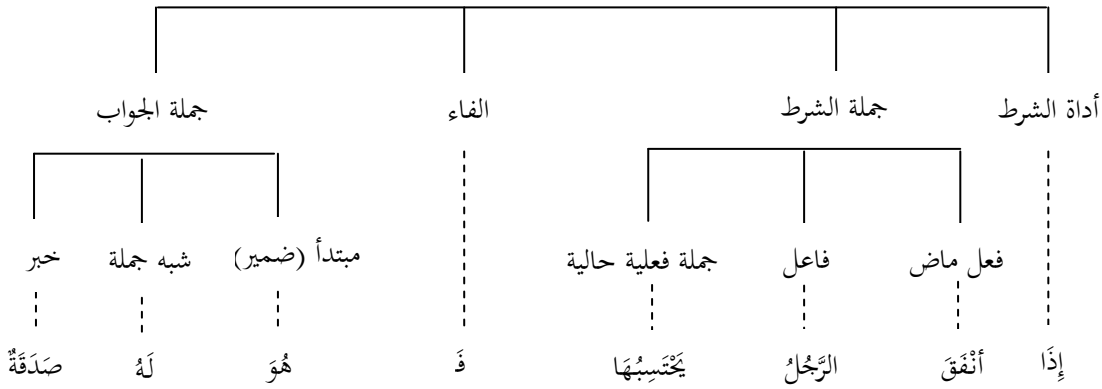
(1) ينظر: معاني النحو، 4/138.

(2) ينظر: المرجع نفسه، 4/138.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري ./.

هذه الصورة قوله **ع**: «إِذَا أَنْفَقَ الرَّجُلُ عَلَى أَهْلِهِ يَحْتَسِبُهَا، فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ»<sup>(1)</sup>، وهو متن الحديث كاملاً.

ونمثل للشاهد منه بالمخطط الآتي:



الأداة "إذا" في الشاهد جاءت لمعنى كثير الوقع، وجملة الشرط ماضوية ينصرف زمن فعلها إلى الاستقبال، وهي عبارة (أَنْفَقَ الرَّجُلُ)، وجاءت جملة الجواب اسمية دالة على الثبوت، اقتضى ذلك اقترانها بالفاء لتعيين الجزاء؛ فلو قيل: (إِذَا أَنْفَقَ الرَّجُلُ عَلَى أَهْلِهِ يَحْتَسِبُهَا هُوَ لَهُ صَدَقَةٌ) لاختلط الجواب بالشرط، ولاختل التركيب؛ حيث يعود الضمير "هو" على "الرجل" ولا يتعين الجواب.

وجملة الجواب وردت مصدرية بالضمير "هو" الذي يعود على ما ينفقه الرجل على أهله من "مال" أو غيره، وقد حذف المال إيجازاً؛ إذ تقدير الكلام: (إِذَا أَنْفَقَ الرَّجُلُ عَلَى أَهْلِهِ مَالًا..).

(1) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب ما جاء أن الأعمال بالنية، حديث رقم: 54، 37/1، من حديث

أبي مسعود .ت.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري ./.  
/

ويُلاحظ أن التعليق لا يتم بعبارة الشرط (أَنْفَقَ الرَّجُلُ عَلَى أَهْلِهِ) فحسب، بل بعاضدٍ آخر هو جملة (يَحْتَسِبُهَا) التي تعود على (النفقة)، فلا يتعلق الجواب إلا بهذه الجملة.  
ومعنى الحديث: لا تكون نفقة الرجل على أهله له صدقة إلا بأن يحتسبها لوجه الله جلّ وعلا.

ومما جاء من هذه الصورة -أيضا- قوله **ع**: (فَإِذَا فَقَدْتَهُ فَهُوَ تَمَّ..<sup>(1)</sup>)، وهو من الأحاديث الطوال، يتعدّر إirاده فيما القصد إيجازه، ونكتفي بالشاهد منه.  
هذا الحديث اقترنت فيه جملة الجواب بالفاء الرابطة لئلاّ يحدث اللبس الحاصل إذا جُرِّدَت الجملة من الفاء في قولنا: (فَإِذَا فَقَدْتَهُ هُوَ تَمَّ)؛ حيث يكون الضمير (هو) بدلا من الهاء في (فَقَدْتَهُ) وتكون الهاء فيها مُبدلاً منه، وعليه عندما يكون المسند -في عبارة الجواب- اسماً فالاسم يدل على الثبوت، والإسناد الاسمي يوحي بثبوت النسبة وتحققها، نحو: (إن تسع في الخير فالتوفيق حليفك)<sup>(2)</sup>.  
فعبارة الجواب -في هذه الحالة- جاءت مختلفة عما ينبغي أن تكون عليه من حيث إن المسند المعلق ينبغي أن يدلّ على الحدث والحدوث، أي: الأنسب فيه للتعليق أن يكون فعلا، فاقتضى ذلك اقتران الجواب بالفاء.

**الشكل الثالث/ أداة الشرط "إذا" + جملة الشرط (حذف الجواب).**

جاء هذا الشكل في ثلاثة مواضع من المدونة، وردت فيها الجملة الشرطية معتمدة على الأداة "إذا"، ووردت جملة الشرط فعلية، ولم ترد فيها جملة الجواب بل حُذفت، ومن

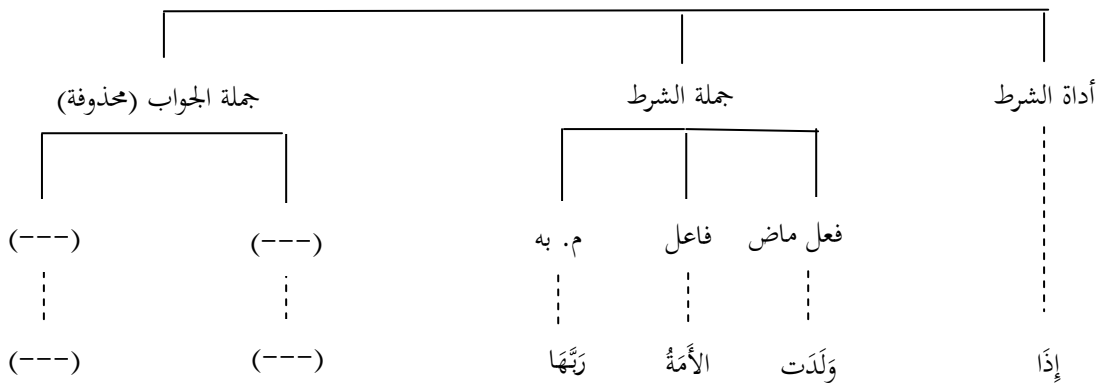
(1) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب ما يُستحبّ للعالم، حديث رقم: 63، 69/1، من حديث ابن عباس

(2) ينظر: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص 379.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري ./.

هذا الشكل قوله **ع**: «إِذَا وَلَدَتْ الْأُمَّةُ رَبَّهَا»<sup>(1)</sup>، ونورد هذا الحديث كاملاً في ملحق المدونة لطوله.

ونمثل للشاهد منه بالمخطط الآتي:



دَلَّ الشاهد على حذف العبارة الجوابية في الجملة الشرطية، وهذا من سمت كلام العرب، فالعبارة الجوابية «أَكْثَرُ أَجْزَاءِ الْجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ تَعْرُضًا لِلْحَذْفِ»<sup>(2)</sup>، وقد حُذِفَ الجواب لأنه قد دَلَّ عليه دليل سابق؛ وهو قول السائل: (متى الساعة؟) فكان جوابه **ع** بأن ذكر أشراتها<sup>(3)</sup>، فقال: (إذا ولدت الأمة ربَّها)، والتقدير: إذا ولدت الأمة ربَّها فانتظر الساعة، فالجواب معلوم لا يحتاج إلى ذكر، كما عُرِفَ معناه، يقول المبرِّد: «لَا

(1) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي **ع** عن الإيمان والإسلام والإحسان، حديث رقم: 49، 35/1، من حديث أبي هريرة **ت**.  
(2) الجملة الشرطية عند النحاة العرب، إبراهيم الشمسان، مطابع الدجوى-عابدين، ط1، 1981، ص340.

(3) جمع (شَرَطَ) بالتحريك، يعني علاماتها وقيل مقدماتها.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملية الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري

./

يَجُوزُ الحَذْفُ حَتَّى يَكُونَ المَحذُوفُ مَعْلُومًا بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنْ مُتَقَدِّمِ خَبَرٍ أَوْ مُشَاهِدَةٍ حَالٍ»<sup>(1)</sup>.

يُفهم مما تقدّم أن جملة الجواب حُذفت لأن معنى الجواب معلوم ودلّ عليه دليل، ألا يُرى أننا نقول: (إن استطعت أن تتصدّق) ونقول: (إن رأيت أن تقوم معنا) بترك الجواب، لأننا نعلم أن المخاطب على علم بمعناه، فاستغينا عنه لأجل ذلك، إذ التقدير: (إن رأيت أن تقوم معنا فافعل).

إن حذف الجزاء -في هذا الحديث- له غرض بلاغي؛ فهو لدفع الذهن إلى تصوّر عظمة الموقف في أن تلد الأمة ربّها<sup>(2)</sup>، فاستغنى عن الجواب لئلا ينشغل ذهن السامع به.

كما جاء هذا الشكل في الحديث ذاته، في قوله **ع**: «إِذَا تَطَاوَلَ رُعَاةُ الإِبِلِ البُهْمُ فِي البُنْيَانِ»<sup>(3)</sup>، حيث حُذفت الجواب لأنه معلوم - كذلك-، فالتقدير: (إذا تطاول رعاة الإبل البهم<sup>(4)</sup> في البنيان فانتظر الساعة) وهي إشارة منه -صلى الله عليه

(1) المقتضب، 81/2.

(2) اختلف العلماء في معنى هذه العبارة؛ منهم من يقول: معناه أن يكثُر العقوق في الأولاد فيعامل الولد أمّه معاملة السيّد لأمتيه من الإهانة بالسبّ والضرب والاستخدام، فأطلق عليه (ربّها) مجازاً لذلك، ومنهم من يرى أنها إشارة إلى انعكاس الأمور عند قيام الساعة، حيث يصير السيّد ضيعاً، والسافل عاليّاً. ينظر: فتح الباري، 113/2.

(3) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبيّ **ع** عن الإيمان والإسلام والإحسان، حديث رقم: 49، 35/1، من حديث أبي هريرة **ر**.

(4) البُهْمُ: بالضمّ في رواية البخاري على أنها صفة للرعاة، قال ابن حجر: «وَوَصَفُ الرُّعَاةِ بِالبُهْمِ إِمَّا لِأَنَّهْم مَجْهُولُو الأَنْسَابِ، وَمِنْهُ: أَبْهَمَ الأَمْرَ فَهُوَ مُبْهَمٌ، إِذَا لَمْ تُعْرَفْ حَقِيقَتُهُ، وَقِيلَ مَعْنَاهُ أَنَّهُمْ لَأَشْيَاءٌ لَهُمْ؛ كَقَوْلِهِ

ρ: (يُخَشِرُ النَّاسُ خُفَاةَ عُرَاةٍ بُهْمًا)». فتح الباري، 113/2.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجمله  
الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري  
./

---

وسلم- لعلامة من علامات الساعة؛ وهي أن يتناول الرعاة في البنيان، أي: يتفخرون  
ويتكاثرون به.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري /.

### رابعاً- الجملة الشرطية التي تعتمد الأداة [لو]:

اختلفت آراء النحاة قديماً في تحديد "لو"، منها أن "لو" تكون «لِمَا كَانَ سَيَقَعُ لَوْقُوعٍ غَيْرِهِ»<sup>(1)</sup>، أو أنها «حَرْفٌ شَرْطٌ فِي الْمُسْتَقْبَلِ»<sup>(2)</sup>، أو أنها «حَرْفٌ امْتِنَاعٍ لَامْتِنَاعٍ»<sup>(3)</sup>، أو أنها «حَرْفٌ لِلتَّعْلِيقِ فِي الْمَاضِي»<sup>(4)</sup>، وغير ذلك من التعريفات.

وقد اختصر ابن هشام القول فيها: «إِنَّ الشَّرْطَ مَتَى كَانَ مُسْتَقْبَلاً مُحْتَمَلاً، وَلَيْسَ الْمُقْصُودُ فَرَضُهُ الْآنَ، أَوْ فِيمَا مَضَى، فَهِيَ بِمَعْنَى "إِنْ"، وَمَتَى كَانَ مَاضِيًّا أَوْ حَالًا، أَوْ مُسْتَقْبَلاً، وَلَكِنْ قُصِدَ فَرَضُهُ الْآنَ، أَوْ فِيمَا مَضَى، فَهِيَ الْاِمْتِنَاعِيَّةُ»<sup>(5)</sup>.

واختلفوا -أيضاً- في ورود الاسم المرفوع بعدها، أو الجملة المصدرية بـ"أن"، فذهب بعضهم إلى أنه فاعل لفعل مضمر، مفسّر بالظاهر، وأن الجملة المنسوخة، مؤولة بفاعل لفعل مضمر، ورأى بعضهم أنه مبتدأ وخبره بعده، وأن الجملة المنسوخة مقدّرة بمبتدأ، خبره محذوف، أو بمبتدأ لا يحتاج إلى خبر<sup>(6)</sup>، والرأي الثاني يقوم على جواز دخولها الجملة الاسمية.

والفعل الماضي بعد "لو" كثير الاستعمال، والمضارع قليل، وجوابها يكون مسبوقة باللام، إذا كان في حالة الإثبات؛ مثل: "لو ذكرت الله لأثابك"، ومجرداً عنها إذا كان مصدرًا بأداة نفي؛ "لو جئتني ما أكرمتك"، وقد جوّز بعض النحاة حذفها مع النوع الأول وإثباتها مع الثاني<sup>(7)</sup>.

(1) الكتاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1983م، 4/424.

(2) مغني اللبيب، 1/261.

(3) شرح المفصل، ابن يعيش، 8/156.

(4) مغني اللبيب، 1/256.

(5) المرجع نفسه، 1/255.

(6) ينظر: شرح ابن عقيل، 4/49.

(7) ينظر: مغني اللبيب، 1/272.



..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري /.

وقد جاءت الجملة الشرطية المعتمدة على الأداة "لو" - في المدونة- قليلة الورد، ولها نمطان.

### النمط الأول: أداة الشرط "لو" + جملة الشرط (ماضوية) + جملة الجواب

انعقد هذا النمط على الأداة "لو"، وجملة الشرط، وجملة الجواب، وكلّ منهما احتوت على فعل ماض، وورد هذا في قوله ρ: «لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ، ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا، قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ»<sup>(1)</sup>، ونص الحديث كاملاً: «عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؓ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أُرِيْتُ النَّارَ فَإِذَا أَكْثَرُ أَهْلِهَا النِّسَاءُ يَكْفُرْنَ، قِيلَ: أَيْ كَفُرْنَ بِاللَّهِ، قَالَ: يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ وَيَكْفُرْنَ الْإِحْسَانَ، لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ، ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا، قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ».

إن جملة الجواب غير مرتبطة باللام، وعدم تصديرها بها دالٌّ على تعجيل الجواب إن تحقق الشرط<sup>(2)</sup>، وجملة الشرط (لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ...، ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا) ماضوية متّسمة بالطول، ومزدوجة بالعطف بقرينة الأداة "ثم"، وذلك لقيمة بلاغية، وهي تفصيل الحدث لتقريب المعنى؛ إذ إنّ التعليق في الجملة الشرطية - في الحديث - لا يكون بين قول المرأة (مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا) وبين إحسان الرجل لها فحسب، بل بأن يحسن لها ثم ترى منه شيئاً، أي: خطأ، فإذا ذاك يصدر منها ذلك الحكم.

والأداة "لو" دخلت على فعل ماض "أحسننت"؛ لأنه «لَا يَلِيهَا -غَالِبًا- إِلَّا مَاضٍ مَعْنَى»<sup>(3)</sup>.

(1) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب كفران العشير وكفر دون كفر، الحديث رقم: 28، 24/1، من

حديث ابن عباس ؓ.

(2) بنية الجملة في الأدب الكبير، ص 274.

(3) شرح ابن عقيل، 47/4.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملية الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري /.

وقد عاب بعض الباحثين المحدثين<sup>(1)</sup> على النحاة القدامى اعتبارهم "لو" دالة على زمن الماضي ولا تدخل إلا على الفعل الماضي، معتبرين أن هذا من شطط القدماء، وسندهم - في ذلك - قبول "لو" دخول ما هو مستقبل المعنى عليها، والشاهد على هذا قوله تعالى: [وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَدَايَهُمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا]<sup>(2)</sup>، والتقدير: "لو يتركون".

ولعل هذا الرأي قد جانب الصواب؛ وسبب ذلك أن من النحاة القدامى من جوّز وقوع الفعل المضارع بعد "لو"؛ دلّ على هذا قول ابن مالك:

«لَوْ» حَرْفٌ شَرْطِيٌّ، فِي مُضِيِّ، وَيَقِلُّ إِيْلَاؤُهَا مُسْتَقْبَلًا، لَكِنْ قُبِلَ<sup>(3)</sup>

الشاهد من قوله أنه قد يقع بعدها ما هو مستقبل المعنى، وإليه أشار بقوله: «وَيَقِلُّ إِيْلَاؤُهَا مُسْتَقْبَلًا»، وأن وقوع المضارع بعد "لو" جائز، وإليه أشار بقوله: «لَكِنْ قُبِلَ». «.

ومما جاء من هذا الشكل - في المدونة - ما روي موقوفاً عن أبي هريرة  $\tau$  أنه قال: «فَلَوْ بَشْتُهُ قُطِعَ هَذَا الْبُلْعُومُ»<sup>(4)</sup>.

(1) ينظر مثلاً: سناء حميد البياتي في كتابها الموسوم بـ"قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم"، ص358.

(2) سورة النساء، الآية/09.

(3) شرح ابن عقيل، 74/4.

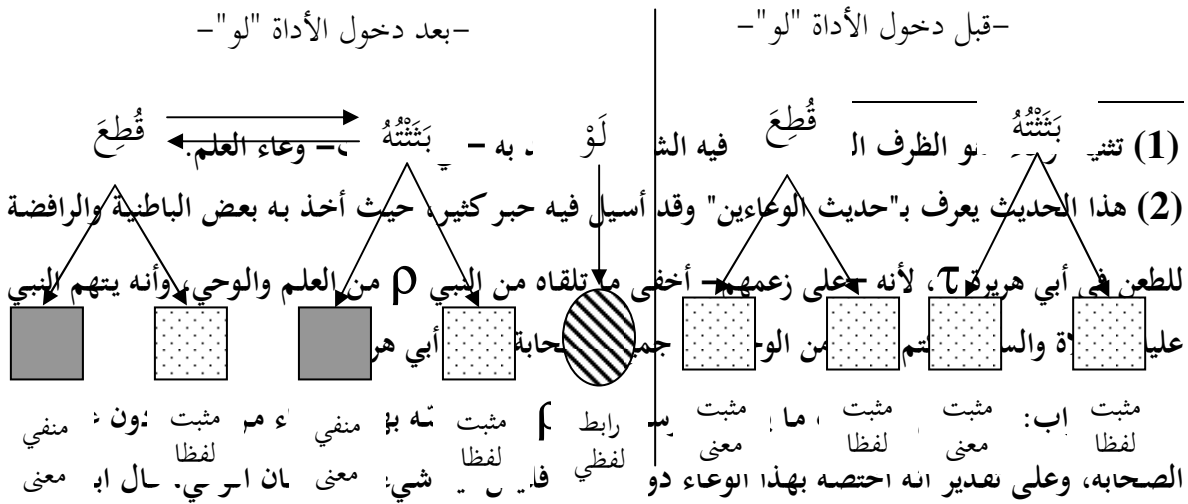
(4) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب حفظ العلم، الحديث رقم: 61، 68/1، من حديث أبي هريرة  $\tau$  موقوفاً.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري /.

ونص الحديث كاملاً: «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ  $\tau$  قَالَ: حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ  $\rho$  وَعَاءَيْنِ<sup>(1)</sup>، فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَبَشَّتُهُ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَلَوْ بَشَّتُهُ قُطِعَ هَذَا الْبُلْعُومُ»<sup>(2)</sup>.

يلحظ أن الجملة الشرطية مصدرية بـ"لو" التي دخلت على فعلين ماضيين "بشته" للشرط و"قطع" للجواب، ولا شك أن الأداة "لو" يُؤتى بها للربط بين ماضٍ وماضٍ<sup>(3)</sup>، وذلك لتعلق بينهما مثل: (لو زرتني لأكرمتك)، ولذلك يجعل "ابن قَيِّم الجوزية" الأداة "لو" ضمن الحروف والأسماء الجوازم التي أطلق عليها اسم "الروابط بين الجملتين"<sup>(4)</sup>.  
 وفعلاً الشرط والجواب (بشته-قطع) ماضيان مثبتان غير منفيين، والدلالة الحاصلة من هذا التركيب أن الفعلين المثبتين بعد دخول الأداة "لو" عليهما أصبحتا منفيين، لأنه «إِذَا دَخَلَ هَذَا الرَّابِطُ عَلَى ثُبُوتَيْنِ نَفَاهُمَا، وَإِذَا دَخَلَ عَلَى نَفْيَيْنِ أَثَبَّتَهُمَا»<sup>(5)</sup>.

والمخطط الآتي يبيِّن ذلك:



«هَذَا الْوِعَاءُ الَّذِي كَانَ لَا يَتَّظَاهَرُ بِهِ هُوَ الْحُرُوبُ وَالْفِتْنُ وَالْمَلَا حِمُّ، وَمَا وَقَعَ بَيْنَ النَّاسِ مِنَ الْحُرُوبِ وَالْقِتَالِ وَمَا سَيَقَعُ»، فالإخبار عن الحروب ليس من أصول الدين الذي لا يقوم الإسلام إلا بها، وعليه يجوز أن يخص

النبي  $\rho$  بها أبا هريرة دون غيره. ينظر: الحديث والمحدثون، محمد محمد أبو زهو، ص 154.

(3) ينظر: جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب - في ضوء نظرية النحو العالمي لتشومسكي -، مازن

الوعر، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، ط 1، 1999م، ص 25.

(4) بدائع الفوائد، ابن القيم، 41/1.

(5) جملة الشرط عند النحاة والأصوليين، ص 25.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري /.

حاصل هذا أن معنى الحديث تبسيطا: (لم يُقطع البلعوم، لأن وعاء العلم لم يُبثِّ)، ومثل ذلك قولنا: "لو جاء لأكرمته" إذ المعنى: لم أكرمه لأنه لم يأت، فدلالة النَّفي والإثبات بقريئة الأداة "لو" بيّنة ولا سبيل إلى دفعها.

### النمط الثاني: الأداة "لو" + جملة الشرط(ماضوية) + اللام + جملة

أهم ما في هذا النمط أن جملة الجواب تصدّرت بـ"اللام" المسماة (لام الجواب)<sup>(1)</sup>، وله شاهد واحد فيما روي موقوفا عن أبي ذرّ الغفاري  $\tau$  أنه قال: «لَوْ وَضَعْتُمْ الصَّمَامَةَ عَلَى هَذِهِ -وأشار إلى قفاه-<sup>(2)</sup> ثُمَّ ظَنَنْتُ أَنِّي أَنْفَعُ كَلِمَةً سَمِعْتُهَا مِنَ النَّبِيِّ  $\rho$  قَبْلَ أَنْ تُجِيزُوا عَلَيَّ، لَأَنْفَعْتُهَا»<sup>(3)</sup>.

(1) مغني اللبيب، طبعة دار الفكر، بيروت، ط1، 2005م، ص230.

(2) هذه العبارة ليست من نصّ الحديث الموقوف، بل هي زيادة من المصنّف -البخاري رحمه الله- للإيضاح.

(3) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب العلم قبل القول والعمل، 45/1، من حديث أبي ذرّ الغفاري  $\tau$  موقوفا.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري /.

اختلف النحاة في اللام الداخلة على الجواب، فمنهم من رأى أنها تؤكّد ارتباط الجملة التي بعدها بما قبلها، ومنهم من ذهب إلى أنها جواب لقسم محذوف<sup>(1)</sup>، ومنهم من قال بزيادتها للتوكيد<sup>(2)</sup>، ومنهم من أطلق عليها "المسبوقة"<sup>(3)</sup>.

لقد تعددت العناصر اللغوية في جملة الشرط (وضعت الصمامة<sup>(4)</sup> على هذه -وأشار إلى قفاه- ثم ظننت أنني أنفذ<sup>(5)</sup> كلمة سمعتها من النبي ρ قبل أن تجيزوا<sup>(6)</sup> عليّ)، هذا التعدد مفيد لتوسيع الإخبار منه τ، وفائدة "اللام" تقوية ارتباط جملة الجواب بما قبلها، مع التأني في وقوعها.

وسبب اقتران الجواب "أنفذتها" باللام، هو مجيء فعل الجواب "أنفذ" مثبتاً، ف«إِذَا كَانَ جَوَابُهَا مُثَبَّتًا فَلَا كَثْرَ اقْتِرَانُهُ بِاللَّامِ، نَحْوُ: "لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَقَامَ عَمْرُو"»<sup>(7)</sup>. أما إذا كان جواب "لو" منفيًا بـ"لم" لم تصحبها اللام؛ نقول: "لو قام زيد لم يقيم عمرو" وإن نفي بـ"ما" فالأكثر تجرّده من اللام، نحو: "لو قام زيد ما قام عمرو"، ويجوز اقترانه بها، نحو: "لو قام زيد لما قام عمرو"<sup>(8)</sup>.

(1) يرى ابن جني أن اللام بعد "لو" جواب قسم مقدّر، نحو قولنا: "لو جئت لأكرمتك"، والتقدير: "والله لو جئت لأكرمتك"، ونحو قوله تعالى: [وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ] [البقرة/103]. ينظر: مغني اللبيب، ص 230.

(2) شرح المفصل، 22/9.

(3) البرهان في علوم القرآن، 337/4.

(4) الصمامة: هو السيف الصارم الذي لا ينثني، وقيل الذي له حدّ واحد. ينظر: فتح الباري، 147/2.

(5) أي: أقدر على تبليغها. المرجع نفسه، 147/2.

(6) أي: تقطعوا عليّ رأسي. ينظر: المرجع نفسه، 147/2.

(7) شرح ابن عقيل، 51/4.

(8) ينظر: المرجع نفسه، 51/4.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري /.

### خامساً- الجملة الشرطية التي تعتمد الأداة [ما]:

أداة الشرط "ما" اسم مبهم لغير العاقل، نحو قوله تعالى: [وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ]<sup>(1)</sup>، جاء في "المقتضب": «و"ما" تكون لغير الأدميين؛ نحو: مَا تَرْكَبُ أَرْكَبُ، وَمَا تَصْنَعُ أَصْنَعُ، فَإِنْ قُلْتَ: مَا يَأْتِي آتِيهِ تُرِيدُ النَّاسَ - لَمْ يَصْلُحْ»<sup>(2)</sup>.  
و"ما" الشرطية نوعان<sup>(3)</sup>:

1. غير الزمانية: نحو قوله جلّ وعلا: [وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ]<sup>(4)</sup>، وقوله تعالى: [مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا]<sup>(5)</sup>.

2. زمانية: أثبت هذا الفارسي وابن مالك وآخرون<sup>(6)</sup>، وذلك نحو قوله تعالى: [فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ]<sup>(7)</sup>؛ أي: استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم.

وتؤدّي "ما" وظيفة الربط والتعليق داخل الجملة الشرطية، وقد ذهب بعض الباحثين المحدثين إلى أن "ما" تستعمل في الشرط على أنها إحدى أدواتي شرط أساسيتين في العربية، الثانية هي "إن"، وأنها -أي "ما"- تحتفظ بأدائها الوظيفة الشرطية حين تقع بعد ظروف وأسماء تتحوّل -باقتراها مع الأداة "ما"- إلى أدوات شرط<sup>(8)</sup>، ويتضح ذلك من خلال تتبع "ما" في الجمل التالية:  
- ما تقرأ، أقرأ.

(1) سورة البقرة، الآية/197.

(2) المقتضب، 52/2.

(3) ينظر: مغني اللبيب، ص292.

(4) سورة البقرة، الآية/215.

(5) سورة البقرة، الآية/106.

(6) ينظر: مغني اللبيب، ص292.

(7) سورة التوبة، الآية/07.

(8) ينظر: في التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر، ص235.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري /.

- متى ما تقرأ، أقرأ.

- أينما تقرأ، أقرأ.

- كيفما تقرأ، أقرأ.

- كلما تقرأ، أقرأ... أيّما تقرأ، أقرأ.

يلحظ أن "ما" في المثال الأول استعملت أداة شرط، وهي تحمل دلالتها على غير العاقل، وفي الأمثلة الأخرى اقتضرت "ما" على أداة الشرط (وظيفة التعليق) وتركبت مع ظروف وأسماء حملت إلى الأداة المركبة دلالتها السابقة كالتعميم الزماني في "متى ما" أو التعميم المكاني في "أينما" أو التعميم الحالي في "كيفما" وهكذا..<sup>(1)</sup>.

واستعمال الجملة التي تعتمد الأداة "ما" في المدونة قليل جدًا.

ومما وُجد - في المدونة - من نادر، ما روي موقوفًا عن عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها - أنها قالت: «وَكَانَ أَحَبَّ الدِّينِ إِلَيْهِ مَا دَاوَمَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ»<sup>(2)</sup>، ونصّ الحديث كاملاً: «عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا امْرَأَةٌ، قَالَ: مَنْ هَذِهِ؟ قَالَتْ: فُلَانَةٌ تَذُكِّرُ مِنْ صَلَاتِهَا، قَالَ: مَهْ، عَلَيْكُمْ بِمَا تُطِيقُونَ فَوَاللَّهِ لَا يَمَلُّ اللَّهُ حَتَّى تَمَلُّوا، وَكَانَ أَحَبَّ الدِّينِ إِلَيْهِ مَا دَاوَمَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ».

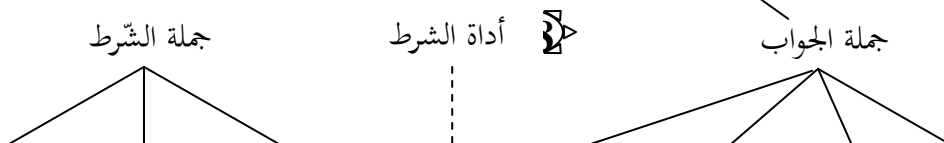
تقدّمت جملة الجواب (كان أحبّ الدين إليه) على جملة الشرط (داوم عليه

صاحبه)، وبهذا تأخذ الجملة الشرطية شكلاً واحداً، نمثل له بالمخطط الآتي:

ترتيب الجملة الشرطية

(1) ينظر: قواعد النحو العربي، ص 360.

(2) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب أحبّ الدين إلى الله أدومه، الحديث رقم: 42، 30/1، من حديث عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها - موقوفاً.



الأداة "ما" في الحديث زمانية، والتقدير: كان أحبّ الدين إليه، مدّة دوام صاحبه عليه.

إن الترتيب المألوف في الجملة الشرطية يقتضي أن تتقدّم الأداة، ليعرف منذ البدء أن المتكلّم يريد التعليق، تليها عبارة الشرط التي تضمّ الحدث المعلق عليه، ثمّ عبارة الجواب التي تضمّ الحدث المعلق<sup>(1)</sup>.

لكنّ هذا الحديث ليس على هذا الترتيب، بل تقدمت فيه عبارة الجواب على الأداة وعبارة الشرط، مع أن تقديم عبارة الجواب (كان أحبّ الدين) لن يغيّر من فكرة التعليق شيئاً، إذ التقدير: (إنّ داوم عليه صاحبه كان أحبّ الدين إليه)، والجملة الشرطية تبقى محتفظة بمعنى الشرط، مثل قوله تعالى: [فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذُّكْرَى] <sup>(2)</sup>، وكقول النابغة:

فَإِنَّكَ كَاللَّيْلِ الَّذِي هُوَ مُدْرِكِي      وَإِنْ حِلْتُ أَنَّ الْمُنْتَأَى عَنْكَ وَاسِعٌ <sup>(3)</sup>

(1) ينظر: قواعد النحو العربي، ص386.

(2) سورة الأعلى، الآية/09.

(3) ديوان النابغة الذبياني، ص81.



..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة  
الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري /.

إلا أنّ بعض النحاة رفضوا أن يكون المتقدم على الأداة هو عبارة الشرط<sup>(1)</sup>، لأن ذلك على خلاف القاعدة التي وُضعت في أن أداة الشرط تعمل الجزم، وهي لا تعمل إلا متقدمة<sup>(2)</sup>، «وَالْوَاقِعُ أَنَّ النُّصُوصَ لَا تُرْعَمُ عَلَى مُلَائِمَةِ القَاعِدَةِ، وَأَنَّ القَوَاعِدَ تَنْبَثِقُ مِنَ النُّصُوصِ ذَاتَهَا بَعْدَ إِحْصَاءِ شَامِلٍ يُعْطَى فِيهِ الحُكْمُ لِلغَالِبِ، وَيَخْرُجُ عَنِ القَاعِدَةِ مَا وَرَدَ مِنْ نَادِرٍ أَوْ شَادِّ»<sup>(3)</sup>.

والمعنى العامّ للحديث: إن أحبّ الدين إلى الله ورسوله الذي يداوم عليه صاحبه، وإن قلّ، وضابط ذلك عدم الغلوّ في الدين تسيباً أو تشدداً<sup>(4)</sup>.

(1) ينظر: قواعد النحو العربي، ص388.

(2) ينظر: الأصول في النحو، ابن السراج، 196/2.

(3) ينظر: قواعد النحو العربي، ص389.

(4) ينظر: فتح الباري، 95/2.

.: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ

الرَّجِيمِ

[وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ  
لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ  
وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ]

[سورة النحل، الآية/78] .A

## ثانياً- الجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ الَّتِي تَعْتَمِدُ الْأَدَاةَ [إِذَا]:

الأداة "إذا" إحدى أدوات الشرط التي يكثر استعمالها في لسان العرب، وأهم ما يُلاحظ على هذه الأداة ما يلي:

- يرى معظم النحاة العرب أن "إذا" لا تكون -غالباً- إلا في الأمور المقطوع بحصولها<sup>(1)</sup>، أي: التي يتحقق وقوعها، يقول المبرد: «فَإِذَا قُلْتِ: "إِذَا أَتَيْتَنِي" وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْإِثْبَانُ مَعْلُومًا، أَلَّا تَرَى إِلَى قَوْلِ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ-: [ إِذِ ا السَّمَاءِ انْفَطَرَتْ ]<sup>(2)</sup>، و[ إِذِ ا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ]<sup>(3)</sup>، و[ إِذِ ا السَّمَاءِ انشَقَّتْ ]<sup>(4)</sup>، أَنَّ هَذَا وَقِعَ لَا مَحَالَةَ»<sup>(5)</sup>.

- تعمل (إذا) معنيين: الظرفية، والشرطية، يقول سيبويه: «وَأَمَّا "إِذَا" فَلَمَّا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الدَّهْرِ، وَفِيهَا مُجَازَةٌ، وَهِيَ ظَرْفٌ»<sup>(6)</sup>، وقد تخرج عنهما كما ذكر ابن هشام<sup>(7)</sup>.

- أما زمنها فيذكر جلّ النحاة أن "إذا" للمستقبل<sup>(8)</sup>، «لَأَنَّ الشَّرْطَ لَا يَقَعُ إِلَّا عَلَى فِعْلِ لَمْ يَقَعْ»<sup>(9)</sup>، وقد ينصرف إلى الماضي والحال والاستمرار<sup>(10)</sup>.

- يردُّ بعد الأداة "إذا" الفعل الماضي والاسم، والنوع الأول كثير الاستعمال.

(1) معاني النحو، 71/4.

(2) سورة الانفطار، الآية/01.

(3) سورة التكويد، الآية/01.

(4) سورة الانشقاق، الآية/01.

(5) المقتضب، المبرد، 56/2.

(6) الكتاب، 232/4.

(7) ينظر: مغني اللبيب، 94/1.

(8) الكتاب، 232/4.

(9) المقتضب، 50/2.

(10) ينظر: المرجع نفسه، 50/2.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري ./.  
/.

- لا تجزم "إذا" الفعل إلا في الشعر اضطراراً<sup>(1)</sup>.

- اختلف النحاة العرب في عامل النصب فيها، فرأى بعضهم أنه فعل الشرط، وذهب الأكثرون إلى أنه فعل الجواب<sup>(2)</sup>، واختلاف النحاة في ذلك ناتج عن فكرة "العامل"، «لأنَّ مَسْأَلَةَ الْعَامِلِ مُتَّصِلَةٌ فِي فِكْرِهِمْ، وَلَا تُنْهَمُ لَا يَتَصَوَّرُونَ وُجُودَ حَالَةٍ إِعْرَابِيَّةٍ مَا - كَكَوْنِ الْجُمْلَةِ مَرْفُوعَةً أَوْ مَنْصُوبَةً - بِغَيْرِ عَامِلٍ لَفْظِيٍّ أَوْ مَعْنَوِيٍّ»<sup>(3)</sup>.

وهذا الاتجاه دفع بعض اللغويين العرب المحدثين<sup>(4)</sup>، إلى رفض العبارة المشهورة (إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه)؛ لأن الجزء الأول منها ينصّ على أن التعبير بـ"إذا" لا يكون إلا في المستقبل، وقد رأينا أنها تخرج عنه، وأمّا الشقّ الثاني فيطرح مسألة العامل، وهي قضية فلسفية، وعليه تكون الأداة "إذا" أداة شرط، والزمن فيها يُحدّد بالسياق.

- عدّ بعض النحاة "إذا" زائدة، في بعض التراكيب بحسب السيّاق، كقوله تعالى: [إذا السّماء انشقت] <sup>(5)</sup>، إذ أصل الكلام: (انشقت السماء) <sup>(6)</sup>.

وقد جاءت الجملة الشرطية المصدّرة بـ"إذا" في المدونة، وهي كثيرة الاستعمال؛ حيث وردت في ثلاثة وعشرين موضعاً، ولها نمطان.

(1) ينظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالويه، ص 216.

(2) ينظر: بنية الجملة في الأدب الكبير، ص 250.

(3) المرجع نفسه، ص 250.

(4) ينظر مثلاً: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 291.

(5) سورة الانشقاق، الآية/01.

(6) بنية الجملة في الأدب الكبير، ص 251.



الأداة "إذا" في الحديثين بمعنى "إن"، لأن المعنى بعدها محتمل الوقوع، وجملة الشرط فيهما ماضوية بسيطة: (إذا فعلوا<sup>(1)</sup> ذلك)، (إذا حدث)، (إذا وعد)، وجملة الجواب (عصموا<sup>(2)</sup> مني دماءهم)، وكذلك (كذب)، (أخلف) غير مصدرة بالفاء؛ لأن فعل الجواب صالح لأن يكون جوابا كونه من جنس فعل الشرط، والعلاقة بين الشرط والجواب في الحديث الثاني متصفة بالتناسق؛ لأن الكذب من جنس الكلام. أما الارتباط في الجملة الشرطية في الحديث الأول فهو ارتباط سببي؛ ذلك أن عبارة الجواب: (عصموا مني دماءهم وأموالهم) مسببة عن عبارة الشرط (فعلوا)<sup>(3)</sup> ولازمة لها، إذ إن عصمة دماء الناس سببه تحقق شروط رسول الله ﷺ، ويتحقق بتحقيقه وينعدم بانعدامه<sup>(4)</sup>.

أما الارتباط بين الشرط والجواب في الحديث الثاني: (إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف)<sup>(5)</sup> فهو ارتباط تلازمي، يقتصر فيه ارتباط عبارة الجواب بعبارة الشرط على التلازم وتنعدم السببية، فإن كذب المنافق لا يكون مسببا عن حديثه، فلا يعقل أن يكون كلام المنافق كله كذب، بل يكثر فيه ذلك، فليس ثمة سببية في هذا الحديث، والارتباط

---

(1) في قوله (فعلوا ذلك) فيه التعبير بالفعل عما بعضه قول، إما على سبيل التغليب، وإما على إرادة المعنى الأعم، إذ القول فعل اللسان؛ فعبارة "فعلوا" في الحديث تشمل الشهادتين، أي: (التوحيد). ينظر: فتح الباري، 72/2.

(2) قوله: (عصموا) أي: منعوا، وأصل العصمة من (العصام) وهو الخيط الذي يشد به فم القربة ليمنع سيلان الماء. ينظر: فتح الباري، 72/2.

(3) جملة الشرط (فعلوا) هي إشارة إلى الشروط التي وضعها رسول الله ﷺ، حتى لا يُقاتل الناس، وهي التوحيد بالله والشهادة لرسوله بالنبوة وإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة.

(4) ينظر: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص 385.

(5) قال النووي: إن معناه أن هذه خصال نفاق، وصاحبها شبيه بالمنافقين في هذه الخصال ومتخلق بأخلاقهم. فتح الباري، 84/2.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملية الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري ./

بين عبارتي الشرط والجواب يقوم على وجه الملازمة، فإن كذب وحديث المنافق أمران متلازمان.

كما جاء هذا الشكل في قوله **ع**: (إِذَا صَلَّحْتَ صَلَّحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ)<sup>(1)</sup>. فقد جاءت جملة الشرط في التركيب الأول ماضوية، وكذلك الجواب، والشيء نفسه في التركيب الثاني. كما وردت الجملتان مصدرتين بـ"إذا"، وهي بمعنى "إن" - في هذا الحديث-؛ لتضمّنها معنى مشكوك بحصوله<sup>(2)</sup>، لأن حصول الصلاح أو الفساد على الشك؛ فقد يحصل وقد لا يحصل، أما الدلالة الزمنية للأداة "إذا" فلا تكفي بإفادة الماضي أو المستقبل، وإنما تفيد الزمن المستمر العام، يقول السيوطي: «تُسْتَعْمَلُ "إِذَا" لِلإِسْتِمْرَارِ فِي الأَحْوَالِ المَاضِيَةِ وَالحَاضِرَةِ وَالمُسْتَقْبَلِيَّةِ كَمَا يُسْتَعْمَلُ الفِعْلُ المِضَارِعُ لِذَلِكَ، مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: [وَ إِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى]<sup>(3)</sup>»،<sup>(4)</sup> ويصدق كلام السيوطي على قوله تعالى: [وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا]<sup>(5)</sup>. وكذلك حكم "إذا" في جملة (إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله)؛ ذلك أن زمن حدوث الصلاح أو الفساد للقلب عام، فأينما صلح القلب صلح الجسد، في الماضي أو الحاضر أو المستقبل.

(1) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه، حديث رقم 51، 36/1، من حديث

النعمان بن بشير ت.

(2) ينظر: معاني النحو، 69/4.

(3) سورة النساء، الآية/142.

(4) الزمن في القرآن الكريم، ص272.

(5) سورة الفرقان، الآية/71-72.

ومن صور هذا الشكل أيضا ما روي عن أنس موقوفاً أن النبي **E**: «كَانَ إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلَاثًا»<sup>(1)</sup>، ونصّ الحديث ما يلي: «عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ **E** أَنَّهُ كَانَ إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلَاثًا حَتَّى تُفْهَمَ عَنْهُ، وَإِذَا أَتَى عَلَى قَوْمٍ فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ سَلَّمَ عَلَيْهِمْ ثَلَاثًا».

هذه الصورة جاءت فيها الجملة الشرطية خبراً لـ "كان"، وهي في محلّ نصب، والتقدير: (وكان النبي **E** إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً). وزمن الفعل في عبارة (كان إذا تكلم) ماضٍ، بقرينة (كان) التي تفيد المضى، دلّ على ذلك أن الحديث رويّ موقوفاً عن أنس بن مالك **T**، حيث حكاه بعد وفاة النبي **E**، ومعنى الحديث: كان النبي **E** - في حياته - إذا تكلم بكلمة؛ أي جملة مفيدة<sup>(2)</sup> أعادها ثلاثاً «حَتَّى تُفْهَمَ عَنْهُ»<sup>(3)</sup>، فيفهم من الحديث استحباب إعادة الكلام ثلاثاً من المعلم حتى يفهم المتعلم محتوى الكلام. ومن صور هذا الشكل التي جاءت فيها الجملة الشرطية ذات فعلين ماضيين - لكن تتوسط الشرط والجواب جملة اعتراضية- ما جاء في الحديث نفسه في قوله: «وَإِذَا أَتَى عَلَى قَوْمٍ فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ - سَلَّمَ عَلَيْهِمْ ثَلَاثًا»<sup>(4)</sup>.

(1) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب من أعاد الحديث ثلاثاً، حديث رقم، 36، 58/1، من حديث أنس

بن مالك **T** موقوفاً.

(2) فتح الباري، 172/2.

(3) المرجع نفسه، 172/2.

(4) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب من أعاد الحديث ثلاثاً حتى يفهم عنه، حديث رقم، 36، 58/1.



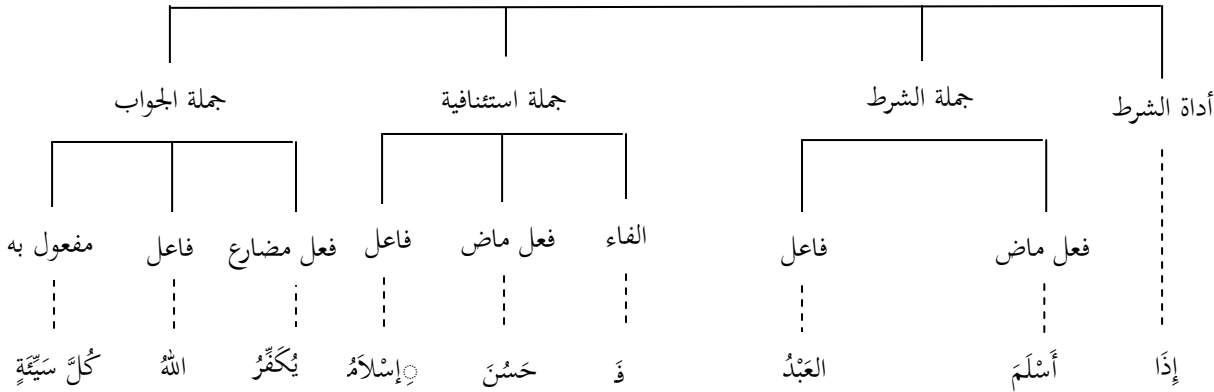
..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملية الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري

./

**الشكل الثاني-** أداة الشرط "إذا"+جملة الشرط (ماضوية)+جملة الجواب (مضارعية).

وهذا الشكل له صورة واحدة في المدونة جاء فيها فعلا الشرط والجواب متخالفين

في الزمن، فالأول ماضٍ، والثاني مضارع، كان هذا في قوله **ع**: «إِذَا أَسْلَمَ الْعَبْدُ فَحَسُنَ إِسْلَامُهُ يُكْفَرُ اللَّهُ عَنْهُ كُلَّ سَيِّئَةٍ»<sup>(1)</sup>، ونصّ الحديث ما يلي: «عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله **ع** قال: إِذَا أَسْلَمَ الْعَبْدُ فَحَسُنَ إِسْلَامُهُ يُكْفَرُ اللَّهُ عَنْهُ كُلَّ سَيِّئَةٍ كَانَ زَلْفَهَا، وَكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ الْقِصَاصُ، الْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَلِهَا إِلَى سَبْعِمِائَةٍ ضِعْفٍ، وَالسَّيِّئَةُ بِمِثْلِهَا، إِلَّا أَنْ يَتَجَاوَرَ اللَّهُ عَنْهَا». والشاهد منه:



إن فعلي الشرط والجواب متخالفان؛ ففعل الشرط ماض، وفعل الجواب مضارع،

قال ابن مالك:

وَمَاضِيَيْنِ، أَوْ مُضَارِعَيْنِ تُفِيهِمَا - أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ<sup>(2)</sup>

حاصل النظم أن فعلي الشرط والجواب يكونان ماضيين أو مضارعين أو

متخالفين؛ فيأتي الأول مضارعا والثاني ماضيا، أو يأتي الأول ماضيا والثاني مضارعا، وهو

ما عليه هذا الحديث، ومثله قوله تعالى: [مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ

(1) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب حسن إسلام المرء، حديث رقم 40، 29/1، من حديث أبي

سعيد الخدري **ت**.

(2) شرح ابن عقيل، 32/4.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري

./

الِدُنْيَا وَزِيْنَتَهَا نُوْفٌ اِلَْيْهِمْ اَعْمَالَهُمْ فِيْهَا<sup>(1)</sup>، ومثل قولنا: "إن قام زيد يُقْم عمرو"<sup>(2)</sup>.

وقد جاء فعل الشرط ماضيا في عبارة (إِذَا أَسْلَمَ) لكنه ينصرف إلى الاستقبال، والمقصود: (أَنْ يُسْلِمَ)، وذهب "مصطفى جواد" إلى أن الفعل إذا شاع وكثر عُبِّرَ عنه بالماضي، بخلاف ما لم يكثر، قال: «إِنَّ الْفِعْلَ الْمَعْبَرَّ عَنْهُ بِالْشَّرْطِ إِذَا كَثُرَ حُدُوثُهُ اسْتَعْمَلَ الْمَاضِي، وَإِذَا قَلَّ حُدُوثُهُ اسْتَعْمَلَ الْمَضَارِعَ، فَالْمَاضِي أَوْلَى بِالْكَثِيرِ لِأَنَّهُ كَالْحَادِثِ، وَالْمَضَارِعُ أَوْلَى بِالْقَلِيلِ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْدُثْ، فَهُمَا مُتَشَابِهَانِ، تَقُولُ: (مَنْ صَبَرَ ظَفَرَ) و(مَنْ سَارَ وَصَلَ) و(مَنْ جَدَّ وَجَدَ) و(مَنْ يَكْذِبُ مِنْكُمْ يُعَاقَبُ) و(مَنْ يَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا أَكْفَأُهُ مُكَافَأَةً حَسَنَةً) و(مَنْ يُخَالِفُ مِنْهُمْ يُطْرَدُ) و(إِنْ تَكُنْ وَزِيْرًا تَكُنْ كَبِيْرًا) وَرَغْبَةُ الْقَائِلِ كَالْكَثْرَةِ»<sup>(3)</sup>.

وهذا القول هامٌ وجدير بالتدبر، إذ إن مجيء فعل الشرط ماضيا دالٌّ على كثرة حدوثه وشيوعه، وهذا ما هي عليه عبارة (إِذَا أَسْلَمَ الْعَبْدُ) في الحديث؛ فحدوث الفعل (أَسْلَمَ) شائع بين الناس على عهد النبي ﷺ بدليل قوله تعالى: [وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا]<sup>(4)</sup>. كما أن جملة الشرط جاءت مصدرة بـ"إذا" التي تدلّ -في هذا الحديث- على معنى: "ما يكثر حدوثه"، وهو ما يعرف عند النحاة بـ"كثير الوقع"<sup>(5)</sup>، وذلك مثل قوله تعالى: [إِذَا

(1) سورة هود، الآية/15.

(2) ينظر: شرح ابن عقيل، 33/4.

(3) المباحث اللغوية في العراق، مصطفى جواد، مطبعة العاني، بغداد، ط2، 1965م، ص48.

(4) سورة النصر، الآية/02.

(5) ينظر: معاني النحو، 71/4.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري ./.  
.

تَدَايِنْتُمْ بِيَدَيْنِ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَآكْتَبُوهُ [1].  
فالفعل (تداين) كثير الوقع بين الناس بقريئة الأداة (إذا).

وأما فعل الجزاء (يُكْفِّرُ) فقد جاء مرفوعاً من غير جزم، وسبب ذلك هو مجيء فعل الشرط ماضياً، «وَلَا يُشْتَرَطُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَنْ يُجْزَمَ فِعْلُ الْجَوَابِ إِذَا كَانَ مُضَارِعًا» (2)، فقد يأتي غير محزوم كقول زهير:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ      يَقُولُ: لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرْمٌ (3)

ويرى سيبويه في هذه الحالة أنه مرفوع على تقدير تقديمه، فليس هو جواب الشرط ولكنه دليله، يقول: «وَقَدْ تَقُولُ: إِنْ أَتَيْتَنِي آتِيكَ، أَي: آتِيكَ إِنْ أَتَيْتَنِي» (4).

وذهب قوم من النحاة أن علة رفع فعل الجزاء -هنا- هو ضعف تأثير الأداة؛ إذ لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط كونه ماضياً اطرَدَ عدم التأثير في الجواب، فرفع فعل الجواب لذلك (5).

وأشار ابن مالك في ألفيته إلى جواز رفع المضارع في الجزاء إذا كان الشرط ماضياً، قال:

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفَعْتَ الْجَزَا حَسَنٌ      وَرَفَعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنٌ (6)

أي: إذا كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً -جاز جزم الجزاء ورفع، وكلاهما حسن، مثل قولنا: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرُو، وَيَقُومُ عَمْرُو) (7).

(1) سورة البقرة، الآية/282.

(2) بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، دط-2003م، ص212.

(3) المرجع نفسه، ص212.

(4) المرجع نفسه، ص212.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ص212.

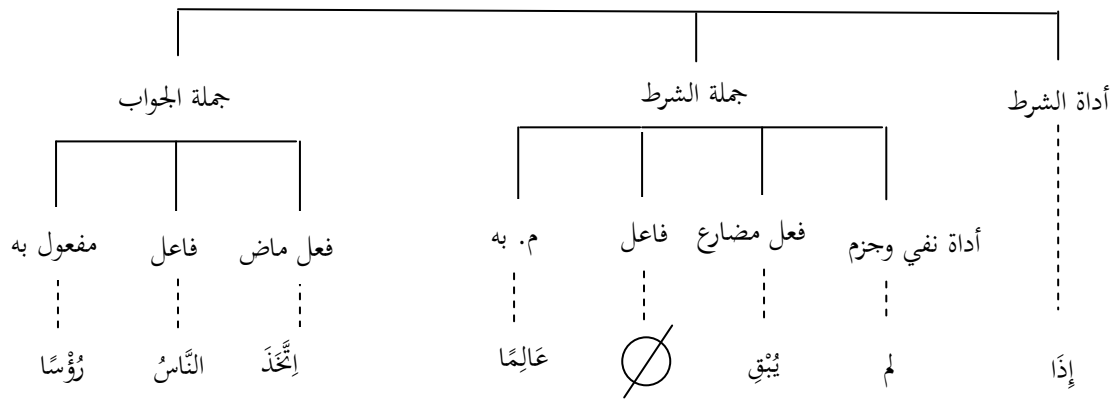
(6) شرح ابن عقيل، 35/4.

(7) ينظر: شرح ابن عقيل، 35/4.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري ./.

**الشكل الثالث- أداة الشرط "إذا" + جملة الشرط (مضارعية مجزومة بـ"لم") + جملة الجواب (ماضوية).**

وهذا الشكل له صورة واحدة جاء فيها فعلا الشرط والجواب متخالفين في الزمن، فالشرط مضارع مجزوم بـ"لم" والجواب ماض، ورد هذا في قوله **ع**: (إِذَا لَمْ يُبَيَّنَّ عَالِمًا اِتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَالًا...) (1). وهذا مخطط الشكل:



ونص الحديث ما يلي: «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

**ع** قَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَرِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يُبَيَّنَّ عَالِمًا اِتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَالًا فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا».

تركيب الجملة الشرطية جاء فيه فعل الشرط مضارعا مجزوما بـ"لم"، وفعل الجواب ماضيا، فالأول مضارع (لَمْ يُبَيَّنَّ) إذ إن زمنه لا ينصرف إلى الماضي بفعل أداة القلب "لم" التي تقلب زمن المضارع إلى الماضي (2)، وقد جاءت الجملة مصدرية بـ"إذا" التي تدلّ على معنى "مقطوع بحصوله" في هذا الحديث؛ لأن سياق الحديث هو إخبار الرسول **ع**

(1) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم، حديث رقم 41، 60/1، من حديث عبد الله بن عمرو .

(2) ينظر: معاني النحو، 189/4.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجمله الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري ./.  
/

بكيفية قبض العلم في آخر الزمان، وهو قطعيّ الحدث<sup>(1)</sup>. وصيغة "م يفعل" - في عبارة الشرط- دالة على الاستقبال؛ فقد جاءت في سياقٍ استقباليّ هو عرض مشاهد قبض الله العلم؛ فقد جاءت عبارة "لَمْ يُبْقِ" بعد قوله **ع**: (وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ...). فَإِنَّ السِّيَاقَ هُوَ الَّذِي يَقْلِبُ الْمَعَانِي الزَّمَنِيَّةَ لِلتَّرَاكِبِ كَيْفَمَا كَانَتْ دَلَالَتَهَا الزَّمَنِيَّةَ الذَّاتِيَّةَ.

وانصراف زمن صيغة "لم يفعل" إلى الاستقبال يكون بدخول أداة الشرط عليه<sup>(2)</sup>، ومثال ذلك قوله تعالى: [فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ]<sup>(3)</sup>، فقد انصرف إلى الاستقبال؛ لأنه جاء في سياقٍ يدلّ على ذلك، وذلك قوله تعالى في الآية السابقة: [وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَيَّ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ]<sup>(4)</sup>. فمعنى "فإن لم تفعلوا" هو (فإن لم تأتوا بسورة من مثله)<sup>(5)</sup>.

النمط الثاني: أداة الشرط [إذا] + جملة الشرط + الفاء + جملة

(1) ينظر: فتح الباري، 177/2.

(2) ينظر: الزمن في القرآن الكريم، ص 284.

(3) سورة البقرة، الآية/24.

(4) سورة البقرة، الآية/23.

(5) ينظر: الزمن في القرآن، ص 284.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري ./.  
/

أهمّ ما في هذا النمط أن جملة الجواب مرتبطة بـ"الفاء"، وتسمى فاء الربط - كما ذكرنا سابقا- واقتران الجواب بالفاء يكون في اثنتي عشرة حالة - كما ذكر النحاة-<sup>(1)</sup>، وفيها تكون جملة الجواب مختلفة عن جملة الشرط، إمّا من حيث النوع؛ كأن تكون اسمية وجملة الشرط فعلية، وإما من حيث الدلالة؛ كأن تكون طلبية وجملة الشرط خبرية، وإما من حيث الزمن؛ كأن يكون فعل الجواب ماضيا لفظا ومعنى، وفعل الشرط ماضيا لفظا مضارعا معنى، وإما من حيث التركيب؛ كأن تقترن جملة الجواب بـ"قد" أو حرف تنفيس "السين، سوف"، وغيرها من الحالات التي أحصاها النحاة.

وورود الجملة الشرطية معتمدة على الأداة (إذا) ومقترنة بالفاء في المدونة له أربعة أشكال، تندرج تحت كل شكل مجموعة من الصوّر:

**الشكل الأول/ أداة الشرط "إذا" + جملة الشرط (ماضوية) + الفاء + جملة الجواب (فعلية طلبية).**

هذا الشكل جاء في جملة الجواب مقترنة بالفاء؛ لأنّها جملة طلبية تعتمد على الأمر، ولهذا الشكل صورتان:

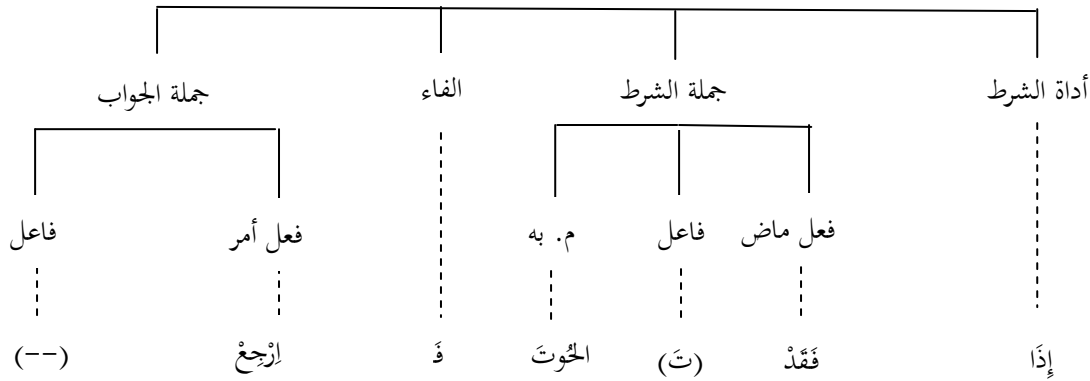
**الصورة الأولى - إذا + جملة الشرط (فعلها ماض مبني للمعلوم) + الفاء + جملة الجواب (ذات فعل أمر).**

جاءت هذه الصورة مصدّرة بالأداة "إذا"، وجاءت جملة الشرط ذات فعل ماض مبني للمعلوم، واقترن فعل الجواب بالفاء؛ لأنه فعل طلبيّ (فعل أمر)، ورد هذا في قوله

(1) ينظر: جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، ص 300.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري ./.

ع: (إِذَا فَقَدْتَ الْحُوتَ فَارْجِعْ فَإِنَّكَ سَتَلْقَاهُ) <sup>(1)</sup>. ومتن الحديث من الأحاديث الطوال،  
نورده في ملحق المدونة.



جاء فعل الشرط مبنيًا للمعلوم، والفعل المبني للمعلوم «مَا ذُكِرَ فَاعِلُهُ فِي الْكَلَامِ» <sup>(2)</sup>، وفعل الشرط "فَقَدْتُ" مبني للمعلوم لأنه من باب (فَعَلَ يَفْعَلُ) -بفتح العين في الماضي وكسرهما في المضارع- <sup>(3)</sup>، ومثله (بَاعَ يَبِيعُ) و(جاء يحيى).  
أما الفاء الواقعة في جواب الشرط فتساعد على فهم مكونات الجملة الشرطية بصورة أكثر وضوحاً، إضافة إلى قيامها بالربط <sup>(4)</sup>، وسبب اقتران الجواب بالفاء هو كون فعل الشرط طلبياً، نحو قوله تعالى: [فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأُذِن لِمَنْ شِئْتَ مِنْهُمْ] <sup>(5)</sup>. وسبب اختيار الفاء للربط، هو أنها تفيد السبب عموماً في الشرط وغيره، نقول: (الطفل يبكي فيضحك أخوه)

(1) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب ما ذكر في ذهاب موسى -عليه السلام- في البحر، الحديث رقم:

16، 48/1، من حديث ابن عباس ت.

(2) جامع الدروس العربية، ص 37.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 37.

(4) ينظر: في التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر، ص 247.

(5) سورة النور، الآية/62.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري . /

و(يقوم خالد فيقوم محمد)، فجاء بها في الشرط للدلالة على السبب<sup>(1)</sup>، جاء في "شرح التصريح": «وَحُصِّتِ الْفَاءُ بِذَلِكَ لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى السَّبَبِيَّةِ»<sup>(2)</sup>، وقال ابن يعيش: «فَأَتَوْا بِالْفَاءِ لِأَنَّهَا تُفِيدُ الْإِتْبَاعَ، وَتُوَدُّ بِأَنَّ مَا بَعْدَهَا مُسَبَّبٌ عَمَّا قَبْلَهَا»<sup>(3)</sup>.

ويلاحظ أنّ هذه الجملة قد احتاجت إلى الرابط "الفاء"، لأن أنظمة الجملتين -جملة الشرط وجملة الجواب- تغايرت<sup>(4)</sup>، وهي في ذلك على نظام ما ورد في قوله تعالى: [فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ]<sup>(5)</sup>، وقوله تعالى: [فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا] <sup>(6)</sup>، فهذه الجمل الشرطية يجب اقترانها بالفاء؛ لأن الجواب إذا كان «لَا يَصْلُحُ لِأَن يُجْعَلَ شَرْطًا وَجَبَ اقْتِرَانُهُ بِالْفَاءِ، لِيُعْلَمَ ارْتِبَاطُهُ بِأَدَاةِ الشَّرْطِ»<sup>(7)</sup>، ويظل معنى الفاء الربط مع ملازمة السببية<sup>(8)</sup>، إضافة إلى أنها تعين حدود الجملتين داخل السياق الواحد في هذا النوع من الجمل<sup>(9)</sup>.

وقد عملت الفاء -في هذا الحديث- على تعيين الجزء، وإيضاح المعنى، وإن حذفها قد يؤدي إلى اللبس أو عدم اكتمال المعنى، فلو جاء الحديث بلفظ: (إِذَا فَقَدْتَ الْحَوْتَ

(1) ينظر: معاني النحو، 106/4.

(2) شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهرى، دار إحياء الكتب العربية، دط-دت، 250/2.

(3) شرح المفصل، ابن يعيش، طبع إدارة الطباعة المنيرية، دط-دت، 02/9.

(4) في التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر، ص 249.

(5) سورة الشرح، الآية/07.

(6) سورة الجمعة، الآية/10.

(7) الجنى الدانى في حروف المعاني، المرادى، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، منشورات دار

الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1983م، ص 67.

(8) ينظر: المرجع نفسه، ص 66.

(9) - ينظر: الجملة الإنشائية في ديوان محمد العيد محمد علي خليفة-دراسة نحوية-، بلقاسم دقة،

ص 252.



..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري ./  
/

إِرْجِعْ فَإِنَّكَ سَتَلْقَاهُ) لَعَنَّ لِلْسَامِعِ أَنْ جُمْلَةُ الْجَوَابِ هِيَ (فَإِنَّكَ سَتَلْقَاهُ) مَعَ أَنَّهَا لِلِاسْتِثْنَاءِ، فَلَمَّا جِيءَ بِالْفَاءِ اتَّضَحَ الْمَعْنَى وَتَمَّ الْقَصْدُ.

**الصورة الثانية- إذا+ جملة الشرط (فعلها ماض مبني للمجهول)+ الفاء+ جملة الجواب (ذات فعل أمر).**

جاءت هذه الصورة مصدرية بالأداة "إذا"، وجاءت جملة الشرط ماضوية ذات فعل مبني للمجهول، ووردت جملة الجواب أمرية طلبية مقترنة بالفاء الرابطة، ومن هذه الصورة قوله **ع**: «فَإِذَا ضُيِّعَتِ الْأَمَانَةُ فَاَنْتَظِرِ السَّاعَةَ»<sup>(1)</sup>، ونص الحديث ما يلي:

«عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ **ت** قَالَ: بَيْنَمَا النَّبِيُّ **ع** فِي مَجْلِسٍ يُحَدِّثُ الْقَوْمَ جَاءَهُ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ: مَتَى السَّاعَةُ؟، فَمَضَى رَسُولُ اللَّهِ **ع** يُحَدِّثُ فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: سَمِعَ مَا قَالَ فَكَّرَهُ مَا قَالَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ لَمْ يَسْمَعْ، حَتَّى إِذَا قَضَى حَدِيثَهُ قَالَ: أَيْنَ أَرَاهُ السَّائِلُ عَنِ السَّاعَةِ؟ قَالَ: هَا أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَإِذَا ضُيِّعَتِ الْأَمَانَةُ فَاَنْتَظِرِ السَّاعَةَ، قَالَ: كَيْفَ إِضَاعَتُهَا؟ قَالَ: إِذَا وُسِّدَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَاَنْتَظِرِ السَّاعَةَ».

دلّت الأداة "إذا" - في الشاهد- على معنى مقطوعٍ بحصوله؛ إذ إن تضييع الأمانة في آخر الزمان أمر قطعيّ الحدوث، لأن النبي **ع** في مقام الإخبار عن علامة من علامات قيام الساعة، ومن علاماتها تضييع الأمانة، وهو أمر حادث ولا ريب، ولذلك استعملت الأداة "إذا" بدل "إن" التي تقع للمشكوك والمحتمل غالباً، فلو قيل: (إِنَّ ضُيِّعَتِ الْأَمَانَةُ..) قد تُضَيِّعُ وقد لا تُضَيِّعُ، وهذا ليس من مقام الكلام، وعليه يختلّ المعنى ويتفوّض القصد.

(1) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب فضل العلم، حديث رقم: 01، 39/1، من حديث أبي هريرة **ت**.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملية الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري ./.  
/.

أما جملة الشرط فقد جاءت فعلية ذات فعل ماضي مبني للمجهول، والفعل المبني للمجهول «مَا لَمْ يُذَكَّرْ فَاعِلُهُ فِي الْكَلَامِ»<sup>(1)</sup>، بل كان محذوفا لغرض من الأغراض<sup>(2)</sup>، وقد حذف الفاعل - في هذا الحديث- لغرض الإيجاز، وهي بلاغة نبوية؛ فلو قيل: (فَإِذَا ضَيَّعَ النَّاسُ الْأَمَانَةَ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ) لكان التركيب أقل بلاغة مما هو عليه. ومن المعلوم - عند النحاة- أن الفعل يُبنى للمجهول إذا كان متعديا بنفسه<sup>(3)</sup>، مثل (يُكْرَمُ الْمُجْتَهِدُ) أو بغيره<sup>(4)</sup>، مثل: (يُرْفَقُ بِالضَّعِيفِ)، وفعل الشرط (ضَيَّعَتْ) قد تعدى بنفسه.

وأما جملة الجواب (فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ) فجاءت فعلية ذات فعل أمر ولذلك اقترنت بالفاء، فعندما يكون الفعل في عبارة الجواب "أمرا" لا يدل على حدث وحدث، وإنما يُطلب فيه إحداث حدث معين، نحو: اكتب، اذهب، فليس ثمة حدث في فعل الأمر، وهو بهذا يختلف عما ينبغي أن يكون عليه الفعل في التعليق، لذلك لزم الاستعانة بالفاء لربطه بعبارة الجواب<sup>(5)</sup>، ويصدق هذا على قوله **ع**: (إِذَا ضَيَّعَتْ الْأَمَانَةُ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ)<sup>(6)</sup>.

(1) جامع الدروس العربية، ص 37.

(2) أغراض حذف الفاعل في الفعل المبني للمجهول أهمها: الإيجاز، العلم به، الجهل به، الخوف عليه، الخوف منه، تحقيقه، تعظيمه وتشريفه، إن فَعَلَ ما لا ينبغي لمثله أن يفعله، إبهامه عن السامع. ينظر: المرجع نفسه، ص 37.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص 38.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص 38.

(5) ينظر: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص 380.

(6) سبق تخريجه.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري

./

ومما جاء من هذه الصورة -أيضا- قوله **ع**: «إِذَا وُسِّدَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ»<sup>(1)</sup>، ومتن الحديث سبق ذكره.

جملة الشرط ماضوية ذات فعل مبني للمجهول، وعبارة الشرط مقطوع بوصولها بقرينة الأداة "إذا" التي تصدرت الجملة الشرطية، فحدوث الشرط حاصل قطعاً؛ لأن الحديث إخبارٌ عن علامة أخرى من علامات الساعة، وهي: إسناد الأمر إلى غير أهله في آخر الزمان، وجاء فعل الشرط ماضياً مبنيّاً للمجهول "وُسِّدَ"، أي: أُسْنِدَ، قال ابن حجر: «وَأَصْلُهُ مِنَ الْوَسَادَةِ، وَكَانَ شَأْنُ الْأَمِيرِ عِنْدَهُمْ إِذَا جَلَسَ أَنْ تُثَنَّى تَحْتَهُ وَسَادَةٌ، فَقَوْلُهُ: وُسِّدَ أَيُّ: جُعِلَ لَهُ غَيْرُ أَهْلِهِ وَسَادًا»<sup>(2)</sup>.

والجملة -في هذا الشاهد- جاءت جواباً للاستفهام، وهو قول القائل: كيف إضاعتها؟ في إشارة إلى قوله **ع**: (فَإِذَا ضَيَّعَتِ الْأَمَانَةُ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ)، فكان جوابه - عليه الصلاة والسلام- بما حاصله أنّ الأمانة تُضَيَّعُ بإسناد الأمر إلى غير أهله لغلبة الجهل ورفع العلم، وذلك من جملة علامات الساعة، ومقتضاه أن العلم ما دام قائماً ففي الأمر فسحة.

والشاهد في الحديث -كذلك- أن الجملة الشرطية شارحة ومبيّنة لمعنى الجملة الشرطية السابقة لها، وهذه زيادة في التفصيل وتقريب المعنى وإيضاح القصد، إذ لو اكتفى السياق بالجملة الأولى (فَإِذَا ضَيَّعَتِ الْأَمَانَةُ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ) لأشكَلَ على السامع نوع الأمانة، فجاءت الجملة الثانية (إِذَا وُسِّدَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ) مخصّصة لنوع من الأمانة، وهي أمانة العلم، مع عدم إغفال بقية الأمانات، وهي بلاغة منه عليه الصلاة والسلام.

(1) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب فضل العلم، حديث رقم: 01، 39/1، من حديث أبي هريرة **ت**.

(2) فتح الباري، 131/2.



ما يراعى في الشاهد هو مجيء فعل الشرط ماضيا لفظا، وينصرف زمنه إلى الاستقبال بعد دخول "إذا" عليه والتي تدلّ على ما هو كثير الوقع<sup>(1)</sup> في هذا الحديث؛ إذ يكون القتال بين المسلم وأخيه واردا، ولا يمكن القول: إن دلالة "إذا" في الحديث هي "المقطوع بحصوله" بل لكثير الوقع، لأنّ المقطوع بحصوله معنى يتعارض مع رسالة الإسلام، إذ لا يعقل أن يكون كل مسلم محكوما عليه بقتال أخيه المسلم.

وقد أُرِدَف فعل الشرط وفاعله (التَّقَى الْمُسْلِمَانَ) بشبه جملة من جار ومجرور (بِسَيِّئِهِمَا)، ولها غرض دلالي هام؛ إذ جاءت لتوضيح نوع اللقاء بين المسلمَيْن، وهو "القتال"، فلو قيل: (إذا التقى المسلمان، فالقاتل والمقتول في النار)، لكان محكوما على كل مسلمَيْن يلتقيان دون قتال بالنار، وهذا إحكام في النظم ودقّة في الأسلوب، تسدّ الباب أمام من يأخذ بظاهر النصّ.

وأما جملة الجواب فقد جاءت مقترنة بالفاء كونها اسمية دالة على الثبوت، وهي لا تصلح أن تكون جوابا لأمن اللبس، فجاءت الفاء لتعيين الجواب وإيضاح المعنى؛ ألا يُرى أنّا إذا حذفنا الفاء وقلنا: (إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانَ بِسَيِّئِهِمَا، الْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ) لما اتّضح المعنى ولصعب فهمه؛ إذ قد يفهم البعض أن لفظ (القاتل والمقتول) بَدَلٌ من (المسلمان) وعليه يحتلّ التركيب، كما أن المعنى قد يتغيّر بتغيّر موضع الفاء في الجملة، فإذا قلنا: (إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانَ فَبِسَيِّئِهِمَا) لعنّ للسامع أن الحديث يحثّ على القتال بين المسلمين، فلا يلتقي المسلم بأخيه إلا بالسيف، وهذا إفساد للمنهج فضلا عن فساد التركيب.

كما يُلحظ في جملة الجواب ازدواج المبتدأ بالعطف (فالقاتل والمقتول)، فكلا اللفظين يدخلان في حكم الجواب وهو دخول جهنّم، كما أن الخبر جاء شبه جملة من جار ومجرور (فِي النَّارِ)، والخبر شبه الجملة هو المتعلق المحذوف للجار والمجرور، ويتعلق

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري ./.  
/

الجار والجرور - في رأي جمهور النحاة البصريين- بمحذوفٍ وجوبًا، فقد يُقدَّر بالمفرد كـ "مُسْتَقَرٌّ" و"كَايٍ ِنٌ"، وقد يقدر بالفعل كـ "اِسْتَقَرَّ" و"حَصَلَ"<sup>(1)</sup>، فتقدير الجملة الشرطية في هذا الحديث افتراضا: (إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيِّفَيْهِمَا، فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ مُسْتَقَرَّانِ فِي النَّارِ).

وسياق الجملة الشرطية في هذا الحديث يجب أن يُنظر إلى نظرة أصولية؛ فالتعليق بين عبارتي الشرط والجواب تلازمي وليس سببيًا، فدخول المسلمَيْن المتقاتِلَيْنِ النار ليس مسببًا عن القتال ولا متوقفا عليه، بل قد يدخل الرجل النار دون أن يقاتل أخاه، وعليه فإن دخول المسلمَيْن النار مُلازم لقتال بعضهما البعض.

كما أن هذا الحديث عامٌّ، وهو مخصوص بنصوص عدّة من الكتاب والسنة، ولا يصدّق حكمه على كل المسلمين، وبالأخصّ الصحابة الذين امْتَحَنُوا بِالْفِتْنَةِ الْكُبْرَى<sup>(2)</sup>.

**الصورة الثانية- إذا+ جملة الشرط (ماضوية)+ الفاء+ جملة الجواب (اسمية مصدرّة بلفظ "كلّ").**

جاءت هذه الصورة معتمدة على الأداة (إذا) وجملة الشرط ماضوية، وجملة الجواب اسمية مقترنة بالفاء، ومصدرّة بلفظ "كلّ"، وخبرها جملة فعلية ذات فعل مبني للمجهول، كان هذا في قوله **ع**: «إِذَا أَحْسَنَ أَحَدُكُمْ إِسْلَامَهُ، فَكُلُّ حَسَنَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ لَهُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا»<sup>(3)</sup>، ونص الحديث ما يلي: «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ **ت** قَالَ: قَالَ رَسُولُ

(1) ينظر: في النحو العربي رؤية علمية في المنهج، الفهم، التعليم، التحليل، بلقاسم دقة، دار الهدى، عين مليلة- الجزائر، دط-دت، ص41.

(2) يجري مصطلح "الفتنة الكبرى" على ألسنة المؤرخين المسلمين في إشارة إلى الفتنة التي وقعت بين علي ومعاوية -رضي الله عنهما- بصفتين.

(3) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب حسن إسلام المرء، حديث رقم: 41، 30/1، من حديث أبي هريرة **ت**.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري

./

الله ع: إِذَا أَحْسَنَ أَحَدُكُمْ إِسْلَامَهُ، فَكُلُّ حَسَنَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ لَهُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِمِائَةِ ضِعْفٍ، وَكُلُّ سَيِّئَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ لَهُ بِمِثْلِهَا».

الشاهد في الجملة الشرطية أن التعليق بين الشرط والجواب سببي، فتكثير الحسنات إلى عشر أمثالها سببه تحسين إسلام المرء، وجملة جواب الشرط جاءت اسميةً مقترنةً بالفاء دالةً على الثبوت، ضمت مبتدأً بلفظ "كل"، وخبراً جملة فعلية (تُكْتَبُ لَهُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا).

ولفظ "كل" اسم يفيد الاستغراق والإحاطة بالأفراد والأجزاء<sup>(1)</sup>، ففي قوله: (فَكُلُّ حَسَنَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ لَهُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا) أفادت استغراق الحسنات جميعها، وشمولها بالزيادة إلى عشر أمثالها.

ويلاحظ أن لفظه "كل" أضيفت إلى نكرة (حَسَنَةٍ)، «فَإِذَا أُضِيفَتْ إِلَى نَكْرَةٍ أَفَادَتْ اسْتِغْرَاقَ كُلِّ فَرْدٍ الْجِنْسِ»<sup>(2)</sup>، فتعليق الجواب على الشرط - في هذا الحديث - يقتضي أنه إذا حصل الشرط حصل الجواب بالاستغراق، أي: باستغراق كل أفرادها، وهي (الحسنات).

**الصورة الثالثة- إذا+ جملة الشرط (ماضوية)+ الفاء+ جملة الجواب (اسمية مصدرية بالضمير "هو").**

اختصت هذه الصورة باعتماد الجملة الشرطية على الأداة "إذا" وجملة الشرط (ماضوية)، وجملة الجواب مقترنة بالفاء لأنها اسمية جاءت مصدرية بالضمير "هو"، ومن

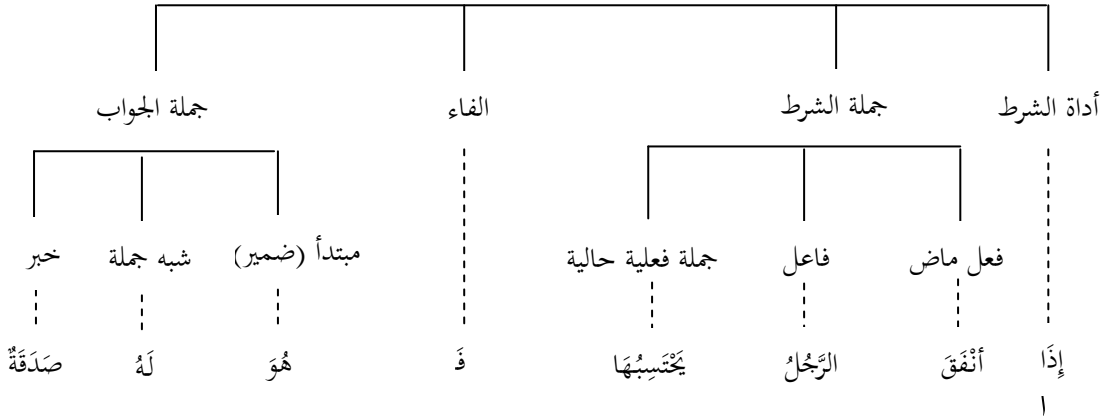
(1) ينظر: معاني النحو، 4/138.

(2) ينظر: المرجع نفسه، 4/138.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري ./.

هذه الصورة قوله **ع**: «إِذَا أَنْفَقَ الرَّجُلُ عَلَى أَهْلِهِ يَحْتَسِبُهَا، فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ»<sup>(1)</sup>، وهو متن الحديث كاملاً.

ونمثل للشاهد منه بالمخطط الآتي:



الأداة "إذا" في الشاهد جاءت لمعنى كثير الوقع، وجملة الشرط ماضوية ينصرف زمن فعلها إلى الاستقبال، وهي عبارة (أَنْفَقَ الرَّجُلُ)، وجاءت جملة الجواب اسمية دالة على الثبوت، اقتضى ذلك اقترانها بالفاء لتعيين الجزاء؛ فلو قيل: (إِذَا أَنْفَقَ الرَّجُلُ عَلَى أَهْلِهِ يَحْتَسِبُهَا هُوَ لَهُ صَدَقَةٌ) لاختلط الجواب بالشرط، ولاختل التركيب؛ حيث يعود الضمير "هو" على "الرجل" ولا يتعين الجواب.

وجملة الجواب وردت مصدرية بالضمير "هو" الذي يعود على ما ينفقه الرجل على أهله من "مال" أو غيره، وقد حذف المال إيجازاً؛ إذ تقدير الكلام: (إذا أنفق الرجل على أهله مالاً..).

ويلاحظ أن التعليق لا يتم بعبارة الشرط (أَنْفَقَ الرَّجُلُ عَلَى أَهْلِهِ) فحسب، بل بعاضدٍ آخر هو جملة (يَحْتَسِبُهَا) التي تعود على (النفقة)، فلا يتعلق الجواب إلا بهذه الجملة.

(1) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب ما جاء أن الأعمال بالنية، حديث رقم: 54، 37/1، من حديث



..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري ./.  
/

ومعنى الحديث: لا تكون نفقة الرجل على أهله له صدقة إلا بأن يحتسبها لوجه الله جلّ وعلا.

ومما جاء من هذه الصورة -أيضا- قوله **ع**: (فَإِذَا فَقَدْتَهُ فَهُوَ تَمَّ..)<sup>(1)</sup>، وهو من الأحاديث الطّوال، يتعدّر إيراده فيما القصد إيجازه، ونكتفي بالشاهد منه. هذا الحديث اقترنت فيه جملة الجواب بالفاء الرابطة لألاّ يحدّث اللبس الحاصل إذا جرّدت الجملة من الفاء في قولنا: (فَإِذَا فَقَدْتَهُ هُوَ تَمَّ)؛ حيث يكون الضمير (هو) بدلا من الهاء في (فَقَدْتَهُ) وتكون الهاء فيها مُبدلاً منه، وعليه عندما يكون المسند -في عبارة الجواب- اسماً فالاسم يدل على الثبوت، والإسناد الاسمي يوحى بثبوت النسبة وتحققها، نحو: (إن تسع في الخير فالتوفيق حليفك)<sup>(2)</sup>.

فعبارة الجواب -في هذه الحالة- جاءت مختلفة عما ينبغي أن تكون عليه من حيث إن المسند المعلق ينبغي أن يدلّ على الحدث والحدوث، أي: الأنسب فيه للتعليق أن يكون فعلا، فافتضى ذلك اقتران الجواب بالفاء.

**الشكل الثالث/ أداة الشرط "إذا" + جملة الشرط (حذف الجواب).**

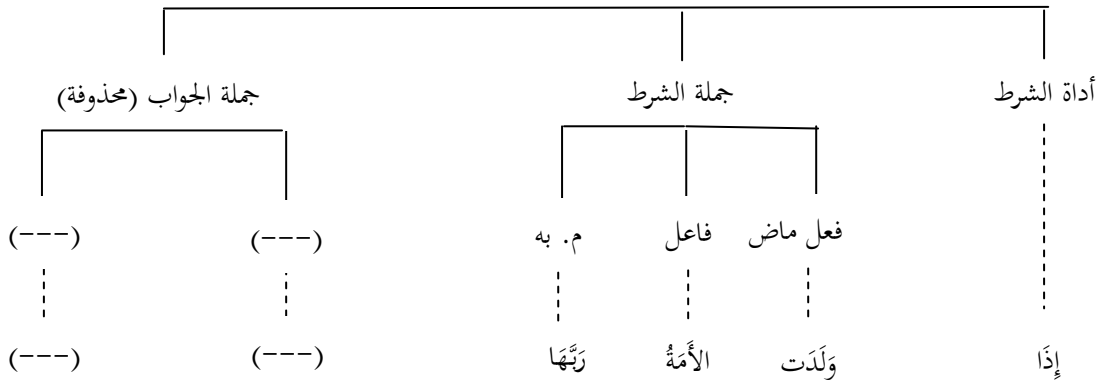
جاء هذا الشكل في ثلاثة مواضع من المدونة، وردت فيها الجملة الشرطية معتمدة على الأداة "إذا"، ووردت جملة الشرط فعلية، ولم ترد فيها جملة الجواب بل حُذفت، ومن هذا الشكل قوله **ع**: «إِذَا وَلَدَتِ الْأُمَّةُ رَبَّهَا»<sup>(3)</sup>، ونورد هذا الحديث كاملا في ملحق المدونة لطوله.

---

(1) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب ما يُستحبّ للعالم، حديث رقم: 63، 69/1، من حديث ابن عباس .  
.

(2) ينظر: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص 379.

(3) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبيّ **ع** عن الإيمان والإسلام والإحسان، حديث رقم: 49، 35/1، من حديث أبي هريرة .  
.



دَلَّ الشاهد على حذف العبارة الجوابية في الجملة الشرطية، وهذا من سمت كلام العرب، فالعبارة الجوابية «أَكْثَرُ أَجْزَاءِ الْجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ تَعْرِضًا لِلْحَذْفِ»<sup>(1)</sup>، وقد حُذِفَ الجواب لأنه قد دَلَّ عليه دليل سابق؛ وهو قول السائل: (متى الساعة؟) فكان جوابه **ع** بأن ذكر أشراطها<sup>(2)</sup>، فقال: (إذا ولدت الأمة ربَّها)، والتقدير: إذا ولدت الأمة ربَّها فانتظر الساعة، فالجواب معلوم لا يحتاج إلى ذكر، كما عُرِفَ معناه، يقول المبرِّد: «لَا يَجُوزُ الْحَذْفُ حَتَّى يَكُونَ الْمَحْذُوفُ مَعْلُومًا بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنْ مُتَقَدِّمِ خَبَرٍ أَوْ مُشَاهِدَةٍ حَالٍ»<sup>(3)</sup>.

يُفْهَمُ مما تقدّم أن جملة الجواب حُذِفَتْ لأن معنى الجواب معلوم ودلّ عليه دليل، ألا يُرى أننا نقول: (إن استطعت أن تتصدّق) ونقول: (إن رأيت أن تقوم معنا) بترك الجواب، لأننا نعلم أن المخاطب على علم بمعناه، فاستغينا عنه لأجل ذلك، إذ التقدير: (إن رأيت أن تقوم معنا فافعل).

(1) الجملة الشرطية عند النحاة العرب، إبراهيم الشمسان، مطابع الدجوى-عابدين، ط1، 1981، ص340.

(2) جمع (شَرَطَ) بالتحريك، يعني علاماتها وقيل مقدماتها.

(3) المقتضب، 81/2.

..... الفصل الثاني- دراسة تطبيقية للجملية الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري ./

إن حذف الجزاء -في هذا الحديث- له غرض بلاغي؛ فهو لدفع الذهن إلى تصوّر عظمة الموقف في أن تلد الأمة ربّهما<sup>(1)</sup>، فاستغنى عن الجواب لألاً ينشغل ذهن السامع به.

كما جاء هذا الشكل في الحديث ذاته، في قوله **ع**: «إِذَا تَطَاوَلَ رُعَاةُ الْإِبِلِ الْبُهْمُ فِي الْبُنْيَانِ»<sup>(2)</sup>، حيث حُذِفَ الجواب لأنه معلوم - كذلك-، فالتقدير: (إذا تطاول رعاة الإبل البهم<sup>(3)</sup> في البنيان فانتظر الساعة) وهي إشارة منه -صلى الله عليه وسلم- لعلامة من علامات الساعة؛ وهي أن يتطاول الرعاة في البنيان، أي: يتفاخرون ويتكاثرون به.

(1) اختلف العلماء في معنى هذه العبارة؛ منهم من يقول: معناه أن يكثُر العقوق في الأولاد فيعامل الولد أمّه معاملة السيّد لأمتيه من الإهانة بالسبّ والضرب والاستخدام، فأطلق عليه (ربّها) مجازاً لذلك، ومنهم من يرى أنها إشارة إلى انعكاس الأمور عند قيام الساعة، حيث يصير السيّد ضيعاً، والسافل عاليّاً. ينظر: فتح الباري، 113/2.

(2) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبيّ **ع** عن الإيمان والإسلام والإحسان، حديث رقم: 49، 35/1، من حديث أبي هريرة **ر**.

(3) البُهْمُ: بالضمّ في رواية البخاري على أنها صفة للرعاة، قال ابن حجر: «وَوَصَفُ الرُّعَاةِ بِالْبُهْمِ إِمَّا لِأَنَّهُمْ مَجْهُوُلُوا الْأَنْسَابِ، وَمِنْهُ: أَبْهَمَ الْأَمْرَ فَهُوَ مُبْهَمٌ، إِذَا لَمْ تُعْرَفْ حَقِيقَتُهُ، وَقِيلَ مَعْنَاهُ أَنَّهُمْ لَا شَيْءَ لَهُمْ؛ كَقَوْلِهِ **ر**: (يُخَشِرُ النَّاسُ خُفَاةَ عُرَاةٍ بُهْمًا)». فتح الباري، 113/2.

بعد الدراسة والتحليل لتراكيب "الجملة الشرطية في كتابي الإيمان والعلم من صحيح البخاري"، لا غرو أن نظام الجملة الشرطية في المدونة قد اتضح واستبان، لأن الدراسة بنيت على دعامتين: اللّحظ النظري لنظام الجملة الشرطية من نواح متعددة، وطريقة العناصر والأنماط اللغوية التي سهّلت عملية الوصف، وساعدت على استخلاص خصائص التراكيب.

من خلال تصنيف تراكيب الجملة الشرطية في كتابي "الإيمان والعلم"، ألفيناها معتمدة على خمس أدوات (إن، إذا، من، لو، ما).

ولا ريب أن هذا البحث بلغ نتائج لا يمكن التغافل عنها، يمكن إيرادها عامة، ثم خاصّة على شقّين:

#### أولاً- النتائج العامة:

1. اختلف النحاة والأصوليون على السّواء في حجية الحديث في الدّرس النحوي، وكان اختلافهم على ثلاثة اتجاهات، ومهما يكن فإن "صحيح البخاري" بوصفه مدوّنة للحديث يمكن الاستشهاد به على إثبات قواعد اللغة والنحو، لعوامل عدة أهمها:

أ- إجماع علماء الحديث على أن "صحيح البخاري" أصحّ كتاب بعد كتاب الله.  
ب- الأحاديث النبوية عامة، وأحاديث البخاري خاصة تتّسم بالإسناد، خلافاً لرواية الشعر والنثر وكلام العرب.

ج- أحاديث البخاري كلّها متّصلة السّند.

د- دراية البخاري ورواته باللغة وعلومها.

2. لم يتّفق النحاة العرب في تحديد الجملة وأنواعها، وهذا ما أثر في تصنيف الجملة الشرطية بين كونها فرعاً من الجملة الفعلية، وبين اعتبارها قسيماً للجملة العربية.

3. اختلف النحاة في تسمية "الجملة الشرطية"، فمنهم من رأى أنها لا تسمى "جملة" إلا بشقّيها "الشرط والجزاء"، ومنهم من رأى غير ذلك كما رأينا.

#### ثانياً- النتائج الخاصة:

1. إن كثيرا من تراكيب الجملة الشرطية في كتابي "الإيمان والعلم" واردة في القرآن الكريم، بل مطابقة له أحيانا، وهذا يدل على ثراء التركيب، وعدم خروجها على نظام اللغة العربية.

2. استعمال خمس أدوات من أدوات الشرط في المدونة يعدّ قليلا، بالنظر إلى عدد أدوات الشرط في العربية، ومع ذلك كان ثريا بالتراكيب العربية والظواهر اللغوية، كالتقديم والتأخير، والزيادة والنقصان وغير ذلك.

3. جلاء الاطراد النحوي للشواهد، ما يحقق دقة الأسلوب وسلامة العبارة؛ ومن أمثلة ذلك حسن استعمال الفاء الرابطة الداخلة على الجواب حتى لا يختل المعنى ويتقوّض القصد، نحو قوله **ρ**: «إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا، فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ»؛ إذ لو قيل: "إذا التقى المسلمان فبسيفَيْهِمَا" -بتغيير موضع الفاء-، لانقلب المعنى إلى الحثّ على القتال بين المسلمين بدل الألفة بينهم؛ فلو لم تُستخدم "الفاء الرابطة" بين شقي الجملة لكان المعنى غير واضح، ولذلك تُربط الجملة بالفاء وجوبا عندما تتغير الجملتان من حيث الخبر والإنشاء.

4. يكثر التعليق "المقطوع بحصوله" في كتاب "الإيمان" لمناسبة سياق الإخبار عمّا يتعلّق بالإيمان: كالغيبيات، وأشراط الساعة، وغيرها، ولذلك يطرد استعمال الأداة "إذا"؛ لأنها قريبة لفظية على هذا المعنى.

5. ورود بعض التراكيب مشتملة على عاضد الشرط؛ فلا يكفي تحقق فعل الشرط كي يتحقّق الجواب، بل يجب تحقق عاضد يقوّي دلالة الشرط، وذلك نحو قوله **ρ**: «إِذَا أَسْلَمَ الْعَبْدُ -فَحَسُنَ إِسْلَامُهُ- يُكْفِرُ اللَّهُ عَنْهُ كُلَّ سَيِّئَةٍ»، إذ إن عبارة "فحسن إسلامه" كانت عاضدا للشرط، وفي هذا تقوية للمعنى.

6. اشتغال بعض الشواهد على تراكيب نادرة الاستعمال في العربية، يمكن الاستشهاد بها على إثبات قواعد اللغة والنحو، ومن ذلك التركيب القائم على المضارعية للشرط،

والماضوية للجواب؛ وذلك في قوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ يُّقِمُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»، إذ الأغلب - في كلام العرب - أن تتفق عبارة الشرط وعبارة الجواب في الماضوية والمضارعية، أو أن تأتي الأولى ماضوية والثانية مضارعية، لا العكس كما هو في هذا الحديث، وقد جاء هذا الاستخدام بأن وردت عبارة الجواب ماضوية كي يدرك المتلقي أنها محققة بأن تمت في الزمن الماضي، أي: إن الغفران قد تمّ إن قام المؤمن ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا.

7. وجود شواهد يمكن الاستشهاد بها على إثبات قرينة الإعراب احترازًا من تغيير الأحكام والعقائد بتغيير الدلالات، ومنها عدم حذف حرف العلة من الأفعال المضارعة المجزومة، كالفعل "تراه" في قوله ρ: «فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ» مما يدلّ على أن الفعل غير واقع في جواب الشرط، وهذا مغاير لعقيدة من يقول برؤية الله - عز وجل - في الحياة الدنيا، وقد تمّ بيان ذلك.

8. هناك من الشواهد النحوية - في المدونة - ما جاء من الأحاديث الموقوفة، والتي شملت القواعد النحوية العامة التي ذكرها النحاة، مما يدلّ على بلاغتها وإحكام سبكها. لا يفوتني في هذا المقام أن أشكر أستاذي المشرف بلقاسم دفة على توجيهاته ونصائحه، داعيًا الله - جلّ وعلا - أن يتقبّل منه، إنه وليّ ذلك والقادر عليه، والله أسأل أن ينتفع بهذا العمل من يقرأه، وأن لا يحرمني أجر ما بذلت فيه من جهد هو من فضل ربّي عليّ وإكرامه لي، والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

# شكر

أشكر بعد الله عز وجل:

- والدي الكريمين اللذين علّمني كيف أكون طالبا للعلم.
- وأشكر أستاذي المشرف الدكتور "بلقاسم دفة" الذي أمدني بالعون اللازم في سبيل إتمام هذا البحث؛ فصابر واصطبر، وجاهد واجتهد، فله مني كل التقدير والاحترام.
- كما أشكر أستاذي "صلاح الدين ملاوي" الذي حبّب إلي النحو وزيّنه في قلبي، أدعو الله عز وجل أن يأخذ بيده إلى ما فيه الخير.
- كما لا أنسى كل من أعانني من قريب أو بعيد بدءا بإخوتي الأعزاء، وأصدقائي الأوفياء، وزملائي الأكارم، وكل أساتذة قسم الأدب العربي بجامعة محمد خيضر بسكرة، جزاهم الله عنا خير الجزاء.

أساتذتي أحبكم في الله

خاتمة



**الفصل الأول:**  
**دراسة نظرية للجملة الشرطية**

**الفصل الثاني:**  
**دراسة تطبيقية للجملة الشرطية في كتابي**  
**الإيمان والعلم**  
**من صحيح البخاري**

فہرس

## المبحث الثاني: طبيعة الجملة الشرطية وتركيبها

تمهيد- مَفْهُومُ الشَّرْطِ وَمُصْطَلَحَاتُهُ.

أولاً - الجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ وَعَنَاصِرُهَا.

ثانياً - خِصَائِصُ الجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ.

ثالثاً- الرِّبْطُ فِي الجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ.

رابعاً- التَّعْلِيْقُ وَالإِرْتِبَاطُ فِي الجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ.

## المبحث الأول: الجملة النحوية – نشأتها وأقسامها

أولاً- الجملة لغةً واصطلاحاً.

ثانياً- مُصْطَلِحُ الْجُمْلَةِ بَيْنَ عُلَمَاءِ الْعَرَبِ وَعُلَمَاءِ

الغَرْبِ.

ثالثاً- أَقْسَامُ الْجُمْلَةِ النَّحْوِيَّةِ.

# مدخل

البخاري وصحيحه وحجية الحديث في الدرس النحوي

أولاً- التعريف بالإمام البخاري.

ثانياً- تأليف الصحيح الجامع وشروط تصنيفه.

ثالثاً- حجية الحديث في الدرس النحوي.

ملاحق

- أولاً- الجملة الشرطية التي تعتمد الأداة "إن".
- ثانياً- الجملة الشرطية التي تعتمد الأداة "إذا".
- ثالثاً- الجملة الشرطية التي تعتمد الأداة "من".
- رابعاً- الجملة الشرطية التي تعتمد الأداة "لو".
- خامساً- الجملة الشرطية التي تعتمد الأداة "ما".



أولاً - ملحق  
المدونة

أ.هـ	.....	مقدمة
06	.....	مدخل (البخاري وصحيحه وحجية الحديث في الدرس)
07	.....	أولاً- التعريف بالإمام البخاري
07	.....	1. اسمه ونسبه
07	.....	2. مولده
07	.....	3. نشأته ورحلاته
08	.....	4. حفظه وقوة ذاكرته
09	.....	5. شيوخه
10	.....	6. مؤلفاته
11	.....	ثانياً- تأليف الصحيح الجامع وشروط تصنيفه
11	.....	1. تأليف الصحيح وعدد أحاديثه
13	.....	2. شروط تصنيف صحيح البخاري
15	.....	ثالثاً- حجية الحديث في الدرس النحوي
15	.....	1. واقع الاستشهاد بالحديث
19	.....	2. علل المانعين لحجية الحديث
20	.....	أ- تجويز رواية الحديث بالمعنى
21	.....	ب- وقوع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث
23	.....	3. علل المجيزين لحجية الحديث
26	.....	4. مذهب المتوسطين في حجية الحديث
32	.....	الفصل الأول: دراسة نظرية للجملة الشرطية
33	.....	المبحث الأول: الجملة النحوية- نشأتها وأقسامها
34	.....	تمهيد
34	.....	أولاً- الجملة لغة واصطلاحاً
34	.....	أ- الجملة لغة
35	.....	ب- الجملة اصطلاحاً
37	.....	ثانياً- مصطلح الجملة بين علماء العرب وعلماء الغرب







147	..... الشكل الخامس
149	..... النمط الثاني
149	..... الشكل الأول
149	..... الصورة الأولى
149	..... الصورة الثانية
150	..... الصورة الثالثة
151	..... الشكل الثاني
151	..... الصورة الأولى
154	..... الصورة الثانية
155	..... الصورة الثالثة
157	..... الصورة الرابعة
158	..... النمط الثالث
161	..... رابعا- الجملة الشرطية التي تعتمد الأداة [لو]
162	..... النمط الأول
165	..... النمط الثاني
167	..... خامسا- الجملة الشرطية التي تعتمد الأداة [ما]
172	..... خاتمة
176	..... قائمة المصادر والمراجع
185	..... ملاحق
186	..... أولا- ملحق المدونة [كتابا "الإيمان والعلم"]
187	..... ثانيا- ملحق الآيات الكريمات
190	..... ثالثا- ملحق القوافي
192	..... فهرس

قائمة المصادر والمراجع:

1. إبراهيم أنيس، أسرار اللغة، دط-دت.
2. إبراهيم السامرائي، الفعل وزمانه وأبنيته، مطبعة العائلي، بغداد، دط، 1966م.
3. إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والنشر، دط، دت.
4. أحمد بن حنبل، المسند، دار المعارف، القاهرة، دط-1950م.
5. أحمد عبد الستار الجوارى، نحو الفعل، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، دط-1974م.
6. أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 1998م.
7. الأخفش، معاني القرآن، تحقيق: عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1985م.
8. الأزهرى خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، دط-دت.
9. الاسترأبادي رضي الدين، شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1979م.
10. البخاري محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، عالم الكتب، إدارة المطبعة المنيرية، بيروت، ط2، 1982م.
11. برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، دط، 1986م.
12. البرقوقى عبد الرحمن، شرح ديوان المتنبي، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، دط، 1980م.
13. البغدادى، خزانة الأدب، دار الثقافة، بيروت-لبنان، (دط، دت).

14. بكري عبد الكريم، الزمن في القرآن الكريم -دراسة دلالية في الأفعال الواردة فيه-، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، ط2، 1999م.
15. بلقاسم دقة، في النحو العربي رؤية علمية في المنهج- الفهم- التعليم- التحليل، دار الهدى للطباعة والنشر، 2003م، عين مليلة، الجزائر.
16. بوخلخال عبد الله، التعبير الزمني عند النحاة العرب، ديوان المطبوعات الجامعية، دط-1987م.
17. تمام حسان، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، ط2، 2005م.
18. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، ط4، 2004م.
19. ثعلب أبو العباس، شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه، حنا نصر الحّي، دار الكتاب العربي، بيروت، دط، 2004م.
20. ثعلب أبو العباس، مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، (دط، دت).
21. جابر الجزائري أبوبكر، عقيدة المؤمن، دار الشروق للطباعة والنشر، جدة- السعودية، ط5، 1987م.
22. الجرجاني علي بن محمد، التعريفات، مكتبة لبنان، طبعة بيروت، 1969م.
23. الجرجاني عبد القاهر، أسرار البلاغة، مطبعة السعادة، (دط، دت).
24. الجرجاني عبد القاهر، الجمل، تحقيق: علي حيدر، دمشق، (دط، دت).
25. الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، دار المنار، ط4، دت، والمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، دط-1991م.
26. ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب العلمية، دط-دت، ودار الكتاب العربي، بيروت، (دط، دت).
27. ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، تحقيق لجنة من الأساتذة: مصطفى السقا، محمد الرفراف، إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط1-1954م.



28. ابن الحاجب، شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، دار الطباعة العامرة، دط-  
دت.
29. حاجي خليفة، كشف الظنون، إيران، ط3، دت.
30. ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم.
31. ابن خلكان، وفيات الأعيان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (دط،  
دت).
32. الذهبي شمس الدين، تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (دط،  
دت).
33. الذهبي شمس الدين، العقد الثمين في تراجم النحويين، تحقيق: يحيى مراد، دار  
الحديث - القاهرة، دط-2004م.
34. الرّازي فخر الدين، التفسير الكبير، المطبعة البهية، مصر، دط-دت.
35. عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، طبعة القاهرة، دط-1957م.
36. الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، دار المعارف، مصر، دط، 1973م.
37. الزجاجي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل، تحقيق: حمزة عبد الله النشتري، دار  
الريخ، الرياض، ط1-1979م.
38. الزجاجي، اللامات، تحقيق: مازن المبارك، دمشق، دط-1969م.
39. الزركشي بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم،  
دار إحياء العربية، ط1، 1957م.
40. الزركلي خير الدين، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط6، 1974م.
41. الزمخشري، المفصل في علم العربية، ط2، دت، دار الجليل، بيروت.
42. زين العابدين التونسي، المعجم في النحو والصرف، (دط، دت).
43. ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بغداد، دط-  
1973م.

44. ابن السراج، الموجز في النحو، تحقيق: محمد الشوّيمي، بيروت، (دط، دت).
45. سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت-لبنان، ط1، دت، وطبعة بولاق- مصر، دط-1977م.
46. سناء حميد البياتي، قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2003.
47. السيد سابق، فقه السنة، دار الفتح للإعلام العربي، القاهرة، مصر، ط2، 1999م.
48. السيوطي جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، مطبعة البابي الحلبي، ط3، 1951م.
49. السيوطي جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، المكتبة التوفيقية، القاهرة، دط-2003م.
50. السيوطي جلال الدين، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1996م.
51. السيوطي جلال الدين والمحلي جلال الدين، تفسير الجلالين، دار العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، دط، 1968م.
52. الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، دط-دت.
53. ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، تعليق: مصطفى ديب البغا، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، (دط، دت).
54. طرفة بن العبد، ديوان طرفة، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، دط، 1982م.
55. عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، (دط، دت).
56. العسقلاني ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، دار الجيل، بيروت، (دط-دت).

57. العسقلاني ابن حجر، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2004م.
58. ابن عصفور، المقرب، تحقيق: عبد الستار الجوارى، مكتبة العامي، طبعة بغداد، دت.
59. ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ط16، 1974م.
60. فؤاد أفرم البستاني، المجاني الحديثة عن مجاني الأب شيخو، دط-دت، المطبعة الكاثوليكية، بيروت- لبنان.
61. ابن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجليل، بيروت، (دط-دت).
62. فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، دار الفكر، ط1، 2000م.
63. فتحي عبد الفتاح الدجني، الجملة النحوية نشأة وتطوراً وإعراباً، مكتبة الفلاح، الكوَّيت، ط1، 1978م.
64. الفراء، معاني القرآن، عالم الكتب، ط2، 1980م، ودار الكتب المصرية، دط-دت.
65. القفطي، انباه الرواة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب، دط، دت، ودار الفكر العربي، القاهرة، بيروت، ط1، 1986م.
66. ابن قَيِّم الجوزية، بدائع الفوائد، دار الكتاب العربي، بيروت، (دط، دت).
67. ابن كثير، البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت، دط، دت.
68. لويس المعلوف، المنجد في اللغة والأعلام، دار المشرق، بيروت-لبنان، ط20، 1986.
69. مازن الوعر، جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب - في ضوء نظرية النحو العالمي لتشومسكي -، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونغمان، ط1، 1999م.

70. ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1968م.
71. مالك بن أنس، الموطأ، تحقيق: فؤاد عبد الباقي، البابي الحلبي-مصر، 1951.
72. المبرد، المقتضب، طبعة عالم الكتب، بيروت، (دط، دت).
73. محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية - دراسة لغوية نحوية - دار المعارف، الاسكندرية، 1988م.
74. محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب، القاهرة، دط، دت.
75. محمد خان، مدخل إلى أصول النحو، دار الهدى، عين مليلة- الجزائر، دط، دت.
76. محمد الخضر حسين، دراسات في العربية وتاريخها، نشره علي رضا التونسي، المكتب الإسلامي ومكتبة دار الفتح، دمشق، ط2، 1960م.
77. محمد سالم صالح، أصول النحو - دراسة في فكر الأنباري-، دار السلام، القاهرة، ط1-2006م.
78. محمد عجاج الخطيب، الوجيز في علوم الحديث ونصوصه، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، ط، 1989م.
79. محمد كراكي، بنية الجملة في الأدب الكبير لابن المقفع، رسالة ماجستير في الأدب العربي، جامعة عنابة، 1986م.
80. محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، دار العلوم العربية، بيروت - لبنان، ط1، 1987م.
81. محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية، دط، 1988م.
82. محمود بندق محمد، الوظائف النحوية للصفة المشبهة في تراكيب الجملة الشرطية القرآنية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1، 2001.

83. المرادي، الجني الداني في حروف المعاني، تحقيق: طه حسين، بغداد، دط-1976م، وتحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1983م.
84. المسدي عبد السلام، الطرابلسي محمد الهادي، الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية، ليبيا- تونس، الدار العربية للكتاب، دط، 1985م.
85. مصطفى جواد، المباحث اللغوية في العراق، مطبعة العاني، بغداد، ط2، 1965م.
86. مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1-2004.
87. مصطفى النحاس، دراسات في الأدوات التحويلية، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، ط2، 1986.
88. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، 1997م.
89. مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد تطبيق، مصر، ط1، 1966م.
90. مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، بيروت-لبنان، ط1-1963م.
91. ميشال زكريا، الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 1986م.
92. النابغة الذبياني، الديوان، تحقيق: كرم البستاني، دار صادر، بيروت، (دط، دت).
93. نصر سلمان، الموجز في علوم الحديث، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، دط، 2003م.
94. نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، 1978-1979م.
95. هادي نهر، التراكيب اللغوية في العربية، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1987م.

96. ابن هشام، شرح شذور الذهب، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الفكر، بيروت، ط1-2003.
97. ابن هشام، مغني اللبيب، دار الفكر، بيروت-لبنان، دط-دت، والطبعة الأولى، 2005م.
98. ياسين أبو الهيجاء، مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة، عالم الكتب الحديث، ط1، 2003م.
99. ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت-لبنان، (دط، دت)، وإدارة الطباعة المنيرية، دط-دت.
100. يوسف خليف، دراسات في القرآن والحديث، مكتبة غريب، القاهرة، (دط، دت).

### الرسائل والأطروحات:

101. إبراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 1979م، ومطابع الدجوى-عابدين، ط1، 1981.
102. بلقاسم دفة، الجملة الإنشائية في ديوان محمد العيد آل خليفة- دراسة نحوية، رسالة ماجستير في اللغة، جامعة باتنة، 1995م.
103. فوزية دندوقة، الجملة في شعر يوسف وغليسي -دراسة نحوية أسلوبية-، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2003-2004م.
104. محمد كراكي، بنية الجملة في الأدب الكبير لابن المقفع، رسالة ماجستير في الأدب العربي، جامعة عنابة، 1986م.

### المجلات والدوريات:

105. طه الراوي، نظرات في النحو، مجلة المجمع العلمي بدمشق، العدد 14.
106. محمد الخضر حسين، الاستشهاد بالحديث في اللغة، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد 03، 1936م.







كما كان ينظر في الكتاب مرّة واحدة، فيحفظ ما فيه من أول نظرة<sup>(1)</sup>. وها هو يقول عن نفسه: «أَحْفَظُ مِائَةَ أَلْفِ حَدِيثٍ صَحِيحٍ<sup>(2)</sup>، وَأَحْفَظُ مِائَتِي أَلْفِ حَدِيثٍ غَيْرِ صَحِيحٍ»<sup>(3)</sup>.

والروايات كثيرة في شدّة حفظه، وسيلان ذهنه، ولا يمكن حصرها فيما القصد إيجازه.

**5. شيوخه:** أخذ البخاري هذا العلم عن شيوخ كثير، إذ رحل إلى سائر محدثي الأمصار وكتب بخراسان ومدن العراق كلها وبالبحر والشام ومصر، قال البخاري: «كَتَبْتُ عَنْ أَلْفِ نَفَرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَزِيَادَةٍ، وَلَمْ أَكْتُبْ إِلَّا عَمَّنْ قَالَ: الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ»<sup>(4)</sup>.

وقد قسم الحافظ ابن حجر شيوخه إلى طبقات خمس<sup>(5)</sup>:

- الطبقة الأولى: ومنهم محمد بن عبد الله الأنصاري، ومكي بن إبراهيم.
- الطبقة الثانية: مثل آدم بن أبي إياس، وسعيد بن أبي مريم.
- الطبقة الثالثة: مثل علي بن المديني، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه.
- الطبقة الرابعة: رفاقه في الطلب، مثل: محمد بن يحيى، وأحمد بن النضر.
- الطبقة الخامسة: قوم في عداد طلبته في السنن والإسناد، سمع منهم الأحاديث للفائدة، كالأملي وحسين بن محمد القباني وغيرهما.

(1) البداية والنهاية، 25/11.

(2) يقصد البخاري بالحديث الصحيح: ما خرّجه -رحمه الله- على شروطه المعروفة، خلافا لما خرّجه بقية أئمة الحديث، وسنأتي على ذكر شروطه في هذا المدخل إن شاء الله.

(3) تذكرة الحفاظ، 556/2.

(4) المرجع نفسه، 555/2.

(5) ينظر: الموجز في علوم الحديث، ص98.

## 6. مؤلفاته: نتج عن رحلاته العلمية وطلبه الدؤوب للعلم أن أثرى الخزانة

الإسلامية بالعديد من المؤلفات، منها<sup>(1)</sup>:

- 1- الجامع الصحيح "صحيح البخاري".
- 2- التاريخ الكبير.
- 3- الأدب المفرد.
- 4- التاريخ الأوسط.
- 5- التاريخ الصغير.
- 6- خلق أفعال العباد.
- 7- التفسير الكبير.
- 8- العلل.
- 9- الفوائد.
- 10- المبسوط.

ثانياً- تأليف الصحيح الجامع وشروط تصنيفه.

### 1. تأليف الصحيح وعدد أحاديثه:

---

(1) ينظر: الموجز في علوم الحديث، ص99.

أ- الاسم الكامل: اسم صحيح البخاري الكامل هو: الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه<sup>(1)</sup>.

ب- تأليفه وعدد أحاديثه: صنف الإمام البخاري صحيحه وقسمه أقساما، باعتبار الكتب والأبواب، فكل كتاب يضم مجموعة من الأبواب، قال النووي: «جُمْلَةُ مَا فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمُسْنَدَةِ "سَبْعَةُ آلَافٍ وَمِئَتَانِ وَخَمْسَةٌ وَسَبْعُونَ" 7275 حَدِيثًا بِالْأَحَادِيثِ الْمَكْرَرَةِ، وَبِحَذْفِ الْمَكْرَرَةِ نَحْوَ أَرْبَعَةِ آلَافٍ»،<sup>(2)</sup>.

وعليه فإن تأليف أحاديث صحيح البخاري هي بحسب الكتب كالآتي:

كتاب بدء الوحي 5 أحاديث، الإيمان 50 حديثا، العلم 73 حديثا، الوضوء 109، غسل الجنابة 43، الحيض 37، التيمم 15، فرض الصلاة 2، الصلاة في الثياب 39، القبلة 13، المساجد 76، سترة المصلي 30، مواقيت الصلاة 75، الأذان 28، فضل صلاة الجماعة وإقامتها 40، الإمامة 40، إقامة الصفوف 18، افتتاح الصلاة 28، القراءة 30، الركوع والسجود والتشهد 52، انقضاء الصلاة 17، اجتناب أكل الثوم 15، صلاة النساء والصبيان 15، الجمعة 65، صلاة الخوف 6، صلاة العيدين 40، الوتر 15، الاستسقاء 35، الكسوف 25، سجود القرآن 14، القصر 36، الاستخارة 8، التحريض على قيام الليل 41، النوافل 18، الصلاة بمسجد مكة 9، العمل في الصلاة 26، السهو 14، الجنائز 154، الزكاة 113، صدقة الفطر 10، الحج 240، العمرة 42، الإحصار 40، جزاء الصيد 40، الإحرام وتوابعه 32، فضل المدينة 24، الصوم 66، ليلة القدر 10، قيام رمضان 6، الاعتكاف 20، البيوع 191، السلم 19، الشفعة 3، الإجارة 24، الحوالة 30، الكفالة 8، الوكالة 17، المزارعة والشرب 29، الاستقراض وأداء الديون 25، الأشخاص 13، الملازمة 2، اللقطة 15، المظالم والغصب 41، الشركة 23، الرهن 8،

(1) صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، عالم الكتب، إدارة المطبعة المنيرية، بيروت، ط2،

1982م، 08/1.

(2) المصدر نفسه، 24/1.



وباب العلم قبل القول والعمل..، وباب الفهم في العلم، وباب فضل من علم وعلم.. وغيرها من الأبواب.

## 2. شروطُ تصنيفِ صحيح البخاري:

لم ينص البخاري على الشروط التي بموجبها أخرج أحاديث كتابه، ولكن العلماء استنبطوا ذلك من منهجه، وكل مصنف يرى أن البخاري اختار رواته ممن اشتهروا بالعدالة والضبط والإتقان، وهذا لا يخفى على عالم، كما لا يخفى منهجه الخاص في كتابه، الذي يدل على عظيم فهمه وسعة علمه وقوة استنباطه.

وكما استقرأ العلماء الشروط التي وضعها البخاري لتصنيف مؤلفه استنبطوها من

منهجه واسم كتابه، فقد سماه "الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه"، فعلم من قوله "الجامع" أنه يجمع الأحكام والفضائل والأخبار عن الأمور الماضية والآتية والآداب والرقائق وغير ذلك، ويطلق العلماء اسم الجامع على ما يجمع من موضوعات الحديث الثمانية، وهي: العقائد، والأحكام، والرقاق، والآداب "التفسير والتاريخ والسير"، والشمائل، والفتن، وأشراف الساعة، والمناقب<sup>(1)</sup>.

ويفهم من قوله "الصحيح" أنه احترز عن إدخال الضعيف في كتابه، وقد روي

عنه أنه قال: «مَا أَدْخَلْتُ فِي كِتَابِ الْجَامِعِ إِلَّا مَا صَحَّ»<sup>(2)</sup>.

ويفهم من قوله "المسند" أن مقصوده الأصلي تخريج الأحاديث المتصل إسنادها

بالصحابية إلى رسول الله ﷺ<sup>(3)</sup>.

(1) ينظر: الوجيز في علوم الحديث ونصوصه، محمد عجاج الخطيب، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، دط، 1989م، ص 279.

(2) مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، ابن الصلاح، تعليق: مصطفى ديب البغا، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، (دط، دت)، ص 12.

(3) ينظر: دراسات في القرآن والحديث، يوسف خليف، مكتبة غريب، القاهرة، دط، دت، ص 239.

ولم يكتف الإمام البخاري بأن يعاصر الراوي من يروي عنه، بل أوجب ثبوت لقائه به، ولو مرة واحدة، ومن هنا قال العلماء: إن للبخاري شرطين؛ شرط المعاصرة، وشرط اللقاء. أما الإمام مسلم فقد اكتفى بالمعاصرة فحسب، وهذا لا يحطّ من شرط مسلم، لأن الثقة لا يروي عن شيخ إلا ما سمع منه، كما لا يروي عمّن لم يسمعه، ولكن هذه زيادة في الضبط من الإمام البخاري، «فَهُوَ لَا يَرْضَى بِخَبْرٍ إِلَّا إِذَا صَرَّحَ الرَّاوي بِسَمَاعِهِ مِمَّنْ فَوْقَهُ، أَوْ ثَبَّتَ لِقَاؤُهُ بِمَنْ يَرْوِي عَنْهُ إِذَا قَالَ (عَنْ فُلَانٍ)، لِأَنَّ "عَنْ" لَا تُفِيدُ السَّمَاعَ عِنْدَهُ»<sup>(1)</sup>.

وهذا البحث يدرس الجملة الشرطية في "كتابي الإيمان والعلم" دراسة نحوية تطبيقية. وقبل البدء في الدراسة النحوية وجب معرفة أصول الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في الدرس النحوي عامة، ومحل الاستشهاد بصحيح البخاري خاصة. فما محل الاستشهاد بالحديث؟ وما هي الإشكالات التي واجهت النحاة في هذا الباب؟ وما حجج المانعين والمجيزين والمتوسطين لحجية الحديث على إثبات قواعد اللغة والنحو؟.

### ثالثاً - حُجِّيَةُ الْحَدِيثِ فِي الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ:

#### 1. وَقَعِ الاستِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ:

الحديث في اللغة: اسم من التحديث بمعنى الكلام والخبر، وحدّث فلان عن فلان: روى وأورد الحديث. وحدّثه كذا وبكذا: أخبره به. وتحدّث بالشيء وعن الشيء:

(1) الوجيز في علوم الحديث ونصوصه، ص 279.

تكلّم وأخبر<sup>(1)</sup>. ووردت هذه الكلمة بهذا المعنى في القرآن الكريم من مثل قوله تعالى:  
﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا﴾<sup>(2)</sup>  
وقوله تعالى: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ إِنْ كَانُوا  
صَادِقِينَ﴾<sup>(3)</sup>.

والحديث في الاصطلاح كل ما نسب إلى رسول الله ﷺ من قول أو فعل أو  
تقرير<sup>(4)</sup> أو صفة<sup>(5)</sup>، والعلماء قد جعلوا من الحديث أقوال الصحابة أيضا؛ وهو ما يطلق  
عليه في علم "مصطلح الحديث" بالأحاديث الموقوفة<sup>(6)</sup>.

أما في الاستشهاد النحوي فيقصد بالحديث الشريف أقوال الرسول ﷺ، وما أمر  
به أن يكتب كرسائله إلى ملوك الأرض في عصره، أو عهود ومواثيق بينه وبين خصومه  
من العرب<sup>(7)</sup>.

وفي هذا المقام تُطلب معرفة أصول الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في  
الدرس النحوي بين منكر ومتوسط ومؤيد للاستشهاد؛ بغية معرفة محل صحيح  
البخاري - رحمه الله - من الأخذ أو الرد في الدرس النحوي.

إن واقع الاستشهاد بالحديث في الدرس النحوي عند نحائنا مختلف؛ إذ عرّف  
بعضهم عن الاستشهاد بالحديث في تعديد القواعد، فلم يستشهد سيبويه (ت180هـ) إلا

---

(1) ينظر: المنجد في اللغة والأعلام، لويس المعلوف، دار المشرق، بيروت-لبنان، ط20، 1986،  
ص121.

(2) الزمر، الآية/23.

(3) الطور، الآية/34.

(4) المراد بالتقرير: الأفعال التي فعلها الصحابة أمام النبي ﷺ فأقرهم عليها، ولم ينكرها عليهم.

(5) المراد بالصفة: ما تحدث به الصحابة عن الرسول ﷺ.

(6) ينظر: دراسات في القرآن والحديث، ص148.

(7) مدخل إلى أصول النحو، محمد خان، دار الهدى، عين مليلة- الجزائر، دط، دت، ص17.



بثمانية أحاديث، ولم يصرح بنسبتها إلى الرسول  $\rho$ ، وكذلك كان موقف الفراء (ت207هـ) فلم يتجاوز ثلاثة عشر حديثا، وهكذا يقل الاستشهاد بالأحاديث عند المبرد (ت285هـ) والفراسي (ت377هـ) وابن السراج (ت316هـ) وابن الأنباري (ت328هـ)، وإذا كانوا يختلفون في إيراده قلة وكثرة، فإنهم متفقون على عدم جعله شاهدا لغويا للاستقراء<sup>(1)</sup>.

لقد استشهد سيبويه في "الكتاب" بثمانية أحاديث<sup>(2)</sup> - كما سبق - وهذا لا يرجع إلى قلة بضاعته في الحديث؛ فلا يُظنّ به ذلك، لأنه كان طالبا للحديث<sup>(3)</sup> قبل أن ينبغ في النحو ويصنّف، ومما جاء في كتابه من الأحاديث ما ذكره في باب "ما يكون من الأسماء صفة مفردا" وليس بفاعل ولا صفة تشبّه بالفاعل؛ كالحسن وأشباهه<sup>(4)</sup>، فقد احتجّ بحديث نصّه: ((ما من أيام أحبّ إلى الله عزّ وجلّ فيها الصوم منه في عشر ذي الحجّة))<sup>(5)</sup>.

ومما جاء - أيضا - من الاحتجاج بالحديث في باب "ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهنّ فصلا" عند إخباره عن إضمار اسم "يكون" من عدمه، قال: «وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: ((كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ هُمَا اللَّذَانِ يَهُودَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ)) فَفِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهٌ: فَالرَّفْعُ وَجْهَانِ وَالنَّصْبُ وَجْهٌ وَاحِدٌ»<sup>(6)</sup>؛ فالتقدير عند سيبويه: يكون المولود أبواه هما اللذان...

(1) محمد خان، مدخل إلى أصول النحو، ص17.

(2) ينظر: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت-لبنان، ط1، (دت)، 74/1،

327/1، 327/1، 32/2، 80/2، 393/2، 268/3، 116/4.

(3) ينظر: العقد الثمين في تراجم النحويين، ص218.

(4) الكتاب، 92/2.

(5) المصدر نفسه، 32/2.

(6) المصدر السابق، 393/2.

يلحظ أن سيبويه لم ينسب ما استشهد به من أحاديث إلى رسول الله ﷺ، بل أورد الأحاديث بألفاظ مثل: وأما قولهم، ومثل هذا، وقد تقول.. وغيرها من الألفاظ الدالة على حديثه ﷺ، دون أن يقول: قال رسول الله ﷺ، ولعل ذلك يرجع إلى أن تلك الأحاديث قد جرت على الألسن ما يغني عن إسنادها وتخرجها.

وأما المبرّد في كتابه "المقتضب" فلا نراه يستشهد إلا بالقليل من الأحاديث النبوية؛ قال: «وَفِي الْحَدِيثِ: لَمَّا طَعَنَ الْعَلِجُ أَوِ الْعَبْدُ عُمَرَ -رحمه الله- صَاحٍ: يَا لِلَّهِ لِلْمُسْلِمِينَ». وذكر هذا الكلام في الكامل أيضا<sup>(1)</sup>. وقال أيضا في "المقتضب": «وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ: أَوَّلُ حَيٍّ آلَفَ مَعَ الرَّسُولِ ﷺ جُهَيْنَةُ»<sup>(2)</sup>.

والظاهر أن المبرّد أراد في جلّ ما استشهد به من الأحاديث الخبر<sup>(3)</sup>، ولم يأت بالحديث النبوي المرفوع إلا في موضع واحد؛ يقول: «وَجَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: ((لَيْسَ فِي الْخُضْرَوَاتِ صَدَقَةٌ))»<sup>(4)</sup>.

غير أن الأمر يتغير في بيئة الأندلس، فيحتجّ بالحديث ابن خروف<sup>(5)</sup>، والسهيلي، وابن مالك<sup>(1)</sup>، حيث بلغت شواهد منه مائة واثنين وثلاثين حديثا، وقد أثر في النحاة بعده كابن هشام وابن عقيل والمرادي...

(1)- المقتضب، المبرّد، 533/4، وينظر له: الكامل، 215/7.

(2)- المقتضب، 464/2.

(3)- وهو -عند بعض العلماء- مرادف للحديث بالنظر إلى المعنى اللغوي للكلمتين، وعند بعضهم يشمل معناه كل الأخبار التاريخية، ولذلك قال علماء الحديث: «بينهما عموم وخصوص مطلق، فكل حديث خبر ولا عكس». ينظر: دراسات في القرآن والحديث، ص149.

(4)- ينظر: تعليق عبد الخالق عزيمة على كتاب "المقتضب"، طبعة عالم الكتب، بيروت، دط-دت، 116/1.

(5)- هو الإمام: علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي (524هـ-609هـ) عالم بالعربية، أندلسي من أهل إشبيلية، من مؤلفاته "شرح الجمل للزجاجي"، و"شرح كتاب سيبويه"، و"المتع في التصريف". ينظر: الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط6، 1974م، 330/4.

فابن هشام في "شرح الشذور" يستشهد بما يقارب ثلاثين حديثاً؛ ومثلاً ذلك في باب "المرفوعات"، فصل "خبر إنَّ وأخواتها" يقول: «وَفِي الْحَدِيثِ: ((إِنَّ فِي الصَّلَاةِ لَشُغْلًا))<sup>(2)</sup>»،<sup>(3)</sup> وكذلك ما جاء في باب المنصوبات، فصل "المنصوب على الاختصاص مفعول محذوف العامل"، ذكراً تعريف المنصوب على الاختصاص بالإضافة؛ يقول: «وَمِنْ تَعْرِيفِهِ بِالْإِضَافَةِ قَوْلُهُ ρ: (إِنَّا آلَ مُحَمَّدٍ لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ)<sup>(4)</sup>»،<sup>(5)</sup>.

أما في "مغني اللبيب" فيستشهد بثمانية وسبعين حديثاً<sup>(6)</sup> في مسائل نحوية شتى؛ ومن ذلك ما أورده في باب "تفسير المفردات وذكر أحكامها"، فصل حرف الجر "في" ذكراً معانيها ومن ضمنها معنى "التعليل"؛ يقول: «حَرْفُ جَرٍّ لَهُ عَشْرَةٌ مَعَانٍ: ...، وَالثَّلَاثُ التَّعْلِيلُ: نَحْوُ...»، وَفِي الْحَدِيثِ: (إِنَّ امْرَأَةً دَخَلَتْ النَّارَ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا)<sup>(7)</sup>»،<sup>(8)</sup> وكذلك ما جاء في "مسوغات الابتداء بالنكرة" عند ذكره لشروطها حين تكون

(1) - هو الإمام: محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (600هـ-672هـ)، إمام في علوم اللغة العربية، تتلمذ على السخاوي، وعلى ابن يعيش، علّم في دمشق، من أشهر = مؤلفاته: "الألفية" في النحو، و"تسهيل الفوائد"، و"الكافية الشافية"، و"شواهد التوضيح". ينظر: وفيات الأعيان، ابن خلّكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، دط، دت، 407/3.

(2) - المسند، أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند ابن مسعود ⓧ، حديث رقم: 3382، عن عبد الله بن مسعود ⓧ، دار المعارف، القاهرة، دط-1950م، 130/5.

(3) - شرح شذور الذهب، ابن هشام، دار الفكر، بيروت، ط1، 2003، ص269.

(4) - حديث صحيح: خرجاه في الصحيحين من حديث أبي هريرة ⓧ.

(5) - شرح شذور الذهب، ص291.

(6) - ينظر تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله على كتاب مغني اللبيب، دار الفكر، بيروت-لبنان، ط1، 2005م، ص689.

(7) - مسند أحمد، 507/2.

(8) - ينظر: مغني اللبيب، تحقيق مازن المبارك، ص168.

عاملة، يقول: «وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ النَّكِرَةُ عَامِلَةً: إِمَّا رَفْعًا... وَإِمَّا جَرًّا نَحْوَ قَوْلِهِ ρ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ» (1)»، (2).

ومهما يكن فإن النحاة قد اختلفوا في الاستشهاد بالأحاديث لإثبات قواعد اللغة والنحو، كلٌّ احتج ببراهين وحجج ارتضاها، إما منعا للاستشهاد وإما إقرارا، وأحاول توضيح ذلك من خلال إيراد آراء المانعين والمجيزين والمتوسطين على حدّ سواء بعون الله.

## 2. عِلَلُ الْمَانِعِينَ لِحُجِّيَةِ الْحَدِيثِ:

من المعلوم أن علماء الحديث قد جوزوا رواية الحديث بالمعنى؛ وحاصل هذا أن يُروى الحديث عن رسول الله ρ بمعناه لا بلفظه، مما أثار تأثيرا مباشرا في الاستشهاد بالأحاديث لإثبات اللغة وقواعد النحو عند علماء العربية.

ويذكر أن القدماء من النحاة لم يصرحوا بالأسباب التي جعلتهم لا يستشهدون بالحديث، وقد اجتهد المتأخرون في ذكر الأسباب، والسبب الإجمالي في ذلك هو أن علماء العربية لم يتبينوا من أن نصوص الحديث النبوي في مصنفاته جاءت بلفظ النبي ρ كونه أفصح العرب قاطبة، فلو تبينوا من ذلك لكانت نصوص الحديث تُحمل كما يُحمل القرآن الكريم في إثبات القواعد النحوية، وفي هذا الشأن يقول أبو حيان (ت 745هـ): «إِنَّمَا تَرَكَ الْعُلَمَاءُ ذَلِكَ لِعَدَمِ وَثُوقِهِمْ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ لَفْظِ الرَّسُولِ ρ، إِذْ لَوْ وَثِقُوا بِذَلِكَ لَجَرَى مَجْرَى الْقُرْآنِ فِي إِثْبَاتِ الْقَوَاعِدِ الْكُلِّيَّةِ» (3).

(1) الموطأ، مالك بن أنس، تحقيق: فؤاد عبد الباقي، البابي الحلبي-مصر، 1951، صلاة الليل: الأمر بالتوتر: «خمس صلوات كتبهن الله عز وجل على العباد، فمن جاء بهن...» حديث رقم: 248، عن عبادة بن الصامت .T

(2) ينظر: مغني اللبيب، تحقيق مازن المبارك، ص 440.

(3) مدخل إلى أصول النحو، ص 18.

وقد عرفنا سابقا طائفة من العلماء الذين قللوا الاستشهاد بالحديث في الدرس النحوي؛ أهمهم: أبو حيان وابن الضائع ومن سبقهما كسيبويه ابن السراج والفارسي والمبرد وغيرهم، وقد حدّد بعض المتأخرين الأسباب الداعية إلى المنع تفصيلا، ويمكن إيرادها فيما يلي:

أ- تجويز رواية الحديث بالمعنى: ذلك أن معظم الأحاديث قد رواها الرواة بالمعنى لا بالألفاظ المسموعة منه  $\rho$ ، وكان هذا شأن الرواة في كل طبقة، يسمعون الأحاديث بألفاظٍ ثم يروونها بألفاظٍ أخرى، وهكذا حتى وصلت إلينا، ولربما انطمست معالم ألفاظها ومعانيها، فكان للرواية بالمعنى ضرر كبير في اللغة كما يرى المانعون لحجية الحديث، ولهذا لم يثق هؤلاء بالأحاديث؛ لَمَّا لم يعلموا العلم اليقين لفظه  $\rho$  الذي نطق به في تلك الأحاديث، فرفضوا أن يستشهدوا بها في إثبات قواعد النحو<sup>(1)</sup>.

وتجويز الرواة النقل بالمعنى يحدث اللبس في كثير من عبارات الحديث، فنجد قصة واحدة جرت في زمانه  $\rho$  لم تنقل بتلك الألفاظ جميعها، نحو ما روي من قوله: «زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ»<sup>(2)</sup> بلفظ: (مَلَكْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ)، أو (خُذْهَا بِمَا مَعَكَ)، وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذا المقام.

نعلم يقينا أنه  $\rho$  لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ فأنت الرواة بالمرادف، ولم تأت بلفظه، إذ المعنى هو المطلوب، ولا سيما مع تقادم السماع، وعدم ضبطه بالكتابة، والاتكال على الحفظ، والضابط منهم من ضبط المعنى، وأما ضبط اللفظ فبعيد جدًا خصوصًا في الأحاديث الطوال، وقد قال سفيان الثوري: «إِنْ قُلْتُ لَكُمْ: إِيَّيْ أَحَدْتُكُمْ

(1) ينظر: الحديث والمحدثون، محمد محمد أبو زهو، ص 199.

(2) صحيح البخاري، كتاب "فضائل القرآن"، باب: خيركم من تعلم القرآن وعلمه، الحديث رقم: 48، طبعة عالم الكتب، 230/6.

كَمَا سَمِعْتُ فَلَا تُصَدِّقُونِي، إِنَّمَا هُوَ الْمَعْنَى، وَمَنْ نَظَرَ فِي الْحَدِيثِ أَدْنَى نَظَرٍ عَلِمَ الْعِلْمَ الْيَقِينِ أَنَّهُمْ إِنَّمَا يَرُؤُونَ بِالْمَعْنَى» (1).

ب- وقوع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث: وذلك لأن كثيرا من الرواة كانوا من غير العرب، ولا يعلمون سميت كلام العرب ولا صناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك، يقول السيوطي: «وَقَدْ وَقَعَ فِي كَلَامِهِمْ وَرَوَايَتِهِمْ غَيْرُ الْفَصِيحِ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ، وَنَعَلِمُ قَطْعًا غَيْرَ شَكٍّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَفْصَحَ النَّاسِ، فَلَمْ يَكُنْ يَتَكَلَّمُ إِلَّا بِأَفْصَحِ اللُّغَاتِ وَأَحْسَنِ التَّرَاكِيِبِ وَأَشْهَرِهَا وَأَجْزَلِهَا، وَإِذَا تَكَلَّمَ بِلُغَةٍ غَيْرِ لُغَتِهِ فَإِنَّمَا يَتَكَلَّمُ بِذَلِكَ مَعَ أَهْلِ تِلْكَ اللُّغَةِ عَلَى طَرِيقِ الإِعْجَازِ، وَتَعْلِيمِ اللَّهِ ذَلِكَ لَهُ مِنْ غَيْرِ مُعَلِّمٍ» (2).

وينكر أبو حيان على ابن مالك إجازته الاستشهاد بالحديث مطلقا بقوله: «قَدْ وَقَعَ هَذَا الْمَصْنَفُ مِنَ الْإِسْتِدْلَالِ بِمَا وَقَعَ فِي الْأَحَادِيثِ عَلَى اثْبَاتِ الْقَوَاعِدِ الْكُلِّيَّةِ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ، وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمَتَأَخِّرِينَ سَلَكَ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ غَيْرُهُ» (3). وقال في موضع آخر: «وَالْمَصْنَفُ قَدْ أَكْثَرَ مِنَ الْإِسْتِدْلَالِ بِمَا وَرَدَ فِي الْأَثَرِ مُتَعَقِّبًا بِزَعْمِهِ عَلَى النَّحْوِيِّينَ وَمَا أَمَعَنَ النَّظَرَ فِي ذَلِكَ، وَلَا صَحِبَ مَنْ لَهُ التَّمْيِيزُ» (4). ثم يختم أبو حيان كلامه بقوله: «وَإِنَّمَا أَمَعَنْتُ الْكَلَامَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لِئَلَّا يَقُولَ الْمُتَدَبِّرُ: مَا بَالُ النَّحْوِيِّينَ يَسْتَدِلُّونَ بِقَوْلِ الْعَرَبِ وَفِيهِمْ الْمُسْلِمُ وَالْكَافِرُ، وَلَا يَسْتَدِلُّونَ بِمَا رُوِيَ فِي الْحَدِيثِ بِنَقْلِ الْعُدُولِ كَالْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَأَضْرَاجِهِمَا؟ فَمَنْ طَالَعَ مَا ذَكَرْنَاهُ أَدْرَكَ السَّبَبَ الَّذِي لِأَجْلِهِ لَمْ يَسْتَدِلْ النُّحَاةُ بِالْحَدِيثِ» (5).

(1) الاقتراح، السيوطي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، دط-2003م، ص55.

(2) الاقتراح، السيوطي، ص55.

(3) المرجع نفسه، ص53.

(4) المرجع نفسه، ص55.

(5) المرجع السابق، ص55.

ويذكر السيوطي قول قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة<sup>(1)</sup>، وكان ممن أخذ عن ابن مالك: «قُلْتُ لَهُ: يَا سَيِّدِي هَذَا الْحَدِيثُ رِوَايَةُ الْأَعَاجِمِ، وَوَقَعَ فِيهِ مِنْ رِوَايَتِهِمْ مَا يُعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ لَفْظِ الرَّسُولِ ρ، فَلَمْ يُجِبْ بِشَيْءٍ»<sup>(2)</sup>. هذا ما استدل به المانعون لحجية الحديث من حجج هي حسبهم دامغة.

إن قول المانعين بأنه قد وقع اللَّحْنُ في كثير من الأحاديث، يُجاب عليه بأن كثيرا مما أورد على هذا الوجه قد ظهر له وجه من الصحة، وقد ألف في هذا الباب ابن مالك كتابه "التوضيح في حل مشكلات الجامع الصحيح" وذكر للأحاديث التي يشكل إعرابها وجوها يبيِّن بها أنها من قبيل العربي الفصيح، كما أن كثيرا مما ينكره اللغوي ويعده لحنا، يأتي لغوي آخر فيذكر له وجها مقبولا<sup>(3)</sup>.

إضافة إلى ذلك فإن وجود ألفاظ مخالفة لما هو مطَّرد وشائع في القواعد النحوية، لا يُلزم الإعراض عن الاستدلال بالأحاديث جملة، وإذا كان في بعض الأحاديث لحن أو تصحيف، فالأشعار يقع فيها كذلك؛ والدواوين الشعرية في أدبنا العربي حافلة بمثل هذا لا يمكن ذكرها بقصد الإيجاز، وهي حجة من غير خلاف، فوقوع الغلط نادر، لا يبني عليه حكم، ولا يصح منع الكم الهائل من الأحاديث الصحيحة التي رواها من لا يطعن في عدالتهم وعلمهم<sup>(4)</sup>، كالبخاري ومسلم وقبلهما الزهري ومالك.

(1) هو الإمام: محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكنايني الحموي الشافعي، بدر الدين أبو عبد الله، (639هـ-733هـ) قاض، من العلماء بالحديث وسائر علوم الدين، ولد في حماة وولي الحكم والخطابة بالقدس، ثم القضاء بمصر، فالشام، فمصر، حتى شاخ فعمي فمات، من مؤلفاته: "المنهل الروي في الحديث النبوي"، و"كشف المعاني في المتشابه من المثاني"، ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، دار الجيل، بيروت، (دط-دت)، 280/3.

(2) الاقتراح، ص55.

(3) ينظر: أصول النحو -دراسة في فكر الأنباري-، محمد سالم صالح، دار السلام، القاهرة، ط1-2006م، ص238.

(4) - ينظر: المرجع السابق، ص238.

ويقول عبد الرحمن السيد معترضا على ما احتج به المانعون للاحتجاج بالحديث:

«وَإِذَا كُنَّا نَحْتَجُّ بِكَلَامِهِمُ الَّذِي أَنْشَرُوهُ، فَلَا نَحْتَجُّ بِكَلَامِهِمُ الَّذِي نَسَبُوهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ،  
أَوْ بِالْأَلْفَاظِ الَّتِي عَبَّرُوا بِهَا عَنِ الْمَعْنَى الَّذِي فَهَمُّوهُ عَنِ النَّبِيِّ مِنْ بَابِ أَوْلَى، وَعَلَى أَنْ  
بَعْضُهُمْ لَمْ يَكُونُوا عَرَبًا، فَكُلُّهُمْ عَلَى كُلِّ حَالٍ لَمْ يَكُونُوا مِنَ الْأَعَاجِمِ»<sup>(1)</sup>.

### 3. عِلَلُ الْمُجِيزِينَ لِحُجِّيَةِ الْحَدِيثِ:

أما المجيزون فأغلبهم من اللغويين وأصحاب المعاجم، إذ كان هدفهم المعنى؛ فلا مجال إذن من التحرج في الاستشهاد بالحديث النبوي، فظهر الحديث في كتب اللغة والمعاجم، ويكفي أن ننظر إلى كتاب "التهذيب" للإمام أبي منصور الأزهري (ت282هـ) حتى نرى اعتماده على الأحاديث، وإكثاره من الاستشهاد بها، وكذلك الحال في "الصحاح" للجوهرى، و"المخصص" لابن سيدة، و"الجمل" و"مقاييس اللغة" لابن فارس، و"الفائق" للزمخشري<sup>(2)</sup>.

أما من احتج بالأحاديث من النحاة، فقد قيل: إن من أوائل من أقدم منهم على ذلك، أبا القاسم الزمخشري (ت538هـ) الذي أكثر من الاحتجاج به، بل تعدى ذلك إلى الاستشهاد بكلام أهل البيت، وكذلك ابن خروف، يقول ابن الضائع في "شرح الجمل": «كَانَ ابْنُ خَرْوْفٍ يَسْتَشْهَدُ بِالْحَدِيثِ كَثِيرًا، فَإِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ الْاسْتِظْهَارِ وَالتَّبَرُّكِ بِالْمَرْوِيِّ فَحَسَنٌ، وَإِنْ كَانَ يَرَى أَنَّ مَنْ قَبْلَهُ أَغْفَلَ شَيْئًا وَجَبَ عَلَيْهِ اسْتِدْرَاكُهُ فَلَيْسَ كَمَا أَرَى»<sup>(3)</sup>.

وعلى رأي هؤلاء المجيزين ابن مالك، وابن هشام (ت761هـ)، ويستند هؤلاء

إلى<sup>(4)</sup>:

(1) - أصول النحو - دراسة في فكر الأنباري-، محمد سالم صالح، ص239.

(2) - المرجع نفسه، ص239.

(3) الاقتراح، ص54.

(4) أصول النحو - دراسة في فكر الأنباري-، ص239.



- الإجماع على أنه ρ أفصح العرب لهجة.
- الإجماع على أن الأحاديث أصح سندا مما ينقل من أشعار العرب؛ ذلك لما وضعه علماء الحديث من شروط دقيقة في تخريج ورواية الأحاديث، وتقسيمها إلى صحيح وحسن وضعيف، وهذا غير وارد في رواية الشعر والأدب.
- لا عبرة بأن أغلب الرواة من الأعاجم، لأنه يمكن أن يقال ذلك في رواة الشعر والنثر، وعلى الرغم من ذلك يُحتج بما جاء فيهما.
- إنه ظهر أن كثيرا مما يُنسب إلى اللحن في حديث الرسول ρ، قد ظهر له وجه من الصحة، وعليها نُخِرَّت الأحاديث<sup>(1)</sup>.
- أما بالنسبة إلى الرواية بالمعنى، فإنهم يردون عليها بأن الأصل في رواة الحديث عدم تبديل اللفظ، وخاصة أنه قد وضعت الضوابط وشدَّد العلماء في التحري والضبط، كما أن كثيرا من المحدِّثين والفقهاء والأصوليين ذهبوا إلى منع رواية الحديث بالمعنى، ومن أجازها اشترط ما يلي<sup>(2)</sup>:
- أن يكون الراوي عالما بمواقع الألفاظ، خبيرا باللغة وأسرارها.
- أن يكون مُلمًّا بعلوم الشريعة ومقاصدها.
- أن يكون الحديث الذي يرويه بالمعنى ليس من جوامع الكلم؛ ذلك أنه يروى باللفظ وجوبا عن رسول الله ρ.

- أن يكون الحديث مما لا يُتعبَّد بلفظه؛ كالأدعية وغيرها.
- يضاف إلى كل ذلك أن الرواية بالمعنى كانت قبل التدوين، والتدوين وقع في الصدر الأول وقبل أن تفسد الألسنة، فغاية ما حدث -على افتراض وقوع التبديل في اللفظ- أنه تم تبديل لفظ يُحتجُّ به بلفظ آخر يُحتجُّ به كذلك، لأنه تَصَرَّفٌ ممن يُحتجُّ

(1) ينظر: نظرات في النحو، طه الراوي، مجلة المجمع العلمي بدمشق، العدد 14، ص 325-327.

(2) ينظر: الحديث والمحدثون، محمد محمد أبو زهو، ص 201.

بأقوالهم. ثم إن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما يكون فيما لم يدون، أما ما تم تدوينه فلا مجال فيه إذن إلى القول بتبديل ألفاظه<sup>(1)</sup>.

إنه لا يمكن قبول هذه الأدلة بجملتها، لأن الادعاء بأن الأحاديث دُونت قبل فساد الألسنة غير مطابق لتاريخ تدوين علم الحديث، فالواقع أن أول تدوين للحديث وقع في عهد النبي **ﷺ**، وممن كان يكتب الحديث عبد الله بن عمرو بن العاص، أما تدوينه في كتب فقد وقع بأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز (ت101هـ) وقيل إن أول من دون الحديث محمد بن مسلم الزهري (ت124هـ): وقيل: سعيد بن أبي عروبة (ت156هـ)، والربيع بن صبيح (ت160هـ)<sup>(2)</sup>.

وهذه النظرة التاريخية تدل على أن ابتداء تدوين الحديث ليكون علما منهجيا متكاملًا كان في أوائل القرن الثاني، وأنه لم يتم تدوين معظم الأحاديث إلا في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري.

يقول الشيخ محمد الخضر حسين: «إِذَا عُدْنَا إِلَى قَوْلِ ابْنِ خَلْدُونَ (تَدْوِينُ الْأَحَادِيثِ وَقَعَ فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ قَبْلَ فَسَادِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَحِينَ كَانَ كَلَامُ أَوْلَيْكَ - عَلَى تَقْدِيرِ تَبْدِيلِهِمْ - يُسَوِّغُ الْاِحْتِجَاجَ بِهِ) وَعَرَضْنَا عَلَى التَّارِيخِ وَجَدْنَا أَنَّ التَّدْوِينَ وَقَعَ بَعْدَ أَنْ دَخَلَ الْفَسَادُ فِي اللُّغَةِ...، فَدَعَوَى أَنَّ الْأَحَادِيثَ دُوِّنَتْ قَبْلَ فَسَادِ اللُّغَةِ وَأَنَّ كَلَامَ الْمَدْوُونِينَ لَهَا يُسَوِّغُ الْاِحْتِجَاجَ بِهِ فِي اللُّغَةِ، غَيْرَ مُطَابِقَةٍ لِلتَّارِيخِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَلَوْ تَمَّتْ عَلَى نَحْوِ مَا قَرَّرَهُ ابْنُ خَلْدُونَ لَقَامَتْ بِهَا الْحُجَّةُ الْفَاصِلَةُ عَلَى الْاِسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ فِي اللُّغَةِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ يَعْضُدُهَا»<sup>(3)</sup>. ثم يستدرك قائلاً:

(1) ينظر: أصول النحو العربي، محمود أحمد نحلة، دار العلوم العربية، بيروت - لبنان، ط1، 1987م، ص51-53.

(2) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين، نشره علي رضا التونسي، المكتب الإسلامي ومكتبة دار الفتح، دمشق، ط2، 1960م، ص172.

(3) - المرجع السابق، ص175.

«وَالَّذِي نَسْتَفِيدُهُ مِنْ حَقَائِقِ التَّارِيخِ أَنَّ قِسْمًا كَبِيرًا مِنَ الأحَادِيثِ دَوَّنَهُ رِجَالٌ يُحْتَجُّ بِأَقْوَالِهِمْ فِي العَرَبِيَّةِ، وَأَنَّ كَثِيرًا مِنَ الرُّوَاةِ كَانُوا يَكْتُبُونَ الأحَادِيثَ عِنْدَ سَمَاعِهَا، وَذَلِكَ مِمَّا يُسَاعِدُ رِوَايَتَهَا بِالْفَاطِمَةِ، فَيُضَافُ إِلَى هَذَا وَذَلِكَ إِلَى مَا وَقَعَ مِنَ التَّشْدِيدِ فِي رِوَايَةِ الحَدِيثِ بِالمَعْنَى، وَمَا عُرِفَ مِنْ اِحْتِيَاطِ أئِمَّةِ الحَدِيثِ وَتَحْرِيهِمْ فِي الرُّوَايَةِ، فَيَحْصُلُ الظَّنُّ الكَافِي لِرُجْحَانِ أَنَّ تَكُونَ الأحَادِيثِ المَدُونَةَ فِي الصَّدْرِ الأوَّلِ مَرُويَةً بِالْفَاطِمَةِ مِمَّنْ يُحْتَجُّ بِكَلَامِهِ» (1).

#### 4. مَذْهَبُ المُتَوَسِّطِينَ فِي حُجِّيَةِ الحَدِيثِ:

تزرع هذه الطائفة الإمام أبو الحسن الشاطبي (ت790هـ) فأنكر على النحاة استشهادهم بكلام أجلاف العرب وتركهم الاستشهاد بالأحاديث الصحيحة، يقول:

«لَمْ نَجِدْ أَحَدًا مِنَ النُّحَوِيِّينَ اسْتَشْهَدَ بِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُمْ يَسْتَشْهَدُونَ بِكَلَامِ أَجْلَافِ العَرَبِ وَسُفَهَائِهِمُ الَّذِينَ يَبُولُونَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ، وَأَشْعَارِهِمُ الَّتِي فِيهَا الفُحْشُ وَالخَنَا» (2)، وَيَتَرَكُونَ الأحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ لِأَنَّهَا تُنْقَلُ بِالمَعْنَى وَتُخْتَلَفُ رِوَايَتُهَا وَأَلْفَاطُهَا...» (3).

ولقد رأى أن الحديث ينقسم قسمين: «قِسْمٌ يَعْنِي نَاقِلُهُ بِمَعْنَاهُ دُونَ لَفْظِهِ، هَذَا لَمْ يَقَعْ بِهِ اسْتِشْهَادُ أَهْلِ اللِّسَانِ، وَقِسْمٌ عُرِفَ اِعْتِنَاءُ نَاقِلِهِ بِلَفْظِهِ لِمَقْصُودِ خَاصٍّ كَالأَحَادِيثِ الَّتِي قُصِدَ بِهَا فَصَاحَتُهُ ﷺ كَكِتَابِهِ لِهَمْدَانَ وَكِتَابِهِ لِوَائِلِ بْنِ حَجْرٍ، وَالأمْثَالِ النَّبَوِيَّةِ، فَهَذَا يَصِحُّ اسْتِشْهَادُ بِهِ فِي العَرَبِيَّةِ» (4).

(1) - دراسات في العربية وتاريخها، ص175.

(2) - الخنا: هو الفحش في الكلام، وأخنى عليه في الكلام: أفحش. ينظر: المنجد في اللغة والأعلام، ص198.

(3) - خزنة الأدب، البغدادي، دار الثقافة، بيروت-لبنان، دط-دت، 6/1.

(4) - أصول النحو - دراسة في فكر الأنباري-، ص241.

ثم يقول ردًا على ما ذهب إليه ابن مالك «وَابْنُ مَالِكٍ لَمْ يُفَصِّلْ هَذَا التَّفْصِيلَ الضَّرُورِيَّ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ، وَبَنَى الْكَلَامَ عَلَى الْحَدِيثِ مُطْلَقًا، وَلَا أَعْرِفُ سَلْفًا إِلَّا ابْنَ خَرُوفٍ؛ فَإِنَّهُ أَتَى بِأَحَادِيثَ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ حَتَّى قَالَ ابْنُ الضَّائِعِ: لَا أَعْرِفُ هَلْ يَأْتِي بِهَا مُسْتَدِلًّا بِهَا، أَمْ هِيَ لِمُجَرَّدِ التَّمْثِيلِ وَالْحَقُّ أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ غَيْرُ مُصِيبٍ فِي هَذَا، فَكَأَنَّهُ بَنَاهُ عَلَى امْتِنَاعِ نَقْلِ الْأَحَادِيثِ بِالْمَعْنَى وَهُوَ قَوْلُ ضَعِيفٍ»<sup>(1)</sup>. وهكذا يفرق الشاطبي بين ما اعتنى الرواة بلفظه وما روي بالمعنى، فهو لا يطرح الأحاديث جملة كما لا يقبلها جملة، بل يفرق بينها.

وقد تبع السيوطي<sup>(2)</sup> ابن الضائع وأبا حيان في إنكارهما على ابن مالك الاستشهاد المطلق بالحديث مثبتا أن الرواة كانوا ينقلون الأحاديث بالمعنى، يقول: «وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ الضَّائِعِ وَأَبُو حَيَّانَ أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ اسْتَشْهَدَ عَلَى لُغَةٍ (أَكْلُونِي الْبِرَاغِيثِ) بِحَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ: (يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ)<sup>(3)</sup> وَأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى صَارَ يُسَمِّيهَا لُغَةً "يَتَعَاقَبُونَ"<sup>(4)</sup>، وقد استدل به السهيلي ثم قال: لكنتي أقول: إن الواو فيه علامة إضمار؛ لأنه حديث مختصر رواه البزار

(1) - خزانة الأدب، البغدادى، 6/1.

(2) - هو الإمام: عبد الرحمن بن أبي بكر بن سابق الدين الخضيرى، جلال الدين السيوطى (849هـ- 911هـ)، إمام حافظ ومؤرخ أديب، نشأ يتيما في القاهرة، واعتزل الناس في الأربعين، فألف أكثر كتبه، أرسل إليه السلطان والأغنياء الهدايا فردّها، له نحو 600 مصتّف ما بين الكتاب الكبير والرسالة الصغيرة، من مؤلفاته: "الأشباه والنظائر"، و"الإتقان في علوم القرآن"، و"بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة"، ينظر: الأعلام، الزركلى، 301/3.

(3) - صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر، حديث رقم: 32، طبعة عالم

الكتب، 231/1. من حديث أبي هريرة T.

(4) الافتراح، ص55.

مطولا مجردا قال فيه: ((إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ، مَلَائِكَةً بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةً بِالنَّهَارِ)) (1).

ولكن السيوطي يقرر -ومن البداية- موقفا متوسطا في هذه المسألة بين المنع والإجازة مشابها لما ذهب إليه الشاطبي، فيقول: «وَأَمَّا كَلَامُهُ ρ فَيُسْتَدَلُّ مِنْهُ بِمَا ثَبَتَ أَنَّهُ قَالَهُ عَلَى اللَّفْظِ الْمَرْوِيِّ، وَذَلِكَ نَادِرٌ جَدًّا، وَإِنَّمَا يُوجَدُ فِي الْأَحَادِيثِ الْقِصَارِ عَلَى قَلَّةٍ أَيْضًا» (2).

وقد وقف هذا الموقف المعتدل من الباحثين المحدثين الشيخ محمد الخضر حسين، وهو من أهم من كتب في هذا الموضوع (3).

ولقد خلص فضيلة الشيخ بعد أن عرض أدلة المانعين والمجوزين، وناقشها إلى نتيجة يذهب فيها إلى أن من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة، وهو ستة أنواع (4):

أحدها- ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته ρ.

ثانيها- ما يروى من الأقوال التي كان يتعبّد بها، أو أمر بالتعبّد بها كألفاظ القنوت والتحيات، وكثير من الأذكار والأدعية.

ثالثها- ما يروى شاهدا على أنه ع كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم.

رابعها- الأحاديث التي وردت من طريق متعددة واتّحدت ألفاظها.

خامسها- الأحاديث التي دوّنها من كان يعيش في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد

اللغة كمالك بن أنس وعبد الملك بن جريج والإمام الشافعي.

(1) ينظر: أصول النحو -دراسة في فكر الأنباري- ص242.

(2) الاقتراح، ص55.

(3) ينظر بحث له بعنوان "الاستشهاد بالحديث في اللغة" بمجلة اللغة العربية بالقاهرة، مج3، 1936م، ص197-210.

(4) ينظر: أصول النحو -دراسة في فكر الأنباري- ، ص243.

سادسها- ما عُرف من حال رَوّاته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل: ابن سيرين والقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وعلي بن المديني.

كما يرى الخضر حسين أن من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به؛ وهي الأحاديث التي لم تُدَوَّن في الصدر الأول وإنما تروى في كتب بعض المتأخرين<sup>(1)</sup>.

ولقد اعتمد مجمع اللغة العربية بالقاهرة هذا البحث وخرج بقرار مفاده جواز الاحتجاج ببعض أنواع الأحاديث وحددها.

جاء في قرار المجمع أن علماء العربية اختلفوا في الاحتجاج بالأحاديث النبوية؛ لجواز روايتها بالمعنى، ولكثرة الأعاجم في روايتها، وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة مبينة فيما يأتي<sup>(2)</sup>:

❖ لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول، ككتب الصحاح الستة فما قبلها.

❖ يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب المذكورة آنفا على الوجه الآتي<sup>(3)</sup>:

1. الأحاديث المتواترة<sup>(4)</sup> المشهورة.

2. الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبارات.

3. الأحاديث التي تعدّ من جوامع الكلم<sup>(1)</sup>.

(1) ينظر: المرجع السابق، ص243.

(2) ينظر: مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة، ياسين أبو الهيجاء، عالم الكتب الحديث، ط1، 2003م، ص21.

(3) المرجع نفسه، ص21.

(4) الحديث المتواتر - عند علماء الحديث - هو الذي نقله جماعة من الرواة ممن يحصل العلم بصدقهم وعدالتهم، عن مثلهم من أول السند إلى آخره، وقيل: أقلّ التواتر أربعة رواة، وقيل: عشرة، وقيل: بل = أربعون، وقيل: سبعون. ينظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1996م، 104/2.



ومما سبق يتضح أنّ "صحيح البخاري" - بوصفه مدوّنةً حديثيةً - يمكن اتخاذه شاهداً نحويّاً يُستند إليه لإثبات قواعد اللغة والنحو، وهذا البحث يجعل كتابي "الإيمان والعلم" منه مدوّنةً للدراسة، متّخذاً الجملة الشرطية مادةً نحويةً للكشف والتحليل.



الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه، ومن اتبع هداه،  
وبعد:

إن الدراسة اللغوية الجادة في اللغة العربية تقتضي معايير نحوية وصرفية ودلالية  
رصينة؛ قصد الوصول إلى خوافي الاستخدام اللغوي والأدبي، ولا يعتقد أن استشفاف  
جماليات التركيب ودقة النظم، لبلوغ المعنى المنشود والمضمون المقصود تتوافر في مساحات  
التركيب الأدبي الشعري والنثري فحسب، بل قد تكون الاستخدامات لقواعد النحو  
بالخصوص على هشاشة وسوء فهم وسطحية تجربة، سواء من الشاعر أو الأديب، وقد  
تكون المدونة أميل للغوية منها إلى الأدبية، وتستثمر طاقات النحو وصور المستويات  
الدلالية بجلاء ووضوح، بل وتكون قاعدة ينطلق منها الباحث للوصول إلى أسرار  
الاستعمال الجملي بنوعيه: الفعلي والاسمي، أو: الإخباري والإنشائي، وبصوره: الظرفي،  
والشرطي، والاستفهامي، والتعجبي وغير ذلك.

من هنا جاءت هذه الدراسة لتبحث جزئية هامة في النحو، هي الأسلوب  
الشرطي في تركيب الجملة العربية، وكيفيات استخدام الشرط في اللغة العربية، وما أبعاد  
هذا النوع ضمن البناء اللغوي في العربية؟، لكن كان هناك تروّ في انتقاء مدونة لتطبّق  
عليها الدراسة النظرية، لتساعد الباحث في الاقتراب من طرح إشكالية "الجملة الشرطية"،  
خصوصاً وأن مضمون الجملة الشرطية هو الذي يحدد بنيتها التركيبية، وذلك انطلاقاً من  
قول النحاة: المعنى يحدّد المبنى.

وقد جاءت المدونة من الحديث النبوي الشريف، من خزانة الكتب الصحاح  
الستة، وهي حسب ما أجمع عليه العلماء أميزها من حيث الدقة والصحة، مدونة  
"صحيح البخاري" بكتابه "الإيمان" و"العلم".

وقد اقتضت الإشكالية تناول التراكيب الشرطية، ومكونات هذه البنية، ومعاني  
أدواتها، والسياقات التي ترد فيها، ودلالة فعلي الشرط والجواب من حيث الزمن، والرتبة،  
والحذف والزيادة وغير ذلك.

من خلال الإشكالية التي عرضت آنفا، جاء عنوان البحث موسوما بـ [الجملة الشرطية في كتابي "الإيمان والعلم" من صحيح البخاري]، وصيغت له منهجية تحدت فيها وحداته ومراحله ونتائجه.

وبما أن الموضوع المدروس - في هذا البحث - هو "الجملة الشرطية" كان موضوعيا أن يقسم فصلين؛ نظري وتطبيقي.

تعلق الجانب النظري بالجملة النحوية عامة والشرطية خاصة؛ لتأسيس رؤية في أنماط الجمل وصورها، ومعرفة نظمها ودلالاتها، فاستثمارها بات ضروريا في الجانب التطبيقي، وتوزع الفصل على مبحثين: أفرد الأول للجملة النحوية، من حيث نشأتها وأقسامها؛ فعرف الجملة لغة واصطلاحا، وعرض لمصطلح الجملة بين علماء العرب وعلماء الغرب، وخلص أخيرا إلى أقسام الجملة النحوية، كل هذا لرصد إشكالية البنية الشرطية داخل نظام الجملة عامة، وسبق ثانيهما لتبيين طبيعة الجملة الشرطية وخصيصة تركيبها، فقدّم بتمهيد مفهوم الشرط ومصطلحاته، فجاء المبحث في أربعة أجزاء: أولها الجملة الشرطية وعناصرها، وثانيها خصائصها، أما الثالث فتناول عنصر الربط في الجملة الشرطية، والرابع تناول مسألتى التعليق والارتباط في الجملة الشرطية.

أما الفصل الثاني فكان تطبيقيا؛ حيث أنيطت به الجملة الشرطية في كتابي "الإيمان والعلم" من صحيح البخاري، ويشار أن الكتابين يضمّان خمس أدوات من أدوات الشرط، هي: (إن، إذا، من، لو، ما)، وتبعاً لما ورد في هذه المدونة جعلت كل أداة تضمّ أنماطا؛ كل نمط يحتوي أشكالا وكلّ شكل يضم مجموعة من الصور.

كما أن الدراسة التطبيقية اعتمدت على الاستشهاد بالأحاديث كاملة، بعد تحديد شواهد الجمل الشرطية منها، قصد تبيان معانيها التي تستشفّ من السياق، ومع ذلك فقد كنت أستغني عن إيراد بعض الأحاديث كاملة كونها من الأحاديث الطوال، فجمعتها في ملحق خاصّ.

يضاف إلى ذلك أن الدراسة والتحليل شمالا الأحاديث المرفوعة التي اتصل  
إسنادها بالنبى  $\rho$ ، والأحاديث الموقوفة التي رويت على لسان الصحابة -رضوان الله  
عليهم-، لأنها -حسب علماء الحديث- تدخل ضمن ما يطلق عليه في علم مصطلح  
الحديث بـ"الحديث النبوي".

ومن منطلق أن كتابي "الإيمان والعلم" -المثار فيهما موضوع الجملة الشرطية-  
لصاحبهما "الإمام البخاري"، تقدّم الفصلين المدخلُ خصّ الحديث عنه، وعن صحيحه،  
وحجية الحديث في الدرس النحوي، لتبيان شرعية الاستشهاد بالحديث على إثبات  
قواعد تراكيب الجملة الشرطية، فجاءت مقدمة المدخل لعرض نبذة عن الإمام البخاري،  
ثم تأليف الصحيح الجامع وشروط البخاري في تخريج أحاديثه، ثم ختم المدخل بالتطرّق  
إلى حجية الحديث في الدرس النحوي، مع بيان المنكرين والمجيزين والمتوسطين لحجية  
الحديث النبوي من اللغويين والأصوليين.

وأجملت مقدمة البحث عرضا شاملا لمراحل ووحدياته، وعرضت خاتمته نتائجه  
المتوصل إليها من خلال التطبيق، مع الدعم والتأكيد في بعض النتائج نظرا لأهميتها.  
وختم البحث بملاحق ضمّت كتابي المدونة المدروسة، وفهارس مرتبة حسب  
أولوية الإفادة منها؛ إذ إن فهرس الآيات القرآنية يتقدمها؛ لأننا أفدنا كثيرا من كتاب الله  
-عز وجل- في عرض التطابق بين الأبنية والاستشهاد به على إثبات قواعد بعض  
التراكيب الشرطية، ثم جاء فهرس القوافي الذي اعتمدت عليه في الاستشهاد على موافقة  
التركيب لكلام العرب، ثم فهرس مفصل لأجزاء البحث وعناصره.

واعتمد البحث على منهج وصفي؛ حيث تم وصف التراكيب اللغوية في المدونة، ولم يكتف البحث بالوصف فحسب، بل استنبط من التحليل بعض الدلالات وأصولها في كتب النحو.

ولم يقيم البحث من فراغ، إنما اعتمد على مصادر تتعلق بالمدونة؛ أولها: كتاب "صحيح البخاري" للإمام البخاري، وكتاب "فتح الباري بشرح صحيح البخاري" لابن حجر العسقلاني، كما اعتمد على مصادر ومراجع أخرى لغوية ونحوية، أهمها: "الكتاب" لسيبويه، و"المقتضب" للمبرد، وكتاب "مغني اللبيب" لابن هشام، و"قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم" لسناء حميد البياتي، و"معاني النحو" لفاضل صالح السامرائي، و"الشرط في القرآن الكريم على نهج اللسانيات الوصفية" لعبد السلام المسدي ومحمد الهادي الطرابلسي، و"الزمن في القرآن الكريم" لبكري عبد الكريم.

وإن كانت المصادر والمراجع هي المنابع المادية للمعلومات والتوثيق، فإن المشرف الدكتور بلقاسم دقة قد أمدني بعلمه الغزير، وبديهته النيّرة، مما ساعدني في التحصيل، فله منّي عظيم الشكر والتقدير، والله أسأل أن يجازيه عني خير الجزاء.

-والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل-

ثانيا- ملحق الآيات القرآنية

رقم الصفحة في البحث	الآية	رقم الصفحة في البحث	الآية
<u>سورة النساء</u>		<u>سورة البقرة</u>	
ص 66	78	ص 63-82-95	191
ص 69	83	ص 63	230
ص 94	113	ص 65	180
ص 96	19	ص 65-91-120	282
ص 96	127	ص 67	144
ص 116	142	ص 67-167	106
ص 136	123	ص 68-155	158
ص 163	09	ص 91	232
<u>سورة المائدة</u>		ص 94	20
ص 63	06	ص 95	196
ص 67	64	ص 95	280
ص 79	95	ص 96	97
ص 108	116	ص 106	259
ص 153	45	ص 122	24
<u>سورة الأعراف</u>		ص 122	23
ص 61	132	ص 153	184
ص 63	143	ص 166	103
ص 86-95	176	ص 167	197
<u>سورة الأنفال</u>		ص 167	215
ص 68	23	<u>سورة آل عمران</u>	
<u>سورة التوبة</u>		ص 48	64
ص 167	07	ص 65	25
<u>سورة يونس</u>		ص 67	115
ص 96	104	ص 68	159
		ص 90	85
		ص 95	32

رقم الصفحة في البحث	الآية	رقم الصفحة في البحث	الآية
<u>سورة الروم</u> ص93	36	<u>سورة هود</u> ص69	80
		ص119	15
<u>سورة الأحزاب</u> ص110	16	<u>سورة يوسف</u> ص92	77
ص110	17	<u>سورة النحل</u> ص53	92
<u>سورة فاطر</u> ص96	14	ص36	37
<u>سورة يس</u> ص145	38	<u>سورة الإسراء</u> ص66	100
<u>سورة الزمر</u> ص15	23	<u>سورة الكهف</u> ص62	16
<u>سورة فصلت</u> ص96	24	<u>سورة مريم</u> ص102	26
<u>سورة الشورى</u> ص151	40	<u>سورة طه</u> ص97	07
<u>سورة الشورى</u> ص64	81	<u>سورة النور</u> ص124	62
<u>سورة الأحقاف</u> ص62	11	<u>سورة الفرقان</u> ص35	32
<u>سورة الحجرات</u> ص90	06	ص156 - 116	71
<u>سورة الطور</u> ص15	34	ص116	72
ص64	44	<u>سورة الشعراء</u> ص144	04
<u>سورة الرحمن</u> ص64	33	<u>سورة القصص</u> ص63	71
		<u>سورة العنكبوت</u> ص97 - 72	05

الآية	رقم الصفحة في البحث
13	سورة المجادلة ص62
10	سورة الجمعة ص125
01	سورة الجمعة ص112
01	سورة الانفطار ص112
01	سورة الانشقاق ص112-113
07	ص142
08	ص142
09	سورة الأعلى ص169
07	سورة الشرح ص125
01	سورة الزلزلة ص93
04	ص93
02	سورة النصر ص119

ثالثا- ملحق القوافي

قافية الباء

- فاللّوب ☞ ص 62.

- لغريب ☞ ص 98.

قافية التاء

- ولا تموت ☞ ص 98.

قافية الدال

- تمردا ☞ ص 60.

قافية العين

- واسع ☞ ص 170.

قافية اللام

- قُبِل ☞ ص 166.

- ينجعل ☞ ص 105.

قافية الميم

- إذما ☞ ص 59.

- أسما ☞ ص 59.

- حرم ☞ ص 120.

- إيلام ☞ ص 136.

- بسلم ☞ ص 143.

قافية النون

- بأرسان ☞ ص 44.

- متخالفين ☞ ص 118.

- وهن ☞ ص 120.